



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة

روما، 18-22 مارس/آذار 2019

التقرير السنوي للمفتش للعام 2018

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Thierry Rajaobelina
المفتش العام، مكتب المفتش العام
هاتف: +3906 57054884



FC 175

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

موجز وتعليقات المدير العام

- ◀ يسرّ المفتش العام أن يعرض على لجنة المالية التقرير السنوي لعام 2018 لمكتب المفتش العام كما أُحيل إلى المدير العام. ويتضمّن التقرير معلومات عن أعمال المراجعة والتحقق والتفتيش التي اضطلع بها المكتب في عام 2018، فضلاً عن إدارته الداخلية.
- ◀ ويستند نشاط مكتب المفتش العام في مجال المراجعة إلى خطة متجددة تهدف إلى التأكد من أن جميع المخاطر العالية في المنظمة، كما تم تسجيلها في سجل المخاطر المؤسسية لدى مكتب المفتش العام، يتم استعراضها بشكل مستقل على مدار ثلاث فترات مالية ضمن إطار الموارد الحالية المتاحة لمكتب المفتش العام، مع مراعاة نطاق تغطية الإشراف الذي يضطلع به مكتب التقييم ومكتب المراجع الخارجي. ويحقق مكتب المفتش العام في التقارير وشكاوى الغش، والفساد، والتحرّش والتحرّش الجنسي وسوء استغلال السلطة وغيرها من أشكال سوء السلوك في الوقت المناسب.
- ◀ ويقدم التقرير السنوي معلومات مفصّلة عن نتائج عمليات المراجعة والتفتيش الخاصة بمكتب المراجع الخارجي خلال سنة 2018. وهي تتماشى مع النتائج المماثلة التي توصلّ إليها مكتب المفتش العام إليها خلال السنة الماضية. وينوّه المكتب بالتدابير الإيجابية المتخذة في عام 2018 كجزء من الجهود الجارية التي تبذلها المنظمة لتصبح منظمة أقوى بكثير وموجهة نحو تحقيق النتائج ومدركة للمخاطر وخاضعة للمساءلة. وفي الوقت عينه، تشير النتائج التي خلص إليها مكتب المفتش العام في سنة 2018 إلى أنه لا تزال هناك تحديات مهمة في عدد من المجالات الأساسية التي لا غنى عنها لاستدامة تحوّل المنظمة ولتحقيق قدر أكبر من الكفاءة.

تعليقات المدير العام

- ◀ يثني المدير العام على أعمال المراجعة والتحقق والتفتيش والمشورة التي يقدمها مكتب المفتش العام بشأن السياسات، والتي ساندت إدارة المنظمة وحوكمتها.
- ◀ ويخضع كبار المدراء في المنظمة للمساءلة لضمان التنفيذ المناسب لتوصيات مكتب المفتش العام المتفق عليها، والتي تخضع لاستعراض دوري خلال السنة وكذلك في نهايتها. وتشمل هذه التوصيات المجالات الهامة التي يغطيها مكتب المفتش العام في سنة 2018. وبناء على طلب لجنة المالية في دورتها الثامنة والأربعين بعد المائة، يسرّ الإدارة أن تعلن أن التوصيات التي لم تنفذ بعد منذ مدة طويلة والحافلة بالمخاطر، والتي كانت ترد في الماضي في ملحق بالتقرير السنوي للمفتش العام، أُقفلت الآن. ويمكن استكمال ذلك بمزيد من المعلومات المحدثة من قبل ممثلي الإدارة في الدورة الرابعة والسبعين بعد المائة للجنة المالية، وسيتم رصد حالة التوصيات في التقارير الدورية التي يرفعها مكتب المفتش العام إلى المدير العام.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

◀ لجنة المالية مدعوة إلى الإحاطة علمًا بالتقرير السنوي للمفتش العام لسنة 2018.

مسودة المشورة

إن لجنة المالية:

- ◀ أعربت عن تقديرها لجودة التقرير وتحليل القضايا المعروضة فيه والتي تغطي النطاق الكامل للمسؤوليات بموجب ولاية مكتب المفتش العام، مع الإشارة إلى أنّ عمل مكتب المفتش العام المعروض في التقرير مجدٍ للغاية ويُشكل أداة مفيدة لإدارة المنظمة وحوكمتها؛
- ◀ ورحّبت وشجّعت بالتعاون الجيد والتوافق في وجهات النظر بشأن قضايا الرقابة الداخلية بين مكتب المفتش العام والإدارة والجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ التحسينات الخاصة بالرقابة من خلال اتخاذ إجراءات متفق عليها ويخضع تنفيذها لعملية متابعة منتظمة؛
- ◀ وأشارت إلى نظم المنظمة للعمل على النتائج المغايرة المنبثقة عن تحقيقات مكتب المفتش العام؛
- ◀ ورحّبت برد المدير العام الإيجابي على التقرير.

مكتب المفتش العام التقرير السنوي 2018 النقاط البارزة

يعرض هذا التقرير موجزًا للأنشطة التي قام بها مكتب المفتش العام في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في عام 2018.

ويوفر مكتب المفتش العام الإشراف على برامج المنظمة وعملياتها، من خلال المراجعة الداخلية والتحقيقات والأنشطة ذات الصلة، وفقًا للولاية المنصوص عليها في ميثاقه.

ومنذ عام 2010، لا يزال نشاط المراجعة في مكتب المفتش العام يستند إلى خطة متجددة تهدف إلى ضمان إجراء استعراض مستقل لكافة المخاطر العالية في المنظمة، كما ترد في سجل المخاطر الذي يحتفظ به مكتب المفتش العام، خلال دورة محددة (تبلغ الآن ثلاث فترات مالية). وتأخذ هذه الخطة بالاعتبار التغطية الرقابية لمكتب التقييم ومكتب المراجع الخارجي.

وشملت المجالات المؤسسية الرئيسية الخاضعة لعمليات المراجعة الرسمية التي اكتملت في عام 2018:

- إدارة تفتيش المشتريات
- تعيين الموظفين الفنيين
- إدارة الأمن
- إدارة عملية حماية البيانات وخصوصيتها
- الاستعداد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- المواضيع المشتركة (التغذية وتعميم المساواة بين الجنسين في المكاتب الميدانية)
- مشروع نظام العمل الإحصائي
- المسائل المتعلقة بالتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي وسوء الاستغلال.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، ركّز جزء كبير من نشاط مكتب المفتش العام، من خلال الاستعراضات الدورية لشبكة المكاتب الميدانية للمنظمة، على العمليات الميدانية وعمليات الطوارئ، بسبب المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها المنظمة في هذه العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدّ تقرير شامل عن البرنامج والعمليات لإثارة مسائل على مستوى المنظمة ككل ومعالجة القضايا على مستوى المكتب القطري الفردي. وكانت بعض عمليات المراجعة في خطة العمل لعام 2018 لا تزال جارية في نهاية العام وتم الانتهاء منها في أوائل عام 2019.

وفي عام 2018، أصدر مكتب المفتش العام 27 مراجعة فردية وست مذكرات من عمله في مجال المراجعة، وتقريراً عن الاستعراض الاستباقي للنزاهة إلى الوحدات العاملة في المنظمة ككل. وقد زوّدت تقارير المراجعة الإدارة بـ 271 إجراءً متفقاً عليه لتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة في المنظمة، وقد حظيت جميعها بالقبول.

وقد أغلق مكتب المفتش العام ما مجموعه 94 مسألة تحقيق (55 قضية و39 من غير القضايا/مسائل استشارية) وأصدر ما مجموعه 15 تقرير تحقيق وتوسع مذكرات تحقيق (أصدرت هذه المذكرات حول مجموعة من المواضيع المتعلقة بطلبات المساعدة والمشورة بشأن مسائل غير عمليات التحقيق الكاملة). ويواصل مكتب المفتش العام العمل مع الإدارة لتعزيز عناصر إطار النزاهة لدى المنظمة.

ويقدم التقرير السنوي مزيداً من المعلومات عن نتائج مراجعة مكتب المفتش العام وعمله في التحقيقات خلال عام 2018. كما ينوّه مكتب المفتش العام بالإجراءات الإيجابية التي اتخذت في عام 2018 كجزء من المبادرات الجارية في المنظمة لدعم منظمة تكون أقوى، وموجهة نحو تحقيق النتائج ومدركة للمخاطر وخاضعة للمساءلة. وقد أدخل المزيد من التحسينات على إطار النزاهة في المنظمة، وأبدت الإدارة تحاوباً مع نتائج التحقيقات التي أجريت في ما يتعلق بسوء سلوك الموظفين وأطراف ثالثة.

وفي الوقت نفسه، تشير تغطية المراجعة التي قام بها مكتب المفتش العام في عام 2018 ومتابعة تقارير المراجعة السابقة، إلى أنه لا تزال هناك تحديات هامة في عدد من المجالات الأساسية لإدامة تحوّل المنظمة وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة (أوجزت في الفقرة 10 من التقرير عن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة ووجهات هذه المخاطر).

وحتى يناير/كانون الثاني 2019، كان لدى مكتب المفتش العام وظيفة فنية واحدة شاغرة سيتم شغلها في شهر مارس/آذار. غير أن الموارد المالية المحدودة المتاحة لمكتب المفتش العام للسفر والاستشارات المتخصصة، في ظلّ ميزانية تساوي أقل من ثلث النفقات السابقة، قد تؤثر على قدرته على تحقيق خطة عمله، بما في ذلك الاستجابة إلى شكاوى محددة.

ويود مكتب المفتش العام أن يعرب عن بالغ تقديره لموظفي المنظمة وإدارتها ممن تواصل معهم أثناء عمله على اختلاف مستوياتهم، لدعمهم له وردودهم الإيجابية، والتعاون والمساعدة اللذين تلقاهما منهم على مدار العام، رغم مسؤولياتهم الصعبة وحجم العمل الذي يضطلعون به.

مكتب المفتش العام التقرير السنوي لعام 2018

بيان المحتويات

الفقرات

1.....	مقدمة.....	أولاً-
7-2.....	الولاية والرسالة.....	ثانيًا-
8.....	بيان الاستقلالية.....	ثالثًا-
9.....	التقارير التقديرية إلى لجنة المالية.....	رابعًا-
11-10.....	مدى تعرّض المنظمة للمخاطر ووجهاته.....	خامسًا-
19-12.....	تنفيذ خطة المراجعة القائمة على المخاطر.....	سادسًا-
22-20.....	التوصيات/الإجراءات المتفق عليها والقرارات الناجمة عن المراجعات.....	سابعًا-
46-23.....	التحقيق في الغش وغيره من حالات سوء السلوك.....	ثامنًا-
52-47.....	الخدمات الاستشارية.....	تاسعًا-
54-53.....	تنفيذ سياسة مكتب المفتش العام بشأن الإفصاح عن التقارير.....	عاشرًا-
65-55.....	إدارة مكتب المفتش العام لقدرات المكتب والعمليات الداخلية.....	حادي عشر-
	تحقيق الحد الأقصى من تغطية ومواءمة الرقابة عن طريق التنسيق والتعاون	ثاني عشر-
81-66.....	مع هيئات الرقابة الأخرى.....	

الملاحق

	استعراض كيانات المخاطر في سجل المخاطر المؤسسية لدى مكتب المفتش العام، مع إشارة إلى تغطية المراجعة في فترة السنتين 2018-2019 والفترات المالية السابقة	الملحق ألف-
	تغطية مراجعة المكاتب الميدانية	الملحق باء-
	التقارير الصادرة في عام 2018 خضوعًا لسياسة الإفصاح	الملحق جيم-
	ملخصات لنتائج عمليات المراجعة والتفتيش التي صدرت تقارير عنها في عام 2018	الملحق دال-
	مكتب المفتش العام - الهيكل التنظيمي في يناير/كانون الثاني 2019	الملحق هاء-
	جدول ملاك موظفي مكتب المفتش العام في يناير/كانون الثاني 2019	الملحق واو-
	مؤشرات الأداء الرئيسية في مكتب المفتش العام	الملحق زاي-

أولاً - مقدمة

1- يتضمن هذا التقرير المقدم إلى المدير العام موجزًا للأنشطة الرقابية التي قام بها مكتب المفتش العام خلال عام 2018. ووفقًا لترتيبات الرقابة في المنظمة، يتاح هذا التقرير أيضًا للجنة المراجعة التابعة للمنظمة ولجنة المالية. ويُتاح بعد ذلك للجمهور على موقع المنظمة على الإنترنت.

ثانيًا - الولاية والرسالة

2- مكتب المفتش العام مسؤول عن المراجعة الداخلية، التي تشمل مراقبة وتقييم مدى كفاية وفعالية النظام المعتمد في المنظمة للضوابط الداخلية وإدارة المخاطر والإدارة المالية واستخدام الأصول. والمكتب مسؤول أيضًا عن التحقيق في الادعاءات بسوء السلوك من جانب موظفي المنظمة والشركاء المنفذين والموردين في سياق برامج المنظمة، وعن القيام بمراجعات مستقلة بموجب آلية التظلم المتضمنة في سياسات الحماية البيئية والاجتماعية التي تعتمدها المنظمة. ويعتمد المكتب على خبرته في مجال المراجعة والتحقيق لإجراء عمليات تفتيش لتقصي الحقائق بشأن أحداث أو أنشطة محددة، ولدعم اتخاذ الإدارة العليا للقرارات. وميثاق المكتب مُدرج كالمرفق ألف في القسم 107 (MS) من دليل التعليمات الإدارية للمنظمة.

3- ويوفر مكتب المفتش العام، مع مكتب التقييم، رقابة داخلية شاملة في المنظمة. ويوفر المراجع الخارجي، الذي يتعاون معه مكتب المفتش العام، رقابة خارجية مكتملة.

4- ويقدم مكتب المفتش العام إلى المدير العام وإلى وظائف وبرامج المنظمة تحليلات وتوصيات ومشورة ومعلومات عن الأنشطة التي يجري استعراضها. ويسعى المكتب بهذا العمل إلى تحديد فرص تحسين كفاءة واقتصاد العمليات وفي آن معًا تعزيز الضبط بتكلفة معقولة. ويشجع المكتب أيضًا المبادرات التي تُوطد نزاهة عمليات المنظمة وتكفل استجابة متينة لدى اكتشاف حالات غش أو أية ممارسات فاسدة أخرى.

5- وتتمثل رؤية المكتب في إضافة قيمة إلى المنظمة بالوفاء بولايته باستقلالية مهنية ونزاهة وجودة وفعالية وكفاءة.

6- ويتبع المكتب المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين، وهي هيئة فنية عالمية مختصة. وفي ما يتعلق بالتحقيقات التي يتولاها، يتبع المكتب الخطوط التوجيهية للتحقيقات الإدارية الداخلية المعمول بها في المنظمة، والتي تستند إلى المبادئ التوجيهية الموحدة لإجراء التحقيقات، الصادرة عن مؤتمر المحققين الدوليين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة وللمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وقد اعتمدت دوائر المراجعة والتحقيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة هاتين المجموعتين من المعايير كليهما.

7- ويتلقى المدير العام والمفتش العام مشورة مستقلة بشأن فعالية وظائف المراجعة الداخلية ووظائف التحقيق التي يتولاها مكتب المفتش العام، بما في ذلك كفاءتها ونوعيتها، من لجنة المراجعة التابعة للمنظمة التي تضم فنيي مراجعة و/أو

محققين رفيعي المستوى من خارج المنظمة تمامًا. وترد اختصاصات لجنة المراجعة كالمرفق جيم في القسم MS 146 من دليل التعليمات الإدارية.

ثالثاً - بيان الاستقلالية

8- خلال عام 2018، قام مكتب المفتش العام بأنشطته الفنية باستقلالية ضمن المنظمة. ويتشاور المكتب مع الإدارة عند التخطيط لعمليات المراجعة، ولكن لم تظهر أي قيود غير مقبولة في النطاق خلال عمليات المراجعة، أو التفتيش أو التحقيق أو الأنشطة ذات الصلة.

رابعاً - التقارير التقديرية إلى لجنة المالية

9- ينص ميثاق مكتب المفتش العام أنه، رهناً بالسلطة التقديرية للمفتش العام، يجوز أن يُقدم أي تقرير مراجعة أو أي موضوع آخر إلى لجنة المالية، مشفوعاً بتعليقات المدير العام، ويُنح للدول الأعضاء المهتمة الأخرى. ولم تقدم في عام 2018 إلى جانب التقرير السنوي أية تقارير من هذا القبيل.

خامساً - مدى تعرُّض المنظمة للمخاطر ووجهاته

10- خلال عام 2018، أحرزت المنظمة تقدماً في تنفيذ المبادرات الرامية إلى المزيد من التوطيد المؤسسي وتعزيز التنفيذ ووقع البرامج، مدرجة دروساً مستفادة من عام 2017. ويلاحظ مكتب المفتش العام نتائج إيجابية وتحديات أيضاً من عمله في عام 2018، ترد النقاط البارزة فيها في ما يلي:

- **إدارة المشتريات:** استكمل مكتب المفتش العام عام 2018 استعراضاً لمشتريات السلع وأصدر تقريرين يتناولان السياسات، والعمليات والنظم الداعمة ذات الصلة. ووجد المكتب العديد من مواطن الضعف، وبخاصة على صعيد إجراءات المناقصة عبر البريد الإلكتروني؛ جمع ورصد البيانات المتصلة بالمشتريات والمناقصات؛ وأداء عمليات التفتيش على السلع التي يتم شراؤها. ويسرّ المكتب الإشارة إلى أن الإدارة نفذت بعض إجراءات التحسين المتفق عليها مع المكتب. إنما حتى نهاية عام 2018، بقيت جميع الإجراءات والتوصيات المتفق عليها والواردة في تقرير المكتب AUD 2517 (الدعم الفني لشراء السلع) الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، غير منفذة. وكما تمّ التشديد عليه في التقرير السنوي للعام الماضي، تضمّن تقرير المراجعة هذا توصيات حاسمة رامية إلى ضمان الجودة الفنية وملاءمة السلع المشتراة.
- **إدارة استمرارية تصريف الأعمال:** أجرى مكتب المفتش العام تقييماً للتقدم الذي أحرزته المنظمة على صعيد وضع وتنفيذ برنامج لإدارة استمرارية تصريف الأعمال على نطاق المنظمة منذ صدور التقرير الأخير في هذا المجال عام 2010. وخلص المكتب إلى أنه في حين أُحرز تقدم كبير منذ عام 2010، ما زالت المنظمة

تفتقر إلى برنامج لإدارة استمرارية تصريف الأعمال على نطاق المنظمة فعّال بالكامل. وهذا الأمر يضعف موقع المنظمة في حال وقوع حدث غير متوقع.

• **إدارة التوظيف:** قام استعراض لسياسات منظمة الأغذية وإجراءاتها بشأن تعيين الموظفين من الفئة الفنية وشغلهم للوظائف في البرنامج العادي بين سبتمبر/أيلول 2016 وأغسطس/آب 2017 بتحديد عدة ممارسات جيدة، بما في ذلك: وضع وتوحيد توصيفات الوظائف العامة؛ تشكيلة وأداء لجان اختيار الموظفين الفنيين؛ ودور أقوى لمكتب الموارد البشرية بما يضمن اتساق أكبر في العملية. وأفضت معظم إجراءات التوظيف إلى استخدام مرشحين ذوي كفاءة فنية بما يتماشى مع أهداف التوظيف ومبادئه التوجيهية (التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين). إنما أشار العديد من مدراء التوظيف إلى أنه في أغلبية الحالات، لم يكن الشخص المعين هو الشخص الذي اعتبرته لجنة اختيار الموظفين الفنيين الأكثر ملاءمةً، وأن ذلك أثر على القدرات الفنية لوحدهم. وثمة مجال للتحسين في بعض مراحل العملية العادية للتوظيف وشغل الوظائف، مثل الخطوط التوجيهية لأساليب التقييم، والتوقيع على تقارير لجنة اختيار الموظفين الفنيين والتحقق من المراجع. إضافةً إلى ذلك، فإن ممارسات المنظمة في مجال التعيينات من قائمة التوظيف، التي مثلت أغلبية التعيينات في الفترة قيد الاستعراض، كشفت عن مواطن ضعف كبيرة قلّصت التنافس على الوظائف وخفّضت الملاءمة الفنية للأشخاص المعيّنين.

• **الاستعداد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** كان مكتب المفتش العام من الرأي القائل أن دعم المنظمة للبلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتمتع بمستوى نضج إجمالي يُصنّف "بالمدرّك" أو بلغ المستوى 2 من أصل 4 مستويات. وقد حدّدت المنظمة الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ وأجرت تقييماً لمواردها البشرية والقدرات اللازمة لدعم البلدان الأعضاء؛ وطورت نهجاً يتسق مع إطارها الاستراتيجي للارتقاء بأهداف التنمية المستدامة. كذلك، أحرزت المنظمة تقدماً جيداً في دعوتها البلدان الأعضاء إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات المطابقة لها، وواءمت عملها بصورة عامة مع خطة التنمية لعام 2030. لكن بمهدف بلوغ مستوى أعلى من النضج في الاستعداد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للمنظمة: (1) تحديد الأدوار الرئيسية للمنظمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، والإقليمي والعالمي، وترتيب أولويات هذه الأدوار بشكل أفضل؛ و(2) إجراء تقييم شامل للاحتياجات وتحليل الفجوات بين الدور المتوقع للمنظمة وقدرتها الحالية، من أجل ربط التوقعات بالقدرة على التنفيذ وبالموارد البشرية والمالية المتاحة والشراكات.

• **المواضيع الشاملة (التغذية وتعميم المساواة بين الجنسين في المكاتب الميدانية):** أنجز مكتب المفتش العام في عام 2018 استعراضاً لتعميم التغذية في المنظمة، وكان الهدف الرئيسي منه تقييم كفاية وفعالية الآليات التي وضعتها شعبة التغذية والنظم الغذائية لدعم عملية تعميم التغذية في عمل المنظمة، إثر تحديد التغذية موضوعاً شاملاً في الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وينوّه مكتب المفتش العام بالعمل الذي قامت به الشعبة لتعزيز تعميم التغذية في الفترة المالية الأخيرة. بيد أن المكتب يشجع الشعبة على الاضطلاع بدور أقوى وأكثر وضوحاً في قيادة وتعزيز عملية تعميم التغذية، بما في ذلك: تحديث استراتيجية التغذية؛ ووضع خطة تنفيذ؛ ووضع خطة اتصال وتدريب لتعزيز عملية تعميم التغذية؛ وزيادة التعاون مع أصحاب المصلحة في المكاتب الميدانية وفرق إدارة البرامج الاستراتيجية.

وفي ما يتعلق بتعميم المساواة بين الجنسين، قامت جميع المراجعات الداخلية في المكاتب الميدانية باستعراض هذه العملية، وتضمنت تقارير المراجعة العديد من إجراءات التحسين. وفي ستة من أصل 11 تقريراً تم إنجازها عام 2018 (54 في المائة)، قِيم مكتب المفتش العام الضوابط والإجراءات المتخذة في مجال تعميم المساواة بين الجنسين على أنها غير مرضية أو بحاجة إلى تحسينات كبيرة. وكان يُعزى هذا الأمر بصورة رئيسية إلى غياب القدرات في المكاتب الميدانية. ففي العديد من هذه المكاتب مثلاً، لم يتم تعيين جهات اتصال جنسانية، أو لم يتم تدريبها أو لم تتمكن من تخصيص ما يكفي من الوقت لمساندة ممثل المنظمة في أنشطة تعميم المساواة بين الجنسين بسبب أولويات تشغيلية أخرى.

- **إدارة حماية البيانات وخصوصيتها:** أجرى مكتب المفتش العام تحليلاً لترتيبات الحوكمة في المنظمة في مجال إدارة حماية البيانات وخصوصيتها مقارنةً بأفضل الممارسات وسياسات تنتهجها وكالات أخرى في الأمم المتحدة فضلاً عن تحليل للضوابط القائمة. وخلصت المراجعة الداخلية إلى أن الضوابط في حالتها الراهنة في مجال جمع البيانات، ومعالجتها، وحقوق الحصول عليها، والاحتفاظ بها، وحفظها والتصرف بها بحاجة إلى تحسين كبير. ولم تضع المنظمة بصورة خاصة تصنيفاً كاملاً للبيانات التي تقوم بجمعها، وحفظها وإدارتها، كما أنه لا توجد ضوابط منظّمة للمجالات العالية المخاطر مثل البيانات الحساسة، والشخصية والسرية، بما في ذلك البيانات عن المستفيدين.

- **مشروع نظام العمل الإحصائي:** بدأ هذا المشروع عام 2010 وقد بلغ إجمالي إنفاقه 4 ملايين دولار أمريكي حتى سبتمبر/أيلول 2018 (بما في ذلك 2.3 مليون دولار أمريكي، و1.4 مليون دولار أمريكي و0.34 مليون دولار أمريكي للمراحل 1، و2 و3 على التوالي). وكشفت المراجعة عن وجود ثغرات في الحوكمة، وتحديد النطاق، والكلفة، والتخطيط، والتنفيذ وضمان الجودة في المرحلتين 1 و2. وبعد استكمال المرحلتين 1 و2، وانطلاق المرحلة 3 بصورة غير رسمية، لم يتحقق بالكامل بعد الهدف الأساسي المتمثل بتطوير نظام عمل جديد يدعم العمليات الإحصائية في المنظمة. وعُزّي هذا الأمر بشكل رئيسي إلى تغييرات عديدة في نطاق المشروع وفي خطة التنفيذ، وإلى تأخير في إتاحة الأموال المخصصة من الميزانية والتبديل السريع في العاملين في المشروع. وثمة حاجة ملحة لتطبيق الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلتين 1 و2 لجهة تحديد نطاق خطة تنفيذ المرحلة 3 ووضعها.

- **التحرش الجنسي، والاستغلال والاعتداء الجنسيان:** ساهم مكتب المفتش العام على نحو ناشط في خطة عمل المنظمة للوقاية من التحرش الجنسي، والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وكان المكتب مسؤولاً بصورة خاصة عن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات التبليغ عبر الخط الساخن/خط المساعدة، وتوفير بيانات إحصائية سنوية عن الحالات المتصلة بالتحرش الجنسي، وزيادة قدرات التحقيق في المكتب. وفي ما يخصّ قدرات التبليغ عبر الخط الساخن/خط المساعدة، ما زال المكتب يتشاور مع وكالات شقيقة بشأن الخيارات المتاحة لتمكين المنظمة من الوفاء بالتزامها عام 2019 والمتمثل بتعزيز قدرات الخط الساخن/خط المساعدة للمنظمة. وقد تمّ توفير بيانات إحصائية، كما أجرى المكتب اتصالات مع مكاتب أخرى ذات الصلة لضمان جمع بيانات شاملة. ورفع المكتب قدراته في مجال التحقيق في يوليو/تموز 2018 عبر توظيف محقق إضافي من الفئة الفنية ف-3. وبرزت مشاركة المكتب بصورة خاصة في مبادرات التوعية، من خلال حضور محدّث على الإنترنت، فضلاً عن مساهمات ملحوظة وجوهرية في شريط الفيديو من ثلاث دقائق الذي

أعدته المنظمة بشأن التحرش الجنسي، وتنظيم دورة تدريبية للتعليم الإلكتروني حول العيش بتناغم معاً (وهي تغطي قضايا متصلة بالتحرش الجنسي)، ودورة تدريبية أخرى للتعليم الإلكتروني حول الوقاية من التحرش الجنسي، والاستغلال والاعتداء الجنسيين (من المتوقع أن تبدأ مطلع عام 2019).

وساهم مكتب المفتش العام في مشاركة المنظمة في مجموعة العمل التابعة لفريق مهام مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي.

• **إدارة المكاتب القطرية:** بصورة عامة، بينت المراجعات التي أُجريت للمكاتب القطرية عام 2018 وجود نظام مراقبة داخلية أضعف مقارنةً بمراجعات عام 2017 في مجالات: (1) البرامج القطرية والدعوة، (2) والحوكمة والمساءلة، (3) والبرامج الميدانية والعمليات. ويعود السبب إلى أنه في أربعة بلدان من أصل 11 بلداً خضع للمراجعة عام 2018، كانت وظائف ممثلي المنظمة شاغرة؛ وفي بلد واحد، لم توجد ممثلية قطرية للمنظمة. إضافةً إلى ذلك، بقيت الوظيفة الرئيسية لمساعد ممثل المنظمة في أحد البلدان شاغرةً لفترة طويلة من الزمن من دون بديل مؤقت. فإن غياب ممثلي المنظمة ومساعد ممثلي المنظمة قد أثر سلباً على هيكلية الحوكمة للمكاتب الميدانية وأفضى إلى ثغراتٍ على صعيد الرقابة الداخلية، كما يجري تلخيصه في ما يلي:

• **بيّن قسم البرنامج القطري والدعوة أن 73 في المائة من المراجعات الإحدى عشرة المنجزة للمكاتب الميدانية عام 2018 تمّ تصنيفها على أنها مرضية أو بحاجة إلى بعض التحسينات مقارنة بنسبة 91 في المائة من العدد ذاته من المراجعات الشاملة المنجزة عام 2017.** وتمثلت المجالات الرئيسية للتحسين في حشد الموارد؛ ورصد عملية تنفيذ إطار البرمجة القطرية والإبلاغ عنها؛ والاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بالدعوة والاتصالات؛ وتعميم المساواة بين الجنسين. وأمّا السبب الرئيسي للكامن فقد كان غياب ممثل المنظمة للاضطلاع بدور تمثيل المنظمة، والدعوة لها، والتواصل باسمها مع الحكومة المضيفة، ومع منظومة الأمم المتحدة في البلاد، والشركاء في التنمية، والإعلام الوطني وأصحاب مصلحة آخرين.

• **وبيّن قسم الحوكمة والمساءلة أن 45 في المائة من المراجعات المنجزة عام 2018 تمّ تصنيفها على أنها مرضية أو بحاجة إلى بعض التحسينات مقارنة بنسبة 64 في المائة من المراجعات المنجزة عام 2017.** وأمّا القضايا الرئيسية التي تمّ تحديدها فشملت: خطوط غير واضحة في الإبلاغ وفصل غير ملائم للمهام؛ فضلاً عن أن قرارات التوظيف والأسس المعتمدة لمعدلات الدفع لم تكن موثقة جيداً. وتضمنت الأسباب الرئيسية لذلك: غياب هيكلية قوية للحكومة؛ وبيئة ضعيفة للضوابط الداخلية؛ والاعتماد على الموارد البشرية من غير الموظفين للقيام بوظائف الدعم من دون تلقي التدريب المناسب.

• **وبيّن قسم البرامج الميدانية والعمليات أن 45 في المائة من المراجعات المنجزة عام 2018 تمّ تصنيفها على أنها مرضية أو بحاجة إلى بعض التحسينات مقارنة بنسبة 82 في المائة من المراجعات المنجزة عام 2017.** وأمّا القضايا الرئيسية التي تمّ تحديدها فشملت: التأخير في تنفيذ المشروع

¹ هذه إشارة إلى المراجعات الإحدى عشرة المنجزة للمكاتب القطرية عام 2018 ولا تدخل ضمنها المراجعات المشتركة التي قامت بها الأمم المتحدة والمراجعات الأربعة الجارية والتي سوف تستمر عام 2019.

والمشتريات؛ الإدارة غير الفعالة لخطابات الاتفاق؛ والإبلاغ غير الملائم عن التقدم المحرز في المشاريع؛ وغياب آليات التظلم بالنسبة إلى المستفيدين. وتضمنت الأسباب الرئيسية لذلك: هيكلية ضعيفة في حوكمة المشروع؛ وغياب التخطيط للمشتريات؛ وضعف أو غياب وظيفة مستقلة للرصد والتقييم؛ وعدم ملاءمة التوجيهات والأولوية الممنوحة لإقامة آلية التظلم.

11- وتدرك إدارة المنظمة أوجه القصور المشار إليها أعلاه، وهناك عدة إجراءات أساسية لمعالجتها جارية ومتفق عليها منبثقة من تقارير شاملة سابقة.

سادساً - تنفيذ خطة المراجعة القائمة على المخاطر

نهج التخطيط

12- يتبع مكتب المفتش العام نهجًا للتخطيط قائمًا على المخاطر لتحديد واختيار أنشطته. ويجري تحديد المخاطر وتجميعها في وحدات قابلة للمراجعة محتملة (تكون عادة عملية أو وظيفة أو موقعًا) تمثل أبعادًا مختلفة لكيفية تنفيذ المنظمة لبرامجها وعملياتها وإدارتها للمخاطر ذات الصلة. ويوفر هذا النهج أساسًا أكثر منهجية لتحديد أولويات عمل المراجعة الداخلية. كذلك، يهدف هذا النظام إلى ضمان أن تدار وحدات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة، بصورة مشتركة بين مكتب المفتش العام ومكتب التقييم والمراجع الخارجي، وأن يتم استعراضها بصورة مستقلة ضمن دورة محددة. وفي بعض الحالات، تُعطى المخاطر سنويًا، وفي حالات أخرى تُعطى خلال فترة مالية واحدة أو أكثر مدتها سنتان، بحيث يكون الهدف استكمال تغطية المخاطر المؤسسية العالية خلال ثلاثٍ من الفترات المالية. وبالنظر إلى الطبيعة الدينامية للمخاطر التي تواجه المنظمة، يتبع مكتب المفتش العام في الجوهر خطة تغطية متجددة تُحدَّث على أساس سنوي وبصورة كاملة كل فترة مالية. ويضمن مكتب المفتش العام، بتغطيته للمخاطر التي لا تستعرضها الوظائف الرقابية الأخرى، تنفيذ تدابير إدارة المخاطر ويقدم المشورة حول كيفية تحسين تلك التدابير.

13- وكانت المراجعة الداخلية التي أجراها مكتب المفتش العام في 2018 تهدف إلى استكمال التغطية المقترحة في خطته الأساسية لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر للفترة 2018-2019. وقد جرى تطوير هذه الخطة بداية عام 2018 مع الأخذ بالاعتبار المدخلات من الإدارة ولجنة المراجعة في المنظمة، وأقرها المدير العام بعد ذلك. وقد أعيد تقييم الأولويات ضمن الخطة بانتظام في عام 2018 وعدّلت عند الضرورة. وتستند الخطة إلى سجل للمخاطر، أعد أصلاً في عام 2009 وقد جرى تحديثه بانتظام منذ ذلك الحين كي يعكس المخاطر الناشئة وتغيّر أولويات المخاطر. وفي سياق التحديثات، قد يزيد أو ينقص التقدير المعطى لبعض المخاطر، وقد تُحذف بعض المخاطر أو تضاف، استنادًا إلى المخاطر الناشئة والإجراءات المتخذة من الإدارة وإلى المعلومات الجديدة. ويُرصد تنفيذ مراجعة الحسابات على أساس المخاطر من خلال تقارير دورية تُقدّم إلى المدير العام، ومن جانب لجنة المراجعة، التي تجتمع ثلاث مرات كل عام. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال تحقيق التغطية المخطط لها يمثل مؤشرًا أساسيًا لأداء مكتب المفتش العام (انظر الملحق حاء لمزيد من التفاصيل).

14- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، حدّد السجل المحدث للمخاطر 57 وحدة عالية المخاطر، يغطى مكتب التقييم واحدة منها فيما تقوم الإدارة بإدارة أربعة منها على نحو ناشط بحيث أن المراجعة الداخلية لا تُعتبر نشاطاً ذات قيمة مضافة. ومن بين الوحدات الـ 52 الباقية، فقد أُدرج 25 منها في إطار مهام المراجعة المخطط لها في مراجعة الحسابات على أساس المخاطر للفترة 2018-2019. وخضعت 11 منها للمراجعة في الفترتين الماليّتين السابقتين في حين سيتم النظر في ضمّ الوحدات الـ 16 الباقية في دورة التخطيط التالية لمكتب المفتش العام، بما في ذلك الوحدات التي كان من المقرر أصلاً استعراضها في الفترة 2018-2019، إنما تمّ تأجيلها إلى الفترة 2020-2021 (انظر "خطة التنفيذ" أدناه).

15- ومع نضوج إدارة المخاطر على مستوى المنظمة في إطار مشروع إدارة المخاطر على مستوى المنظمة، سيُعدّل مكتب المفتش العام النهج الذي يسير عليه، ليستخدم نتائج التقييمات الذاتية للمخاطر التي تضرّطع بها الإدارة، بالإضافة إلى تحليله المهني، في تعديل وتطوير خطته المستقبلية لمراجعات الحسابات على أساس المخاطر.

تنفيذ الخطة

16- في نهاية عام 2018، استكمل مكتب المفتش العام مهاماً غطت 11 من وحدات المخاطر العالية الـ 25 المدرجة أصلاً في مراجعة الحسابات على أساس المخاطر للفترة 2018-2019 (بما في ذلك ثمانية مخاطر يجري تقييمها بصورة منتظمة في مراجعات المكاتب الميدانية)، بينما غطت المهام الأخرى (دورة المشروع وأمن الاتصالات والمعلومات) خمس وحدات إضافية عالية المخاطر. وأمّا الوحدات التاسعة الباقية (بما في ذلك وحدات مثل سياسة استرداد التكاليف، ومشروعات النفقات الرأسمالية، وأسلوب التنفيذ بواسطة الشركاء في العمليات، وإدارة الموارد البشرية من غير الموظفين، وتخطيط العمل في برنامج العمل والميزانية، والمعلومات، وبيان الرقابة الداخلية) فمن المقرر مراجعتها في عام 2019. كذلك، تمّ ترحيل وحدتين للمخاطر العالية كانتا واردتين أصلاً في خطة 2018-2019 (التأمين والأمن الميداني) إلى الفترة 2020-2021 بناءً على طلبات مبررة من الإدارة أو على أولويات متعارضة أخرى.

17- وواصل مكتب المفتش العام تخصيص موارد كبيرة لاستعراض الأنشطة الميدانية في مجالات (1) الحوكمة والمساءلة ونُظم الرقابة الداخلية، (2) والبرنامج والعمليات. وقد شملت أنشطة مكتب المفتش العام مهام المراجعة في 16 مكتباً ميدانياً خلال عام 2018. وكهدف تغطية فرعية، يهدف مكتب المفتش العام إلى استعراض جميع المكاتب الميدانية الكبيرة مرة واحدة على الأقل كل ثلاث فترات المالية، على أن تُستعرض المكاتب الأكبر وتلك التي كانت نتائج استعراضها السابقة غير مُرضية بتواتر أكبر. إنما في ظلّ القيود على الموارد، وبخاصة في عام 2018 حيث تمّت خسارة 131 أسبوعاً من العمل بسبب الوظائف الشاغرة، لم يتحقق هذا الهدف بشكل كامل. وتمّ التعويض عن ذلك بصورة جزئية فقط من خلال تغطية الإشراف من جانب مكتب التقييم والمراجع الخارجي (انظر الملحق بـ).

18- وأصدر مكتب المفتش العام 36 تقرير مراجعة وتفتيش واستشارة ومذكرة في عام 2018، يتعلق 13 منها بمراجعات المكاتب الميدانية. وزوّدت هذه التقارير الإدارة بالضمانات والمشورة. وترد ملخصات النتائج من تقارير المراجعة الصادرة في عام 2018 في الملحق دال. وفي حين توجد وظيفتان شاغرتان فقط في مكتب المفتش العام، شهد المكتب

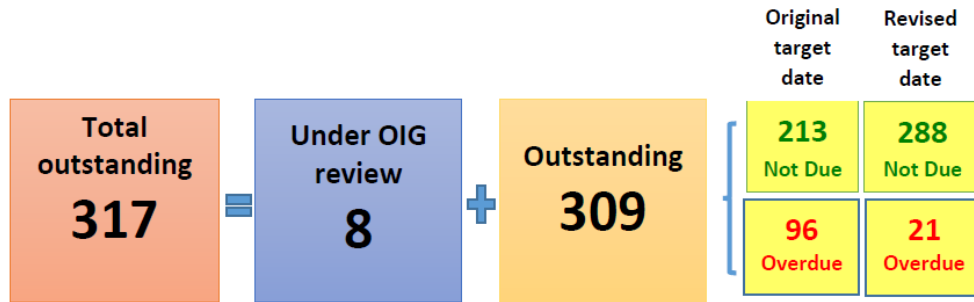
تبدلاً كبيراً لموظفيه عام 2018، الأمر الذي يفسّر ترحيل المهام من عام 2018، بما في ذلك ثلاث مهام عالية المخاطر سوف تبدأ فقط عام 2019.

19- وفي عام 2018، تضمنت تقارير المراجعة الصادرة 271 من التوصيات أو الإجراءات المتفق عليها على مختلف المستويات لتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة في المنظمة.

سابعاً- التوصيات/الإجراءات المتفق عليها والقرارات الناجمة عن المراجعات

20- كما بيّنه الشكل 1 أدناه، كان هناك حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 ما مجموعه 317 توصية مفتوحة (269 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)، أقل من 10 في المائة منها ذات مخاطر عالية. وقد حدّدت الإدارة التاريخ المستهدف لتنفيذ كل توصية بتاريخ إصدار تقارير المراجعة. وفي بعض الحالات، قامت الإدارة بمراجعة التواريخ المستهدفة بعد تقديرها أن التواريخ المستهدفة الأساسية لم تعد ممكنة. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كان عدد التوصيات التي تأخر تنفيذها بالاستناد إلى التواريخ المستهدفة الأساسية والتواريخ المستهدفة المراجعة على النحو الوارد أدناه.

الشكل 1- التوصيات التي لم تنفذ بعد بحسب التاريخ الأصلي والتاريخ المعدّل



إجمالي التوصيات التي لم تنفذ بعد: 317- التوصيات قيد المراجعة في مكتب المفتش العام: 8؛ التوصيات التي لم تنفذ بعد: 309؛ التاريخ المستهدف الأصلي: غير مستحقة: 213/ تأخر تنفيذها: 96؛ التاريخ المستهدف المراجع: غير مستحقة: 288/ تأخر تنفيذها: 21.

21- إن إنشاء لوحة تشغيلية للتوصيات في أبريل/نيسان 2017 سمح لمكتب نائب المدير العام للعمليات برصد ومتابعة تنفيذ التوصيات بشكل وثيق. وقد أفضى ذلك إلى رفع معدلات التنفيذ كما بيّنه الشكل 2، وإلى إقفال أكثر من 400 توصية مراجعة.

الشكل 2- الاتجاه التاريخي بشأن تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

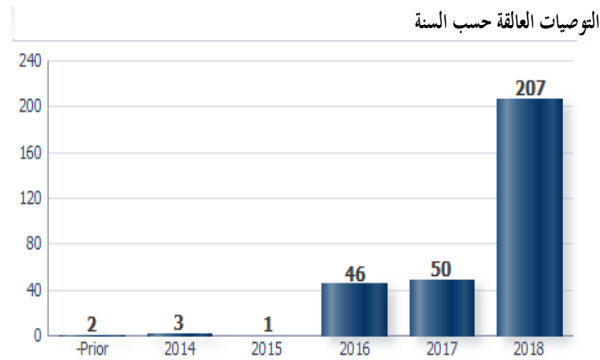
	As of 31/12/18	As of 31/12/17	As of 31/12/16	As of 31/12/15	As of 31/12/14	As of 31/12/13	As of 31/12/12	As of 31/12/11	As of 31/12/10
2008	100%	100%	99%	99%	99%	98%	98%	92%	89%
2009	100%	100%	100%	99%	99%	97%	92%	88%	68%
2010	100%	100%	100%	99%	100%	99%	96%	86%	56%
2011	100%	100%	99%	96%	97%	94%	82%	64%	
2012	100%	99%	98%	92%	89%	68%	39%		
2013	100%	99%	98%	92%	83%	43%			
2014	99%	94%	90%	62%	33%				
2015	99%	85%	66%	15%					
2016	87%	51%	14%						
2017	87%	21%							
2018	32%								

22- التوصيات بحسب السنة والمخاطر كما هي مبينة في الشكلين 3 و 4. ويتصل ثلثا جميع التوصيات بمجالات أربعة: الاستراتيجية والتخطيط، والموارد البشرية، والأمن، والحوكمة والمشتريات. ولم يعد هناك من توصيات متعلقة بالمخاطر العالية ومعلقة منذ فترة طويلة.

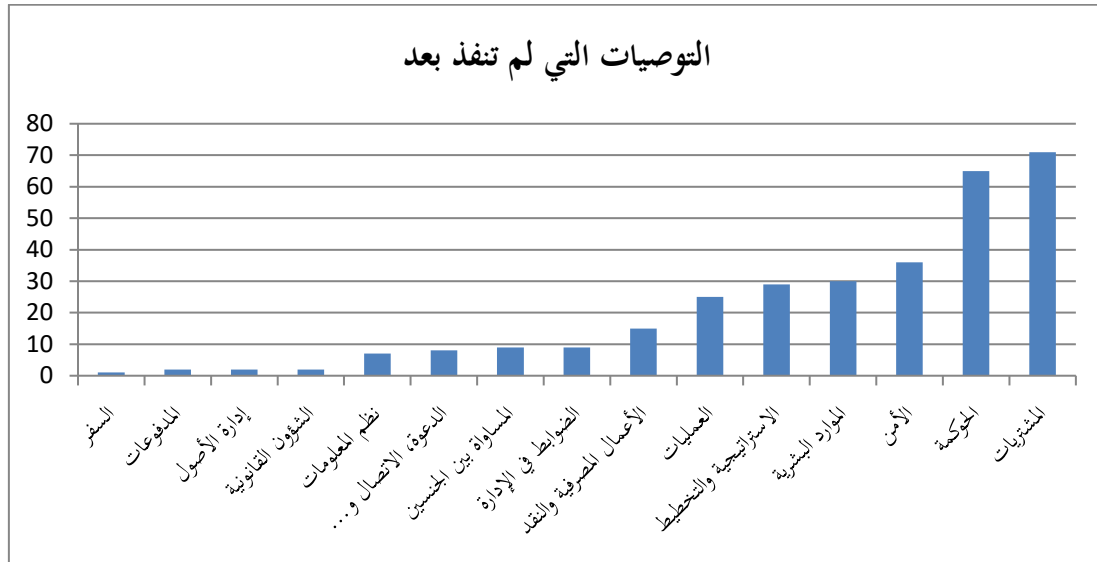
الشكل 3- إجمالي حالة إجراءات المراجعة المتفق عليها بحسب السنة



الشكل 4- الإجراءات المتفق عليها والتي لم تنفذ بعد بحسب السنة



2018	2017	2016	2015	2014	قبل 2014	التوصيات التي لم تنفذ بعد
34	7	8	1	1		منخفضة
162	28	24	1	2	2	متوسطة
11	15	14				مرتفعة
207	50	46	1	3	2	المجموع



ثامناً - التحقيق في الغش وغيره من حالات سوء السلوك

23- إن مكتب المفتش العام مسؤول عن تهيئة بيئة من النزاهة في مختلف عمليات المنظمة بالكشف عن أي ادعاءات أو مؤشرات على وجود غش وأية أشكال أخرى من سوء السلوك من جانب موظفي المنظمة أو شركائها أو المتعاقدين معها في ما يتعلق بأعمالهم مع المنظمة والتحقيق فيها، كما أنه مسؤول أيضاً عن تشجيع اتخاذ تدابير وقائية. ويجري الأخذ بنتائج التحقيقات بغية استنباط الدروس والتوصية بتغييرات سياساتية وإجرائية تعزز النزاهة في المنظمة. ويقدم مكتب المفتش العام خدمات استشارية حول المسائل المتعلقة بالنزاهة، كما يساعد في إجراء عمليات تفتيش أخرى لتقصي الحقائق تتطلب خبرة قانونية أو تحقيقية.

عملية التحقيق

24- تشمل ولاية مكتب المفتش العام: التحقيق في ادعاءات سوء السلوك والغش والممارسات الفاسدة الأخرى؛ والتحقيق في الأعمال الانتقامية التي تُرتكب ضد موظفي المنظمة الذين يبلغون عن ارتكاب جرم أو يتعاونون مع مراجعة أو تحقيق يقوم به مكتب المفتش العام؛ وكذلك حالات التحرش والتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويتولى مكتب المفتش العام أيضاً إدارة آلية معالجة الشكاوى كجزء من الخطوط التوجيهية بشأن الإدارة البيئية والاجتماعية التي تعتمدها المنظمة.

25- ويجري التحقيق في سوء سلوك الموظفين وفقاً للخطوط التوجيهية للتحقيقات الإدارية الداخلية المعمول بها في المنظمة، كما تمت مراجعتها في عام 2017. وتطبق الجداول الزمنية المحددة على أنواع مختلفة من الحالات في إطار ولاية مكتب المفتش العام، كل منها منصوص عليه في سياسات المنظمة التي تحكم السلوك المعين المعني. وفي جميع الحالات، تخضع كافة الادعاءات التي يتلقاها مكتب المفتش العام لاستعراض أولي لتحديد ما إذا كانت المسألة المثارة تقع ضمن ولاية المكتب أو ينبغي إحالتها إلى شعبة أخرى في المنظمة أو إلى منظمة أخرى. وفي الحالات التي يتبين أنها تقع ضمن ولاية مكتب المفتش العام، يقيم الاستعراض الأولي ما إذا كان هناك ما يكفي من الأسباب لبدء تحقيق كامل. وفي الحالات التي يُجري فيها مكتب المفتش العام تحقيقاً كاملاً، يرفع المكتب إلى المدير العام (في الحالات المتعلقة بكبار الموظفين) أو السلطة المخولة في حالات أخرى تقريراً عن استنتاجاته عما إذا كان للادعاءات ما يبررها، لاتخاذ قرار بما إذا كان يتعين فرض إجراء إداري، عند الاقتضاء. وهذا يشمل إجراءات تآديبية بموجب القسم 330 من دليل الإجراءات الإدارية.

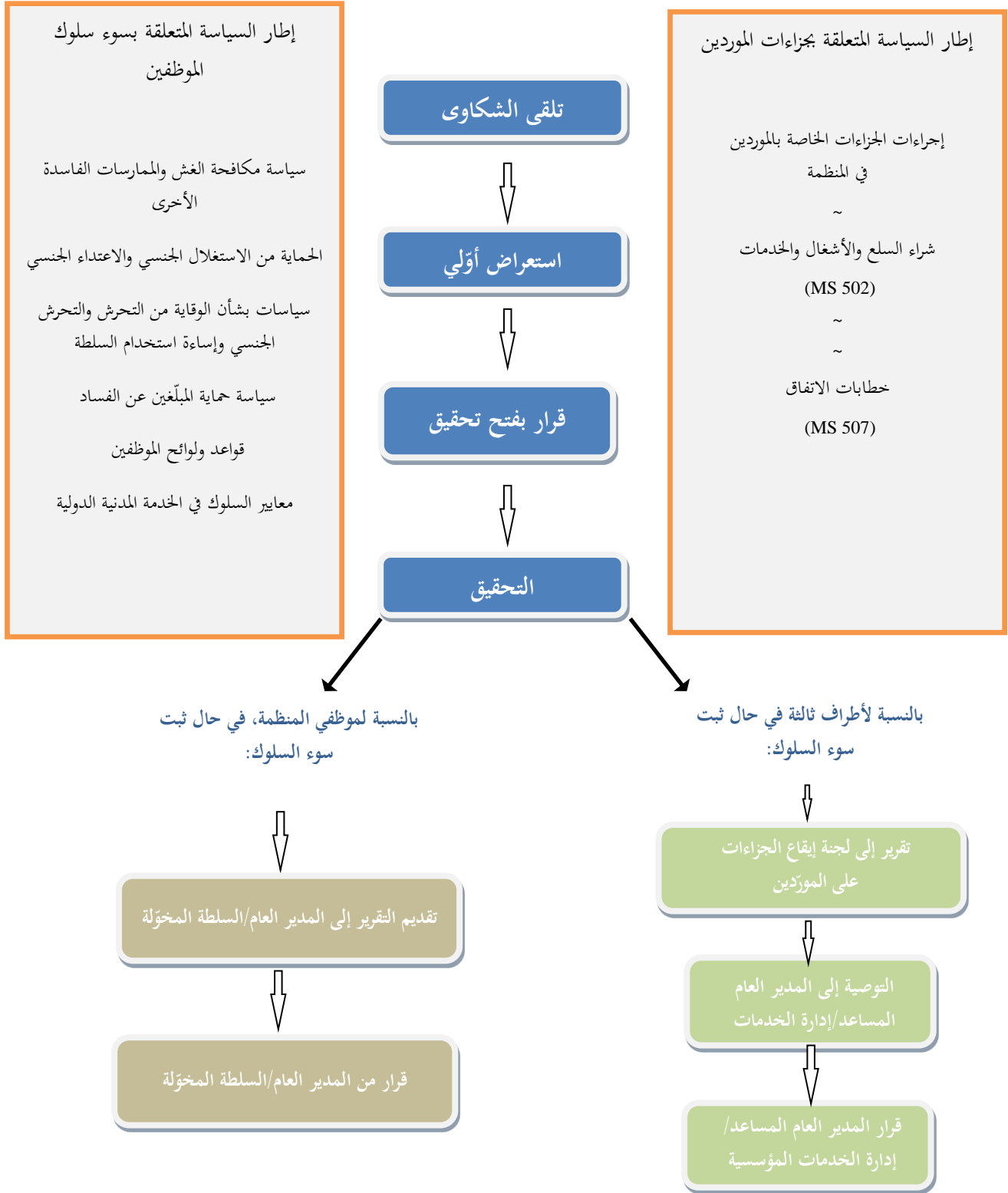
26- ويجري استعراض الادعاءات المتعلقة بأنشطة غش وفساد ارتكبتها أطراف ثالثة (أي الباعة والموردون والشركاء المنفذون) ممن هم ضالعون في برامج وعمليات المنظمة، وذلك لحماية المنظمة وتعزيز الاستفادة الكاملة من برامجها ومشاريعها الموجهة إلى السكان المتضررين. وتخضع هذه الحالات إلى استعراض أولي لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب معقولة تدفع إلى الاعتقاد بحدوث عمل يستوجب إيقاع عقوبات. وحيث يجد مكتب المفتش العام طرفاً ثالثاً ضالماً في أعمال تستوجب إيقاع العقوبات، يجري إعداد نتائج التحقيق وطلب البدء باتخاذ إجراءات العقوبات وترسل إلى لجنة الجزاءات التابعة للمنظمة. وتقرر اللجنة ما إذا كان ينبغي فتح إجراء جزاءات، وإذا ما قررت ذلك تقوم بتقييم تقرير

مكتب المفتش العام ورد المورد قبل تقديم توصية إلى المدير العام المساعد/الخدمات المؤسسية عما إذا كان ينبغي إيقاع جزاء على الطرف الثالث المعني.

27- وتؤدي النتائج العكسية ضد موظفي المنظمة أو أطراف ثالثة، إلى وضع توصيات بأن تتخذ الإدارة إجراءات إدارية مناسبة، على أن تحدد الإدارة هذه الإجراءات. ويمكن أن تتضمن الإجراءات التأديبية المتعلقة بموظفي المنظمة إيقاع العقوبات بالموردين، واسترداد الأموال من موظفي المنظمة والأطراف الثالثة على السواء.

28- وتشمل مسؤوليات مكتب المفتش العام بموجب "سياسة حماية المبلغين عن المخالفات" تقديم توصيات حول اتخاذ تدابير لحماية هؤلاء المبلغين، مثل تعليق قرار يحتمل أن يكون انتقاميًا. وعند انتهاء هذه الحالات، قد يوصي مكتب المفتش العام أيضًا باتخاذ إجراءات تصحيحية لمن يتعاونون مع تحقيقات ومراجعات مكتب المفتش العام، ويكونون قد تعرضوا لإجراءات انتقامية أو يكونون معرضين لخطر وشيك لجهة أعمال انتقامية.

الشكل 5- موجز عام لعملية التحقيق التي يقوم بها مكتب المفتش العام



القرارات المحتملة

تشمل النتائج المحتملة لموظفي المنظمة بموجب قواعد الموظفين رسالة توبيخ تحريرية، والوقف عن العمل دون أجر، وخفض الرتبة، والطرده لسوء السلوك، والطرده الفوري لسوء السلوك الجسيم.

وتشمل النتائج المحتملة للأطراف الثالثة التوبيخ وحظر التعامل المشروط، وحظر التعامل مع التسريح المشروط، وحظر التعامل، والتعويض عن الخسائر أو تصحيح الوضع، وأي عقوبة أخرى ترى لجنة الجزءات على الموردين أنها مناسبة.

إدارة عبء قضايا التحقيق

29- بدأ مكتب المفتش العام 2018 بعبء عمل مرئجل من 73 قضية تضمنت حالات (بما في ذلك 140 ادعاءً)، ومشاورات وخدمات استشارية. وخلال العام، تلقى المكتب 112 شكوى جديدة (تشمل 141 ادعاءً)، و46 طلب مشورة/خدمة استشارية. وتجدر الإشارة إلى أن الشكاوى الفردية التي تلقاها المكتب قد تشمل ادعاءات متعددة. وقد تمكن مكتب المفتش العام من إغلاق 55 شكوى (تشمل 104 ادعاءً) و27 طلب مشورة/خدمة استشارية، بما في ذلك الطلبات المرجلة من السنة/السنوات السابقة.

30- وفي ما يتعلق بغير القضايا، لا سيما طلبات المشاورات/الخدمات الاستشارية، خصص مكتب المفتش العام الكثير من الوقت لتقديم خدمات تحقيق لوكالات شقيقة وطلبات استعراض الخبراء الشرعيين لتكنولوجيا المعلومات في ما يتعلق بالانتهاكات المحتملة لمصادر تكنولوجيا المعلومات لدى المنظمة.

31- ويقدم الشكل 6 أدناه نظرة عامة شاملة عن المسائل أثناء العام ومقارنة مع السنوات الأربع السابقة:

الشكل 6- توزيع عبء العمل

2018	2017	2016	2015	2014	عبء القضايا
73	48	35	35	27	شكاوى رُحلت من سنوات سابقة
112	76	103	81	64	شكاوى جديدة
185	124	138	116	91	المجموع الفرعي
46	45	9	16	27	مشاورات/خدمات استشارية جديدة
231	169	147	132	118	مجموع المسائل (القضايا والمشورات)
55	69	91	79	53	الشكاوى التي أُغلقت
39	27	8	16	30	المشاورات/الخدمات الاستشارية التي أُغلقت
137	73	48	35 ²	35	عبء القضايا المتبقي

32- يمثل الجدول أعلاه اتجاهها تصاعدياً مستمراً في عدد الشكاوى التي يتم تلقيها، أي بزيادة بنسبة 47 في المائة بين عامي 2017 و2018. ونتج عن ذلك زيادة بنسبة 49 في المائة في عدد القضايا المفتوحة في نهاية عام 2018 مقارنةً

² من المفترض أن تكون نتيجة احتساب العامود الأول 37. لكن يبدو أن ثمة خلل في عدد المسائل المفتوحة عند نهاية عام 2015 حيث يظهر رقم 35 عوضاً عن 37، ويُعزى السبب إلى أنه تم دمج قضيتين مع قضايا أخرى في مرحلة ما من السنة، ولهذا السبب قد يبدو أن قضيتين غير ظاهرتين في أرقامنا.

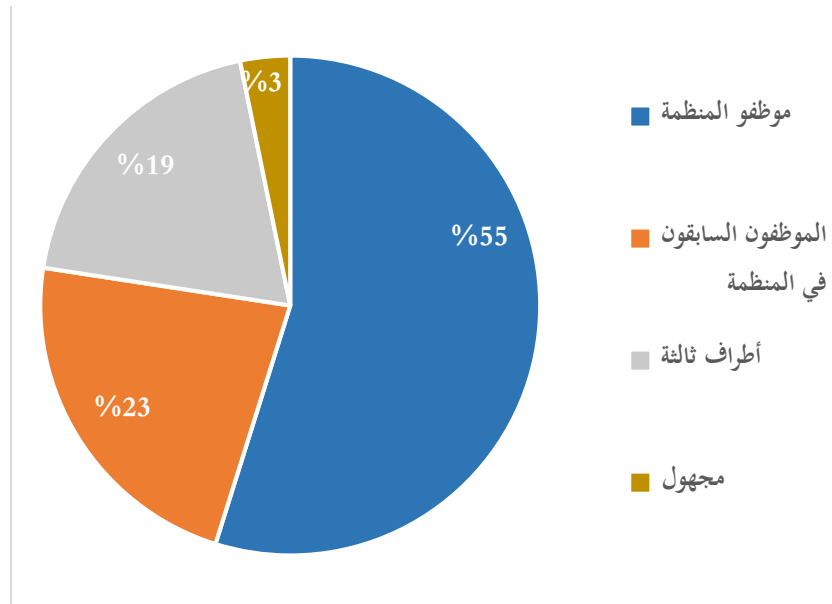
بالقضايا المفتوحة في نهاية عام 2017، وزيادةً بنسبة 103 في المائة منذ نهاية عام 2014. وفي عام 2018، تولى كل محقق ما معدله 34 قضية، بما يمثل زيادة بنسبة 36 في المائة في عبء القضايا لكل موظف في مسؤول عن التحقيقات الفردية منذ عام 2017، وزيادةً بنسبة 88 في المائة منذ عام 2014. تدخل ضمن هذه الزيادات إضافة وظيفة محقق من الفئة الفنية ف-3 في منتصف عام 2018، ما يمثل زيادةً بنسبة 20 في المائة في الموظفين منذ عام 2014.

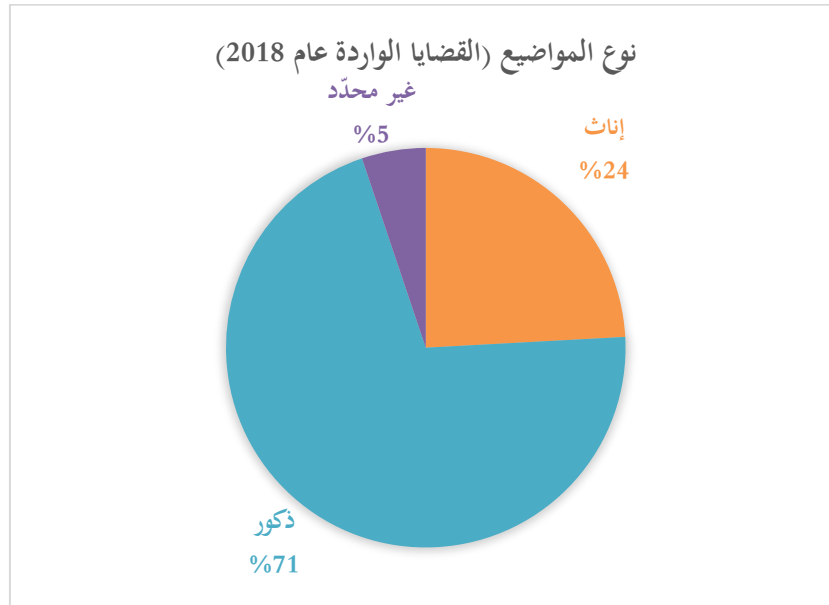
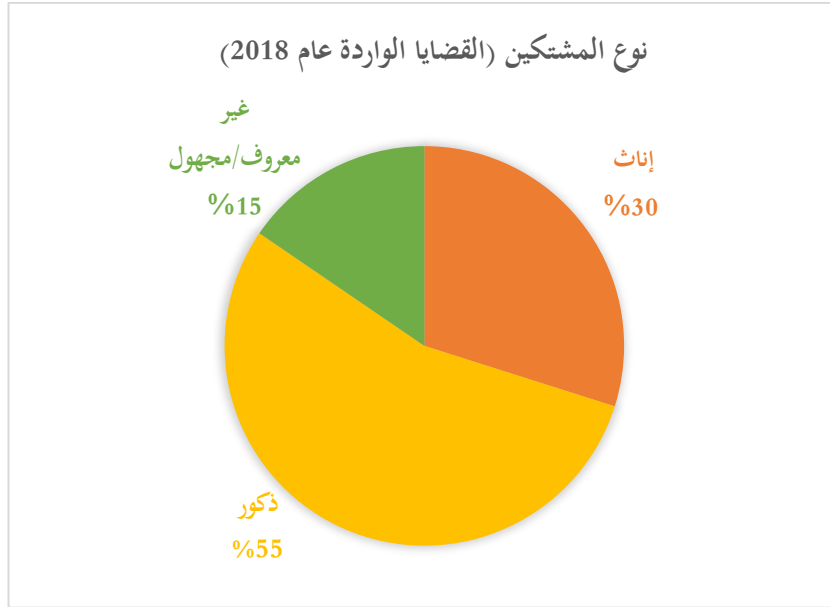
33- وقد دعم مكتب المفتش العام في الماضي موارده في مجال التحقيق بالاستعانة باستشاريين. لكن القيود المفروضة على الموارد لا تزال قوية في عام 2019 للتصدي لعبء القضايا المتزايد، بما في ذلك عبء القضايا المرحل، إضافةً إلى تأثير ذلك على قدرة المكتب على حلّ العدد المتزايد من القضايا قيد المراجعة.

مصدر الشكاوى

34- كما هو مبين في الشكل 7 أدناه، يتلقى مكتب المفتش العام باستمرار معظم الشكاوى من موظفي المنظمة، تليها من أطراف ثالثة، وعمليات إحالة داخلية تم اكتشافها أثناء عمليات المراجعة والتفتيش والعمل الاستشاري لمكتب المفتش العام، واتصالات مجهولة المصدر.

الشكل 7- مصدر الشكاوى في عام 2018





أنواع القضايا

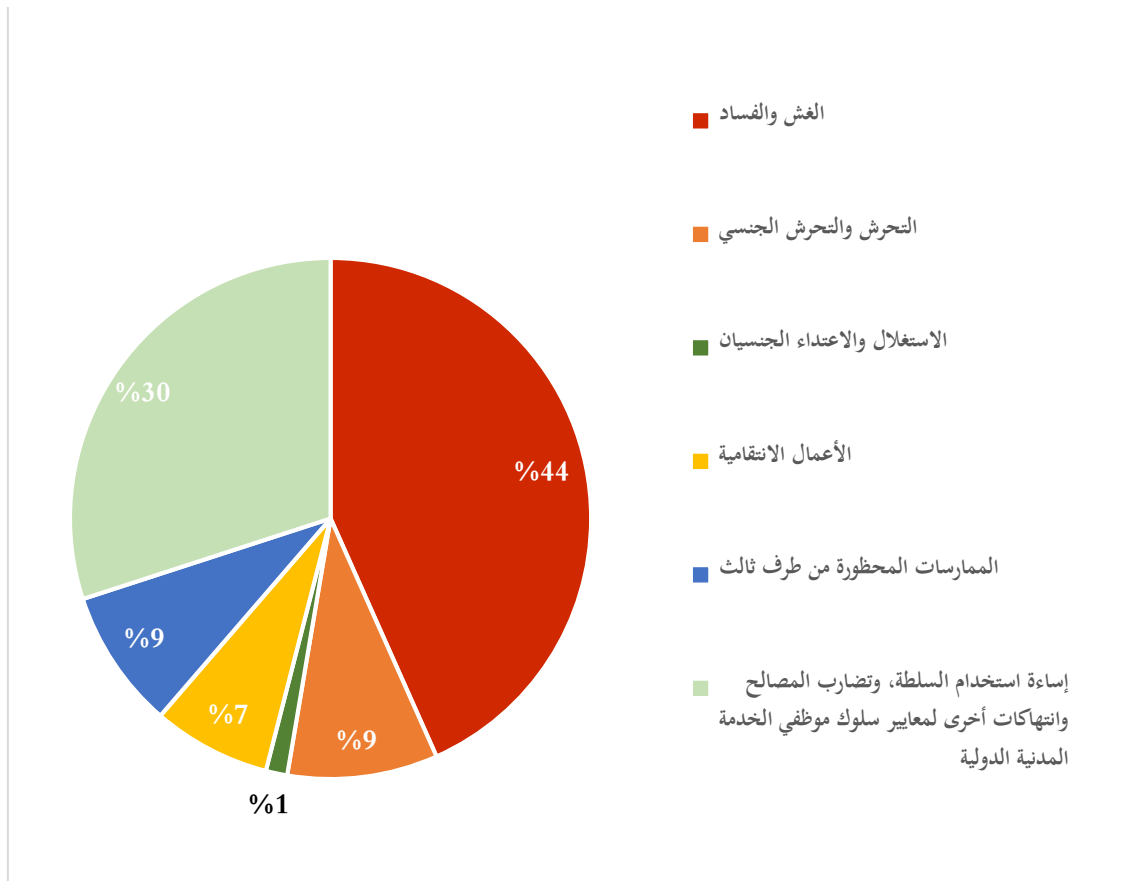
35- يبيّن الشكل 8 أدناه أنواع الادعاءات التي وردت أثناء عام 2018. ويستند التصنيف الأولي للادعاءات إلى المعلومات الأولية التي يتلقاها مكتب المفتش العام. وقد يعدّل مكتب المفتش العام التصنيف أثناء سير التحقيق إذا توافر له المزيد من المعلومات.

36- ولم تُدخّل آلية معالجة الشكاوى كجزء من المعايير البيئية والاجتماعية المعمول بها في المنظمة إلا في أوائل عام 2015، وهي تتطلب استنفاد الخطوات السابقة على مستوى المشروع والمستوى التنظيمي قبل تقديم الشكاوى إلى مكتب المفتش العام. وحتى نهاية عام 2018، لم يتلقَ مكتب المفتش العام أية شكاوى بموجب هذه الآلية.

37- وتنقسم ادعاءات سوء السلوك التي تقع ضمن مجالات ولاية تحقيقات مكتب المفتش العام الأخرى إلى الفئات التالية:

- الغش والممارسات الفاسدة الأخرى المتعلقة بالمشتريات؛
- الغش والممارسات الفاسدة الأخرى التي لا تتعلق بالمشتريات، والتي تغطيها "سياسة مكافحة الغش والممارسات الفاسدة الأخرى" المعمول بها في المنظمة؛
- الاستغلال والاعتداء الجنسيان، على النحو المحدد في سياسة المنظمة بشأن "الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين"؛
- التحرش، على النحو المحدد في "سياسة منع التحرش والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة" المعمول بها في المنظمة؛
- الانتقام على النحو المحدد في "سياسة حماية المبلغين عن المخالفات" المعمول بها في المنظمة؛
- سلوك غير مُرضٍ آخر بما في ذلك المحاباة، والقضايا الناشئة عن تضارب مصالح غير مصرّح عنه، وإساءة استخدام الموارد، والتسبب بالإساءة إلى سمعة المنظمة كما هو موضح في القسم 330 من دليل الإجراءات الإدارية المعمول به في منظمة الأغذية والزراعة و"معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية".

الشكل 8- نوع ادعاءات سوء السلوك المتلقاة



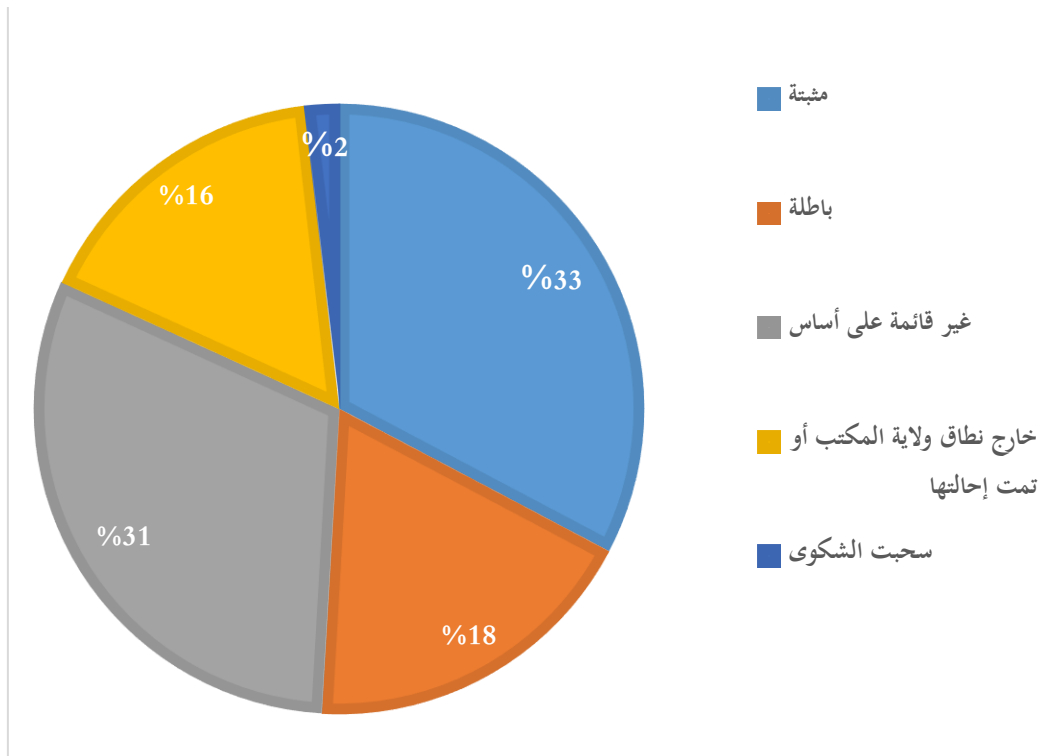
نتائج القضايا

38- سوف يخلص تحقيق مكتب المفتش العام إلى ما إذا كانت الادعاءات:

- مثبتة - عندما تكون الأدلة التي جُمعت كافية لتحديد أن الادعاء صحيح وأن غشًا أو سوء سلوك قد حدث بالفعل؛
- وغير مثبتة - عندما تكون الأدلة التي جُمعت غير كافية لتحديد أن الادعاء صحيح وأن غشًا أو سوء سلوك قد حدث بالفعل؛
- وباطلة - عندما تكون الأدلة التي جُمعت كافية لتحديد أن الادعاء ليس صحيحًا وأنه لم يحدث غش أو سوء سلوك.

39- ويبيّن الشكل 9 أدناه النتائج وفقًا لهذه التصنيفات للقضايا الـ 55 التي أُغلقت في عام 2018. ويجوز أثناء سير الاستعراض الأولي أو التحقيق الكامل أن يقدم مكتب المفتش العام أدلة كافية على أن الادعاءات باطلة، مما يُبرئ موظف المنظمة أو الطرف الثالث المعني من ارتكاب أي جرم. وتلك نتيجة لها القدر ذاته من الأهمية للمنظمة ولموظفي المنظمة وللطرف الثالث.

الشكل 9- نتائج الشكاوى التي انتهى النظر فيها في عام 2018



40- ومن بين الحالات الـ 55 التي أُغلقت في عام 2018:

- 18 أُغلقت على أنها مثبتة بعد إجراء تحقيق قام به مكتب المفتش العام؛
- 10 أُغلقت على أنها غير قائمة على أساس بعد التوصل إلى أن جرمًا لم يحدث (أي أن الادعاء غير صحيح ولم يحدث غش أو سوء سلوك)؛
- 17 أُغلقت على أنها غير مثبتة؛
- 9 أُحيلت إلى شعب أخرى في المنظمة إما لأنه تم التوصل إلى أنها تقع خارج نطاق ولاية مكتب المفتش العام أو أن هناك إجراءات بديلة يمكن اتخاذها لمعالجة الشواغل التي يثيرها صاحب الشكوى؛ أو لأنها، لعدم توافر معلومات كافية تبرر التحقيق فيها في حينه، أُحيلت إلى مكتب المفتش العام/المراجع الخارجي لبحثها في مراجعة مستقبلية.
- شكوى واحدة سحبها المشتكي أثناء المراجعة الأولية.

41- ويهدف مكتب المفتش العام إلى إغلاق الشكاوى في غضون ستة أشهر من تلقيها. وفي عام 2018، كان متوسط عدد الأيام بين تلقي الشكاوى وإغلاقها 270 يومًا (أي 9 أشهر). وأما متوسط الوقت اللازم للانتهاء من استعراض الشكاوى فقد ازداد مقارنة بعام 2017، نظرًا إلى الزيادة في المسائل قيد الاستعراض، وبعضها معقد بحسب نوع الادعاء ومتطلبات السياسة ذات الصلة (التحرش، والتحرش الجنسي، والاستغلال والاعتداء الجنسيان والأعمال الانتقامية).

42- هذا النوع من القضايا أكثر تعقيداً واستهلاكاً للوقت من قضايا أخرى لجهة استعراضها وإقفلها (مثل قضايا الغش والمحاباة) نظراً لاعتمادها عادةً على شهادات الشهود. كما أن العبء المتنامي لدى وحدة التحقيق (المتصل بالقضايا وغير القضايا) ساهم في زيادة الوقت اللازم لإقفال الشكاوى. وقد تمّ تخصيص موارد كبيرة في مجال التحقيق للمسائل الواقعة خارج عبء العمل العادي لمكتب المفتش العام. فتولى المكتب مثلاً استعراض ست مسائل تحقيق خارجية أُحيلت إليه من وكالات شقيقة؛ وتطوير أنشطة للتعليم الإلكتروني اضطلع فيها المكتب بدور رئيسي بوصفه خبيراً في الموضوع؛ وشارك على نحو ناشط في مبادرات المنظمة الخاصة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين في سياق خطة عمل المنظمة (انظر الفقرة 10).

43- واتصلت معظم التحقيقات المنجزة عام 2018 بالادعاءات في المكاتب الميدانية (عشرة) في حين كانت الادعاءات الباقية (خمسة) في المقر الرئيسي. كذلك، إن التحقيقات في المكاتب الميدانية تتطلب موارد أكثر كثافة مقارنةً بالقضايا في المقر الرئيسي من حيث وقت الموظفين والسفر، الأمر الذي يساهم في توليد عبء أكبر في قضايا التحقيق بالنسبة إلى الوحدة. وأما التحقيقات المنجزة عام 2018، فقد شملت سبع بعثات كانت تتعلق بعشر قضايا مختلفة.

44- وفي عام 2018، أصدر مكتب المفتش العام 15 تقرير تحقيق غطت حالات غش (في المشتريات، وفي تنفيذ المشاريع، والاستحقاقات). وأصدر مكتب المفتش العام أيضاً 13 مذكرة تم إجراء تحقيق فيها ولم يكن تقرير التحقيق الكامل مطلوباً أو لم تكن الادعاءات مثبتة، إنما كانت هناك حاجة إلى إبلاغ استنتاجات و/أو ملاحظات إلى الإدارة و/أو إلى مكاتب أخرى.

45- ومن بين تقارير التحقيق التي تضمنت توصيات تتعلق بموظفي المنظمة، ينتظر تقريران قراراً نهائياً في حين أن المنظمة اتخذت إجراءات إدارية مناسبة بشأن التقارير المتبقية، بما في ذلك إجراءات تأديبية. وتم تقديم تقريرين من بين تقارير التحقيق الصادرة عام 2018 إلى لجنة الجزاءات التابعة للمنظمة لايقاع العقوبات على الموردین، مرفقين بطلب للمباشرة بإجراءات العقوبات. وما زالت القضايا الناجمة عنهما، فضلاً عن قضية قُدمت عام 2017، قيد النظر أمام اللجنة. ولم يقدم مكتب المفتش العام أي طلبات لتعليق مؤقت لأحد الموردین عام 2018.

أمثلة من الحالات التي استُكملت عام 2018

46- ويقدم الموجز التالي أمثلة نموذجية عن الحالات التي استُكملت في عام 2018:

- **الحالة 1:** إثر تحقيق ميداني في مكتب إقليمي فرعي، استنتج مكتب المفتش العام أن أحد كبار الموظفين ورئيس مكتب ارتكب إهمالاً جسيماً في شراء آلية لاستخدامه الرسمي الخاص، سيما أنه لم ينتهج مبدأ "القيمة الفضلى مقابل المال" في عملية الشراء، ووافق على شراء آلية تعدت المتطلبات والمعايير المحلية.
- **الحالة 2:** أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات تحرش وسوء استخدام السلطة قدمها أحد المشرفين في المقر الرئيسي ضدّ مستشارين كانا تحت إشرافه. في إحدى الحالتين، كان الادعاء مثبتاً فأصدرت المنظمة توبيخاً خطياً. وفي الحالة الأخرى، خلص مكتب المفتش العام إلى أن الوقائع لم تبلغ حدّ التحرش، إنما كشفت عن أسلوب إدارة أحادي ومثير للنزاع لم يكن بناءً وغير متسق نوعاً ما مع معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية. وقد أُصدر توبيخ خطي نتيجة الاستنتاجات.
- **الحالة 3:** باشر مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بالتحرش الجنسي والتحرش في مكان العمل ضدّ ثلاثة أفراد من غير الموظفين في المنظمة في مركز عمل ميداني من المستوى 3. وقد أرسل المكتب بعثة تحقيق في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وهو يضع اللمسات الأخيرة على أنشطته التحقيقية في هذا الصدد.
- **الحالة 4:** إثر بعثة تحقيق في موقع ميداني، استنتج مكتب المفتش العام أن فردين من غير الموظفين تلاعبا بفواتير الموردین لزيادة قيمتها بحيث تدفع المنظمة مقابل خدمات الموردین لأغراض خاصة. وخلص مكتب المفتش العام إلى أنه في إحدى الحالات، شارك موظف في عملية غش، وفي حالة أخرى ساعد الموظف صديقه عن علمه أو عن غير علمه. وقد تمّ فسح عقد أحد الموظفين فيما انتهت مدة عقد الآخر قبل صدور القرار النهائي. إنما جرى تحديث السجلات لضمان عدم استخدام هذا الموظف الأخير مجدداً.
- **الحالة 5:** أرسل مكتب المفتش العام بعثة تحقيق إلى موقع ميداني، واستنتج أن أحد كبار الموظفين المحليين شارك في أنشطة خارجية غير مصرّح عنها تتصل بعمل المنظمة الميداني، واستخدم موقعه الرسمي لمصلحته الخاصة. فالتخذت المنظمة إجراءً تأديبياً بحقه قضى بإقالته.

- **الحالة 6:** أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً بشأن موردين إثنين واستنتج أنهما قدما بعلمهما وثائق مزيفة إلى المنظمة. وقدم المكتب استنتاجاته وتوصياته إلى لجنة إيقاع العقوبات على الموردين.

تاسعاً - الخدمات الاستشارية

47- بالإضافة إلى المراجعات المحدولة والتحقيقات استجابةً لادعاءات سوء السلوك، يقدم مكتب المفتش العام خدمات استشارية بشأن مواضيع أو وقائع معينة لإيضاح الحقائق أو لتقديم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية. وتتضمن خطط العمل السنوية توفير عمل إضافي لموظفي المراجعة أو التحقيق خارج نطاق الأولويات القائمة على المخاطر. وقد يكون إجراء عمليات تفتيش بشأن وقائع أو أنشطة معينة بناء على طلب الإدارة أو كجزء من مراجعات استباقية. وقد استكمل مكتب المفتش العام في عام 2018 العمليات التالية:

- الاستعراض الاستباقي للنزاهة- أجرى مكتب المفتش العام استعراضاً استباقياً للنزاهة لمثلية المنظمة في باكستان في النصف الثاني من عام 2018. وكان هدف الاستعراض تزويد الإدارة ومثلية المنظمة في باكستان بلمحة عامة عن الثغرات في عمليات مراقبة الغش والتي تم الكشف عنها في مجال تنفيذ المشاريع، وتوفير معلومات راجعة لتعزيز قدرة المثلية على كشف الغش ومعالجته. وفي نهاية عام 2018، كان مكتب المفتش العام في المراحل الأخيرة من إعداد تقرير ترد فيه استنتاجات المكتب، بما في ذلك ملاحظات بشأن كفاية الموظفين والإجراءات الإدارية التي تستخدمها المنظمة. وسوف يُرسل التقرير إلى المثلية قبل تقديمه إلى الإدارة، الأمر المتوقع حصوله في أوائل عام 2019.

48- وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب المفتش العام ست مذكرات مراجعة لتنظر فيها الإدارة، تتعلق إحداها بالتحسينات السياسية في بدل الإيجار في مراكز العمل الميداني، وثلاثة منها بطلبات لشطب مبالغ صادرة عن خسائر المخزون في مجمع السلع بقيمة 28 044 يورو، ومن مركز العلامات التجارية بقيمة 5 897 يورو ومن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بقيمة 17 589 يورو، ومذكرتين بشأن استنتاجات المراجعة الأولية في طاجيكستان وفنزويلا.

49- ومكتب المفتش العام هو عضو دائم له صفة مراقب في لجان داخلية مختلفة (ويُشرف على الاستثمارات، والشراكات، والرقابة الداخلية وصندوق التسليف والادخار مثلاً). وفي عام 2018، شارك مكتب المفتش العام أيضاً في مجموعتي عمل مشتركين بين الإدارات مخصصتين ومؤقتتين تعملان على تطوير إطار الرقابة الداخلية والطرق التشغيلية الجديدة.

50- واستجاب مكتب المفتش العام أيضاً أثناء عام 2018 لعدد 40 طلباً آخر لخدمات استشارية قصيرة المدة. وشملت هذه الطلبات تعليقات ومشورة بشأن استعراض الاستراتيجية والمصفوفة على نطاق المنظمة لتقييم مخاطر الغش؛ وإعداد البيان الأول للمنظمة عن الرقابة الداخلية؛ ومشاريع الاتفاقات مع الجهات المانحة؛ وإعداد التعديلات لبرنامج بدل الإيجار؛ وتحديثات لسياسات المنظمة وإجراءاتها؛ ووضع برنامج المنظمة بشأن خصوصية البيانات وحمايتها؛ ورفع تقرير بشأن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وردّ المنظمة على

الاستقصاء بين الوكالات الذي قامت به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة حول الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات؛ واستعراض شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛ وتقارير وحدة التفتيش المشتركة أو البعثات بشأن وظيفة المراجعة الداخلية، ووظيفة التحقيق وسياسات حماية المبلّغين عن المخالفات.

51- وقدم مكتب المفتش العام خدمات استشارية لممثليات مختلفة تتناول إبلاغ الجهات المانحة بحالات الغش. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب خدمات مشاهمة لإدارات أخرى في المنظمة تتعلق بالإبلاغ عن نتائج عمله، ووقّرت مدخلات بشأن مسودات اتفاقات مع أطراف خارجية لتقاسم المعلومات المتعلقة بالكشف عن الغش ومنعه.

52- وفي إطار ممارسة روتينية، تم استشارة مكتب المفتش العام بشأن استقلالات الموظفين، وتفويض الصلاحيات في شؤون المشتريات وتمديد عقود ممثلي المنظمة. وتمّ تلقي أكثر من مئة طلب كل فصل.

عاشراً - تنفيذ سياسة مكتب المفتش العام بشأن الإفصاح عن التقارير

53- كان مجلس المنظمة قد وافق في أبريل/نيسان 2011 على سياسة مكتب المفتش العام بشأن الإفصاح عن التقارير، فأدرجت في ميثاق مكتب المفتش العام. وبموجب هذه السياسة، فإن تقارير المراجعة وتقارير الدروس المستفادة من التحقيقات يمكن أن ينظر فيها الممثلون الدائمون أو من يرشحونهم، بناءً على طلب مباشر يوجه إلى المفتش العام. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012، تيسيراً لتنفيذ تلك السياسة، صادقت لجنة المالية على تنقيح يسمح بالاطلاع المباشر عن بُعد على الإنترنت على هذه التقارير، كبديل للاطلاع عليها في مقر مكتب المفتش العام. وفي عام 2013، نُقذ على شبكة الإنترنت حل آمن هُيئ لتطبيق سياسة "للاطلاع فقط". ويجري دورياً تحديث المعلومات عن تقارير المكتب التي تصدر وتشملها تلك السياسة على الموقع الإلكتروني للممثلين الدائمين. وفي عام 2018، وردت ثمانية طلبات للاطلاع على الإنترنت عن بُعد من عضو واحد تغطي تقارير المراجعة الثمانية التالية:

- AUD 0417 - التقرير النهائي الشامل بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة في المكاتب الميدانية لعام 2016
- AUD 0516 - استعراض شامل لمثلية المنظمة في الصومال
- AUD 0317 - استعراض شامل لمثلية المنظمة في جمهورية أفريقيا الوسطى
- AUD 0716 - استعراض رفيع المستوى لإدارة مخاطر الغش المالي وممارسات الفساد الأخرى في المنظمة
- AUD 1116 - تقرير شامل نهائي عن نظام الحوكمة والمساءلة والضبط الداخلي في مراجعات المكاتب القطرية عام 2015
- AUD 0417 - التقرير النهائي الشامل بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة في المكاتب الميدانية لعام 2016
- AUD 1217 - التقرير الشامل عن مراجعات عنصرَي الإدارة المالية والإدارة العامة للمكاتب القطرية لعامي 2015 و2016
- AUD report 2018 - تعيين الموظفين من الفئة الفنية وشغلهم للوظائف.

54- تمت الاستجابة إلى الطلبات وفقاً للسياسة ضمن الأوقات المحددة للاستجابة فيها. ولم تبرز أي حالة لحجب التقارير كما ظهرت حالة واحدة فقط لتقرير جرى تنقيحه، لحماية المعلومات السرية فيه وتوفير سلامة وأمن أي فرد.

حادي عشر - إدارة مكتب المفتش العام لقدرات المكتب والعمليات الداخلية

55- يضيف مكتب المفتش العام قيمةً من خلال إدارة موظفيه (انظر الملحق واو لمزيد من التفاصيل)، وميزانيته المالية ومنهجيته والتكنولوجيات التي يستخدمها. وتخضع وظائف المراجعة والتحقيق التي يضطلع بها لاستعراض خارجي دوري.

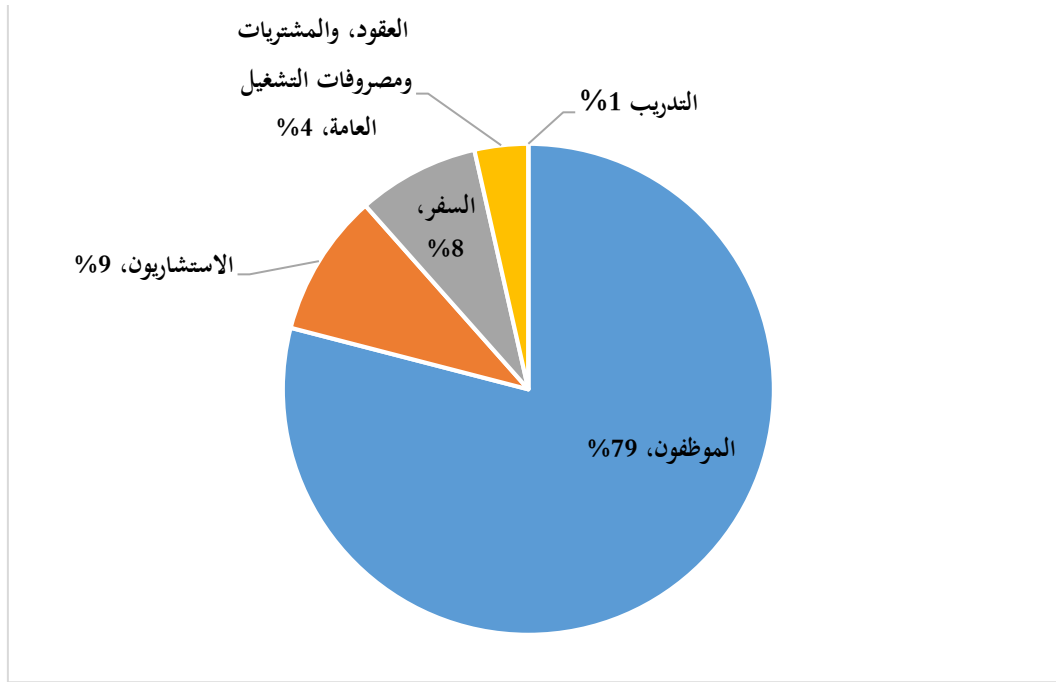
ملاك وميزانية مكتب المفتش العام

56- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كان ملاك مكتب المفتش العام يتشكل من 24 وظيفة معتمدة. وهي تشمل المفتش العام، و19 موظفًا من الفئة الفنية، أربعة منهم مُعارون إلى كلٍ من المكاتب الإقليمية في القاهرة وبانكوك ونيروبي وسانتياغو دي شيلي؛ وأربعة موظفين من فئة الخدمات العامة، منهم إثنان مُلحقان بفريقي المراجعة أو التحقيق ويقومان بمهام داعمة للمراجعة أو التحقيق. ويبيّن الملحق واو بهذا التقرير وضع التوظيف لدى مكتب المفتش العام مع بعض المعلومات الديمغرافية والجنسانية.

57- وخلال عام 2018، شملت وحدة المراجعة إثنين من كبار المراجعين من الفئة الفنية برتبة ف-5 يتبعون المفتش العام مباشرة، وأفرقة مراجعة قيادية تشهد تغييرات داخلية منتظمة في موظفي المراجعة لسد احتياجات العمل. ولم يتمكن مكتب المفتش العام من تنفيذ خطة عمله لعام 2018 بالكامل، نظراً إلى أن الشواغر في الوظائف كانت أعلى بكثير من المتوقع (131 أسبوعاً مقارنةً بالأسابيع الثلاثة والأربعين المقررة). وكان يُعزى هذا الأمر بصورة رئيسية إلى استقلالات غير متوقعة أو نقل أربعة موظفين خلال العام، وتغييرات أخرى في الموظفين. وفي عام 2018، شهد المكتب تغييرات كثيرة في الموظفين، مما أثار على 13 وظيفة لمراجعين مهنيين بقيت شاغرة لفترات تراوحت بين 1.5 و10.5 شهراً. كذلك، في ما يخصّ وظائف مراجعين مساعدين، كانت وظيفتان شاغرتين لمعظم السنة وتم إلغاؤهما في النهاية من أجل الاستجابة إلى وظيفة محقق جديدة. وأما وظيفة المراجع المساعد الأخرى فهي شاغرة منذ سبتمبر/أيلول 2018. وقد أمكن التعويض جزئياً فقط عن هذا النقص عن طريق استخدام مستشارين. وللمساعدة في إدارة عبء قضايا التحقيق، بما في ذلك توفير الخبرة المتخصصة في مجالات التحرش والاستغلال والاعتداء الجنسيين، استُكمل الملاك بتوظيف 391 يوماً/مستشاراً إضافياً عدا المطلوب ملء الشواغر بصورة ارتجاعية.

58- وتبلغ ميزانية مكتب المفتش العام 4.5 مليون دولار أمريكي لعام 2018، معظمها من مصادر البرنامج العادي. وفي ما يلي تفاصيل تكاليف المكتب:

الشكل 10- نفقات عام 2018



التطوير المهني للموظفين

59- يستثمر مكتب المفتش العام استثماراً كبيراً في تنمية قدرات الموظفين لضمان مواكبتهم للممارسات الجيدة في طرق المراجعة والتحقيق وفي مفاهيم الإدارة التنظيمية والتطوير التنظيمي ولتوسيع نطاق مهاراتهم اللغوية. ويجري في بداية كل عام تحديد احتياجات التدريب الفردية بموجب عنصر "خطة تطوير الأفراد" من "نظام تقييم وإدارة الأداء" في المنظمة، ويتم استعراضها في نهاية العام ذاته لتقييم التقدم المحرز. وبالإضافة إلى ذلك، تُلبى احتياجات الموظفين الأوسع نطاقاً بدورات تدريب في مجموعات، ويكون ذلك كلما أمكن بالتعاون مع النظراء في الوكالات الأخرى التي توجد مقارها في روما أو منظمات الأمم المتحدة/المنظمات الحكومية الدولية. وتتولى جهة تنسيق التدريب التابعة لمكتب المفتش العام الإشراف على تنفيذ خطة تدريب يطورها المكتب من هذه العناصر وتدمج في عملية على نطاق المنظمة ككل. ويعرب مكتب المفتش العام عن تقديره لوحدة تدريب الموارد البشرية على الدعم الواسع الذي قدمته في استعراض وتنفيذ خطة التدريب الخاصة بمكتب المفتش العام لعام 2018.

60- وفي عام 2018، واصل المكتب دعم الموظفين في الحصول على التدريب ذي الصلة ومواصلته، بما في ذلك المراجعة الداخلية المهنية وتكنولوجيا المعلومات والأدلة الجنائية وإدارة المخاطر وفحص الغش وفي المحافظة على هذه المؤهلات والتدريب على اللغات. وأجري أيضاً تدريب جماعي على المراجعة والتحقيقات مصمماً خصيصاً ومدته يومان لتلبية الاحتياجات المحددة للشعبة في مجال تحليل البيانات. وفي عام 2018، تلقى موظفو المكتب متوسط 7 أيام من التطوير المهني.

تحديث مواصفات الوظائف وتنفيذ نظام تقييم وإدارة الأداء

61- استُكملت خطط العمل السنوية لعام 2018، المرتبطة بنتائج مكتب المفتش العام في إطار وضع الميزانيات والتخطيط للمنظمة، لجميع موظفي مكتب المفتش العام وتم تقييمها في أوائل عام 2018. وإن عناصر تخطيط الأداء وتقييمه وتطويره تدعم الاتصالات الداخلية في الشعبة، وهي عناصر أساسية من عناصر ضمان الجودة والتحسين الخاصة بمكتب المفتش العام في مجموعتي المراجعة والتحقيق.

الدعم التكنولوجي

62- يستخدم مكتب المفتش العام على نطاق واسع برمجيات المراجعة وإدارة القضايا التي تدعم الامتثال للمعايير الفنية وكفاءة العمليات. واستخدم مكتب المفتش العام أيضًا برمجيات أمن متخصصة لدعم سياسته في الإفصاح عن التقارير وعمليات لجنة المراجعة.

برنامج ضمان وتحسين جودة المراجعة

63- وكجزء من برنامجه لضمان وتحسين جودة المراجعة، يرسل مكتب المفتش العام لكل مراجعة استكملت استبيانيًا للمتلقي الرئيسي للتقرير النهائي، في مسعى منه للحصول على تعليقات من الزبائن. وأما متوسط معدل الرضا العام عن التقارير الصادرة في عام 2018 على أساس الردود الـ 14 التي وردت فقد بلغ 5.5 بالمقارنة مع الحد الأقصى البالغ 6. وتُبلغ التفاصيل الإجمالية من المسح إلى إدارة المنظمة ولجنة المراجعة في المنظمة من خلال تقارير أنشطة مكتب المفتش العام.

برنامج ضمان وتحسين جودة التحقيقات

64- تقرّ المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات والصادرة عن مؤتمر المحققين الدوليين بضرورة أن تخضع مكاتب التقييم بشكل دوري إلى تقييم خارجي للجودة للتأكد من اتساقها مع الإطار القانوني للمنظمة ومع معايير التحقيق المقبولة بوجه عام، ولتشجيع الاستمرار في تعزيز وظيفة التحقيق. وبعد النجاح في إجراء التقييم الخارجي لجودة المراجعة الداخلية في الفترة المالية السابقة، طلب مكتب المفتش العام إلى فريق خارجي مستقل تقييم وحدة التحقيق، وامتثالها للمبادئ والخطوط التوجيهية الصادرة عن مؤتمر المحققين الدوليين وأدائها. وسيكون هذا التقييم، الذي تم تأجيله حتى أوائل عام 2019 للاستجابة إلى عبء قضايا التحقيق الكثيرة لدى مكتب المفتش العام وإلى أولويات أخرى، التقييم الثاني لوظيفة التحقيق بعد التقييم الأول الذي أُجري عام 2013.

مؤشرات الأداء الرئيسية المعمول بها في مكتب المفتش العام

65- في عام 2018، حدّد مكتب المفتش العام بالتعاون مع لجنة المراجعة مؤشرات أداء تعكس تنفيذ خطة عمله. ورصد المكتب مؤشرات الأداء الرئيسية الداخلية البالغ عددها 33 مؤشراً ورفع تقريراً عن حالتها طوال السنة. وشملت المؤشرات تنفيذ خطة العمل، وإدارة الميزانية، وإدارة المشروع وتنمية قدرات الموظفين (انظر الملحق زاي لمزيد من التفاصيل). وكما تبين مؤشرات الأداء الرئيسية، أنجز مكتب المفتش العام معظم خطته لعام 2018، ولكن رُحلت بعض المهام إلى عام 2019. ويُعزى هذا بصورة رئيسية إلى (1) ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة في الشعبة؛ (2) وعدم اليقين بشأن تقدّم عمليات اختيار الموظفين ونتائجها، الأمر الذي حال دون تخطيط ملائم لاستخدام الاستشاريين؛ (3) والزيادة في عدد التحقيقات؛ (4) والتعقيد الأعلى من المتوقع في العديد من المراجعات التي أُجريت في عام 2018.

ثاني عشر - تحقيق الحد الأقصى من تغطية ومواءمة الرقابة عن طريق التنسيق والتعاون مع هيئات الرقابة الأخرى

التنسيق مع أجهزة الرقابة الأخرى ومكتب أمين المظالم/الشؤون الأخلاقية في المنظمة

66- خلال العام، عقد مكتب المفتش العام بصورة روتينية اجتماعات مع مكتب التقييم والمراجع الخارجي لمناقشة خطط عملهما لضمان ألا يكرر عمل هيئات الرقابة أنشطة الاستعراض دون داع، وأيضاً لتقديم مدخلات لتخطيط المهام في كلٍ منهما. وترسل روتينياً إلى مكتب التقييم والمراجع الخارجي نسخ من جميع تقارير المراجعة الداخلية وتُعقد اجتماعات على مستوى العاملين بشأن المهام المختلفة عندما تكون لها صلة بتخطيط العمل والمهام. وفي الإعداد لمهام المراجعة الإفرادية، استعرض المكتب وأخذ بالاعتبار المسائل والتوصيات التي قدمها المراجع الخارجي إلى الإدارة على شكل رسائل إدارية وكذلك مسائل وتوصيات مكتب التقييم الواردة في تقارير التقييم التي أعدها.

67- وكان هناك طوال العام اتصال منتظم مع مكتب أمين المظالم/الشؤون الأخلاقية. وقد أُحيلت في بعض الحالات شكاوى تلقاها مكتب المفتش العام أو مكتب أمين المظالم/الشؤون الأخلاقية إلى المكتب الآخر عندما كانت هذه الشكاوى تقع في مجال اختصاصه. وفي مناسبات عديدة، وقرّ مكتب أمين المظالم/الشؤون الأخلاقية مدخلات هامة لفريق مكتب المفتش العام الذي يقوم بمراجعة المكاتب القطرية، الأمر الذي ساعد مكتب المفتش العام في تحديد نطاق بعثاته الميدانية. كما ساعد مكتب أمين المظالم/الشؤون الأخلاقية في أنشطته التدريبية على رفع درجة الوعي بولاية مكتب المفتش العام وبسياسات مكافحة الغش (مثلاً في مكاتب إقليميين فرعيين، وفي مكتب قطري واحد). وقدّم موظفو المكتب أيضاً عروضاً عن ولاية المكتب في سياق التدريب الذي نظمه مكتب أمين المظالم/الشؤون الأخلاقية. أخيراً، وضع مكتب المفتش العام بالتعاون مع مكتب أمين المظالم/الشؤون الأخلاقية دورة للتعليم الإلكتروني بشأن الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

التعاون مع خدمات الرقابة لدى الوكالات الأخرى التي توجد مقرها في روما

68- استضاف برنامج الأغذية العالمي الدورة السنوية المشتركة لعام 2018 لجميع موظفي مهام المراجعة والتفتيش والتحقيق في الوكالات الثلاثة التي توجد مقرها في روما، بغية تعزيز التعاون والتفاعل وإقامة الشبكات والتحديث المهني عبر الوكالات. وتضمن الحدث جلسات عمل بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وثقافة المراجعة في المنظمة وإعطاء القدوة على المستوى الأعلى؛ وإجراء مناقشات بشأن المسائل الأخلاقية مع ثلاثة مسؤولين عن الشؤون الأخلاقية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة.

69- وبالإضافة إلى ذلك، أجرى مكتب المفتش العام مراجعة مشتركة لإدارة الأمن في المقر الرئيسي مع برنامج الأغذية العالمي. وصدر التقرير في سبتمبر/أيلول من عام 2018.

التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية

70- استمر مكتب المفتش العام في أن يكون عضوًا نشطًا في الشبكات الفنية للمراجعة والتحقيق في منظومة الأمم المتحدة وقطاع المنظمات الدولية الأوسع نطاقًا. وتتكون هذه الشبكات من ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات المرتبطة بها (الشبكة الفنية لخدمات المراجعة الداخلية التابعة للمنظمات الحكومية الدولية). وخدمات مراجعة الحسابات الداخلية التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة هي مجموعة فرعية في هذه الشبكة. ويجمع مؤتمر المحققين الدوليين معًا مهام التحقيق في وكالات الأمم المتحدة، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، مثل المكتب الأوروبي لمكافحة الغش. ومثلو دوائر التحقيق بالأمم المتحدة هم مجموعة فرعية في هذه الشبكة. وتوفر هذه الشبكات مصادر قيمة للمعلومات لتعزيز أداء مكتب المفتش العام، وفرصًا لمعالجة تغطية البرامج المشتركة، فضلًا عن أنها تشكل أساسًا للتطوير المنسق لوظائف المراجعة والتحقيق عبر منظومة الأمم المتحدة والقطاعات الحكومية الدولية.

71- واستجابةً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، أعطى نظام مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة الأولوية لتطوير المراجعات الداخلية للبرامج المشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتتم الاستجابة بصورة جماعية من جانب خدمات مراجعة الحسابات الداخلية، بما في ذلك مكتب المفتش العام، من خلال دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة.

72- وفي عام 2018، شارك مكتب المفتش العام في مراجعة مشتركة مع اليونسف بشأن نهج توحيد الأداء في بابوا غينيا الجديدة. وأمّا وكالات الأمم المتحدة الأربعة الأخرى المشاركة فقد كانت منظمة الهجرة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية.

73- وشارك مكتب المفتش العام في الاجتماع العام التاسع والأربعين لممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية والاجتماعات الثانية عشرة لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة التي عقدت في سبتمبر/أيلول 2018 في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وحضر الاجتماعات المفتش العام وكأحد كبار المراجعين. أما المواضيع التي تم تناولها في اجتماعات ممثلي خدمات المراجعة الداخلية/ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وفي أنشطة ما بين الدورات، فشملت ما يلي:

- إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتأثيره على أنشطة المراجعة الداخلية؛
- وضع خطط الضمان، والاعتراف المتبادل، والاعتماد المتبادل والمراجعة المشتركة؛
- إدارة التغيير في المراجعة؛
- الغش في سياق الأمم المتحدة- كيفية مقارنته؛
- حماية البيانات والأمن السيبراني (شاركت منظمة الأغذية والزراعة في تقديمه)
- معهد مؤسسة البحوث للمراجعين الداخليين 2017- توجيهات بشأن التطبيق؛
- المقاييس المرجعية واستعراض وظائف المراقبة في الأمم المتحدة (شاركت منظمة الأغذية والزراعة في تقديمه)
- مؤشرات الأداء الرئيسية لمعايير المحاسبة الدولية؛
- تقاسم المعرفة- مستودع الوثائق الداخلي لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة؛
- المراجعة للكشف عن الغش؛
- الاتجاهات الناشئة في المراجعة الداخلية؛
- مراجعة مواءمة المنظمة مع أولويات أهداف التنمية المستدامة (شاركت منظمة الأغذية والزراعة في تقديمه)؛
- مراجعة ثقافة المنظمة؛
- ومشاركة أصحاب المصلحة- استراتيجية التواصل والاتصال للمراجعة الداخلية.

74- وبالإضافة إلى ذلك، وفي أبريل/نيسان 2018، شارك مكتب المفتش العام للمرة الأولى في الاجتماع السنوي لرؤساء المراجعة الداخلية في المنظمات الدولية في أوروبا الذي عُقد في بروكسل، باستضافة المفوضية الأوروبية. وقد حضر الاجتماع 35 منظمة، بما في ذلك العديد من منظمات الأمم المتحدة، وكيانات في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الكيانات القائمة في أوروبا. وقد مثل مكتب المفتش العام المفتش العام وأحد كبار المراجعين الذي قدم عرضًا حول نتائج المسح القياسي لموارد المراجعة والأداء لدى المنظمات الدولية المشاركة.

75- وكما في اجتماعات ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية وممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، يمثل اجتماع رؤساء المراجعة الداخلية في المنظمات الدولية في أوروبا فرصةً لتبادل المعارف مع كيانات مماثلة. وقُدِّم في اجتماع هذا العام 22 عرضًا تمحورت حول المواضيع الستة التالية:

- إدارة المخاطر؛
- الأمن السيبراني ونهج المراجعة ذات الصلة؛
- الممارسات المهنية؛

- أدوات وتقنيات المراجعة؛
- استراتيجية مكافحة الغش والأدوات لتقييم مخاطر الغش؛
- وتبادل مواضيع المراجعة الأخيرة.

76- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2018، شارك المفتش العام وكبير المراجعين في الاجتماع التاسع عشر لمؤتمر المحققين الدوليين والاجتماع السنوي الخامس لممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة، الذي استضافته وحدة النزاهة التابعة لصندوق المناخ الأخضر، في سونغدو، جمهورية كوريا. وضمّ مؤتمر هذا العام 60 منظمة مثلها أكثر من 130 مشاركاً. وضمّ مؤتمر المحققين الدوليين جلسة عامة وجلسات عمل تمّ اختيارها لجهة المضمون والتسلسل بحيث تمثل الفرص المتاحة لتبادل المعلومات. وشارك مكتب المفتش العام على نحو ناشط في المؤتمر، بما في ذلك في جلستين عامتين حول "التحقيق في المساعدة الإنسانية والإنمائية وكيفية التعامل مع الإعلام"، التي قام المفتش العام بتيسيرها، وحول "تعزيز موقع العمل المحترم للتصدي للتحرش بشتى أشكاله" التي قام بتيسيرها مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والمدافع عن حقوق الضحايا، وقد كان كبير المحققين مشاركاً فيها.

77- وقد غطي مؤتمر المحققين الدوليين مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك مناقشات حول معايير الأدلة، والاستغلال والاعتداء الجنسيين (بمضور السيدة Jane Holl Lute، المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين)، واستخدام الاستدلال الرقمي الجنائي، والتحقيق في شركاء التنفيذ والتآزر بين المراجعة والتحقيق.

78- وترأس المفتش العام اجتماع ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة الذي ناقش الأنشطة الجارية وخطة عمله للسنة المقبلة. ويركّز اجتماع ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة في أنشطته على (1) معايير الأدلة؛ (2) وعلى قاعدة بيانات للأحكام المتعلقة بالتحقيق؛ (3) وأدوات متسقة للتحقيقات في مجال الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ (4) والممارسات المشتركة بشأن تحقيقات التحرش؛ (5) والتحقيق في الادّعاءات ضدّ الموظفين في وحدات التحقيق؛ (6) وطرق التحقيق في الشكاوى بشأن سوء سلوك الرؤساء التنفيذيين.

79- إثر المبادرات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة ككلّ لتعزيز الاستجابات للتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين، شارك مكتب المفتش العام في الاجتماعات المشتركة لهيئات التحقيق بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن الحماية من الاستغلال الجنسي، وإساءة المعاملة والتحرش. وقد حضر المناقشات سبعة وسبعون مشاركاً من 26 وكالة وإدارة للأمم المتحدة، وخمس منظمات غير حكومية، وحركة الصليب الأحمر والبنك الدولي. وضمّ الاجتماع يوماً كاملاً من الجلسات العامة هدفت إلى إقامة الشراكة والتعاون بين المنظمات لمواصلة المساعدة في التصدي للاستغلال الجنسي، وإساءة المعاملة والتحرش في منظومة الأمم المتحدة بشكل عام وفي القطاع الإنساني.

80- وحضر مكتب المفتش العام اجتماع مجموعة العمل المعنية بالتحقيق في سورية الذي عُقد في روما في 23 مايو/أيار 2018 والذي استضافته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي. تأسست مجموعة العمل المعنية بالتحقيق في سورية في أكتوبر/تشرين الأول 2015، وهي تتألف من ممثلين في أجهزة الإشراف على

التحقيق التابعة لوكالات وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتجتمع المجموعة سنويًا وتنسق، عند الاقتضاء، أنشطة الإشراف في برامج العمل، وتحدد الاتجاهات في سورية-العراق وفي المناطق العابرة للحدود، مع التركيز حاليًا على المسائل المتصلة بالغش والفساد في المشتريات. إضافةً إلى ذلك، ضم اجتماع عام 2018 مكوناً متعلقاً بالاستغلال والاعتداء الجنسيين يركّز على مخاطرها والمسؤوليات المتصلة بهما في الإقليم.

81- وشارك المفتش العام في اجتماع المجموعة الدولية المعنية بالمراجعة والتحقيق الذي عقد في واشنطن دي. سي في أبريل/نيسان واستضافه البنك الدولي. وكان أعضاء المجموعة من وزارات الشؤون الخارجية ووكالات المعونة، ومعنيين بمسائل الغش والفساد بقدراتهم المختلفة. وقد شملت المواضيع التي جرت مناقشتها: إدارة المخاطر في العمليات؛ والدروس المستفادة من العمليات الكبيرة للمساعدة الإنسانية؛ وخطط الغش الشائعة (قدمه المفتش العام)؛ والعناية الواجبة؛ والبنود في العقود.

الملحق ألف

استعراض كيانات المخاطر في سجل المخاطر المؤسسية لدى مكتب المفتش العام، مع إشارة إلى تغطية المراجعة في فترة السنتين 2018-2019 والفترات المالية السابقة

مجال إطار النتائج	المجال الفرعي	المجالات المشمولة عام 2018	المجالات المقررة تغطيتها عام 2019	ملاحظات حول تغطية الفترة المالية الحالية والفترات السابقة
إنجاز الأهداف الاستراتيجية	حوكمة الإطار الاستراتيجي	-	-	تمت تغطيتها في الفترة 2016-2017
	صياغة خطط عمل وأطر نتائج الأهداف الاستراتيجية	-	✓	مراجعة تخطيط العمل في برنامج العمل والميزانية
	إعداد خطط العمل التشغيلية لتنفيذ خطط عمل الأهداف الاستراتيجية	-	✓	مراجعة تخطيط العمل في برنامج العمل والميزانية
	تخطيط القوى العاملة	-	✓	مراجعة تخطيط العمل في برنامج العمل والميزانية
	تقديم المنتجات والخدمات	-	✓	سوف يجري مكتب المفتش العام مراجعة لإدارة مصائد الأسماك عام 2019
	إطار الرصد والإبلاغ	-	-	تمت تغطيتها في الفترة 2016-2017
	إدارة البرامج الميدانية والعمليات	✓	✓	استعراضات منتظمة لعمليات الطوارئ، ورصد المشروع، وتوزيع المدخلات، واستدامة منافع المشروع ورفع التقارير إلى الجهات المانحة صياغة المشروع والموافقة عليه في المكاتب الميدانية

إضافةً إلى ذلك، سيتم إنجاز استعراض على نطاق المنظمة لإدارة دورة المشروع، مع التركيز على صياغة المشروع، والموافقة عليه، والتخطيط له، والمباشرة به، وإقفاله ورفع التقرير بشأنه عام 2019.				
تمت تغطيته للمرة الأخيرة عام 2012	-	-	برنامج التعاون التقني	
يضم تعبئة الموارد (تمت تغطيتها للمرة الأخيرة عام 2016)، والاتصالات المؤسسية تمت تغطيتها للمرة الأخيرة عام 2015) والشراكات (قيد المراجعة)	-	✓	التواصل	
من المتوقع إنجاز مراجعة أمن تكنولوجيا المعلومات عام 2019. وضمت المجالات المشمولة في الفترات المالية السابقة إدارة تخطيط موارد المؤسسة، وإدارة مشروع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة خدمة تكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك.	✓	-	إدارة نظم المعلومات والتكنولوجيا	
توفير مشورة منتظمة بشأن إطار الرقابة الداخلية والمساءلة للمنظمة، وسياسات وإجراءات مكافحة الغش، وما إلى ذلك.	✓	✓	حوكمة المنظمة، والإشراف والتوجيه	
إضافةً إلى ذلك، سوف يقوم مكتب المفتش العام في 2019 بمراجعة الترتيبات الموضوعية لإصدار بيان الرقابة الداخلية للمنظمة			البيعة التمكينية	
تم توفير مشورة منتظمة في مجال إدارة الاستثمارات عبر المشاركة في لجان داخلية. وإضافةً إلى ذلك، شملت المراجعات في الفترة 2016-2017 إدارة الخزينة، وإدارة الاستثمارات والأصول الثابتة. وتتم تغطية الإدارة المالية للمكاتب الميدانية بصورة منتظمة.	✓	✓	الإدارة المالية	الإدارة الكفوءة والفعالة
إنجاز مراجعة عملية تعيين موظفين فنيين عام 2018. ومن المتوقع إنجاز عملية إدارة الموارد البشرية من غير الموظفين عام 2019. يتم استعراض إدارة الموارد البشرية في المكاتب الميدانية بصورة منتظمة.	✓	✓	إدارة الموارد البشرية	

إنجاز مراجعة شراء السلع عام 2018، بما في ذلك عملية المناقصة، ورصد المشتريات وخدمات التفتيش.	✓	✓	إدارة المشتريات والأصول والمرافق		
تمّ إنجاز مراجعات الدعم الفني للمشتريات، وخطابات الاتفاق ومنتجات المعلومات في الفترة 2016-2017.					
أنجز مكتب المفتش العام في 2018 مراجعات أصحاب الامتيازات، وإدارة صندوق التسليف والادخار، وخصوصية البيانات وحمايتها واستمرارية تصريف الأعمال. وسوف يجري المكتب عام 2019 مراجعة لمركز الخدمات المشتركة.	✓	✓	الخدمات الإدارية وغيرها من الخدمات		
وفي الفترة 2016-2017، أنجز مكتب المفتش العام عمليات مراجعة وتفتيش في مجالات إدارية مختلفة، بما في ذلك: الخدمة الطبية، واستحقاقات الموظفين (منحة التعليم، وبدل الإيجار)، وخدمات الضمان الاجتماعي (الحوادث المتصلة بالخدمة)، وإدارة مجمع السلع في المنظمة، وغير ذلك.					
أنجز مكتب المفتش العام عام 2018 استعراضاً لمشروع تحسين نظام العمل الإحصائي. وفي الفترة 2016-2017، أجرى مكتب المفتش العام مراجعةً لحوكمة الأنشطة الإحصائية في المنظمة.	-	✓	الإحصاءات		
أنجز مكتب المفتش العام عام 2018 استعراضاً لتعميم التغذية في عمل المنظمة. ويتم النظر بصورة منتظمة في تعميم المساواة بين الجنسين في مراجعات المكاتب الميدانية، ووفقاً لما هو ملائم، في مراجعات المنظمة.	✓	✓	القضايا المشتركة	الجودة الفنية، والمعارف والخدمات	
سوف ينجز مكتب المفتش العام عام 2019 مراجعات لهيئتين خاضعتين للمادة 14: المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية (تمّ ترحيل المراجعة من عام 2018) وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي.	✓	-	الهيئات الخاصة		
أنجزت مراجعة لمشروع الإنفاق الرأسمالي (انظر قسم "الإحصاءات" أعلاه) عام 2018. وسوف يُجرى استعراض إجمالي لإدارة مرفق الإنفاق الرأسمالي عام 2019.	✓	✓		الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الرأسمالي

أُنجزت مراجعة للأمن في المقر الرئيسي عام 2018. وكان من المقرر أصلاً إجراء مراجعة للأمن الميداني عام 2019، إنما تأجلت للفترة 2020-2021 بالاتفاق مع إدارة دائرة الأمن.	-	✓	الأمن في المقر الرئيسي وفي الميدان	الأمن
يتم استعراض إدارة المكاتب الميدانية وأدائها بصورة منتظمة من خلال مراجعات لمكاتب ميدانية محددة. وينجز مكتب المفتش العام كل عام ما بين 15 و 20 مراجعة للمكاتب الميدانية.	✓	✓	إدارة وأداء المكاتب الميدانية	إدارة وأداء المكاتب الميدانية

الملحق باء

تغطية مراجعة المكاتب الميدانية

تواجد المنظمة حالياً في 152 بلداً. وترد أدناه تغطية مراجعة مكتب المفتش العام حسب الإقليم وحسب السنة:

السنة	المكتب الإقليمي لأفريقيا	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى	المجموع
2012	11	2	6	10	4	33
2013	8	5	1	8	-	22
2014	11	5	-	3	2	21
2015	8	6	1	1	1	17
2016	7	3	1	2	4	17
2017	7	2	1	4	5	19
2018	8	3	2	2	1	*16
المجموع	60	26	12	30	17	145

* تشمل أربع مهام مرحلة إلى عام 2019

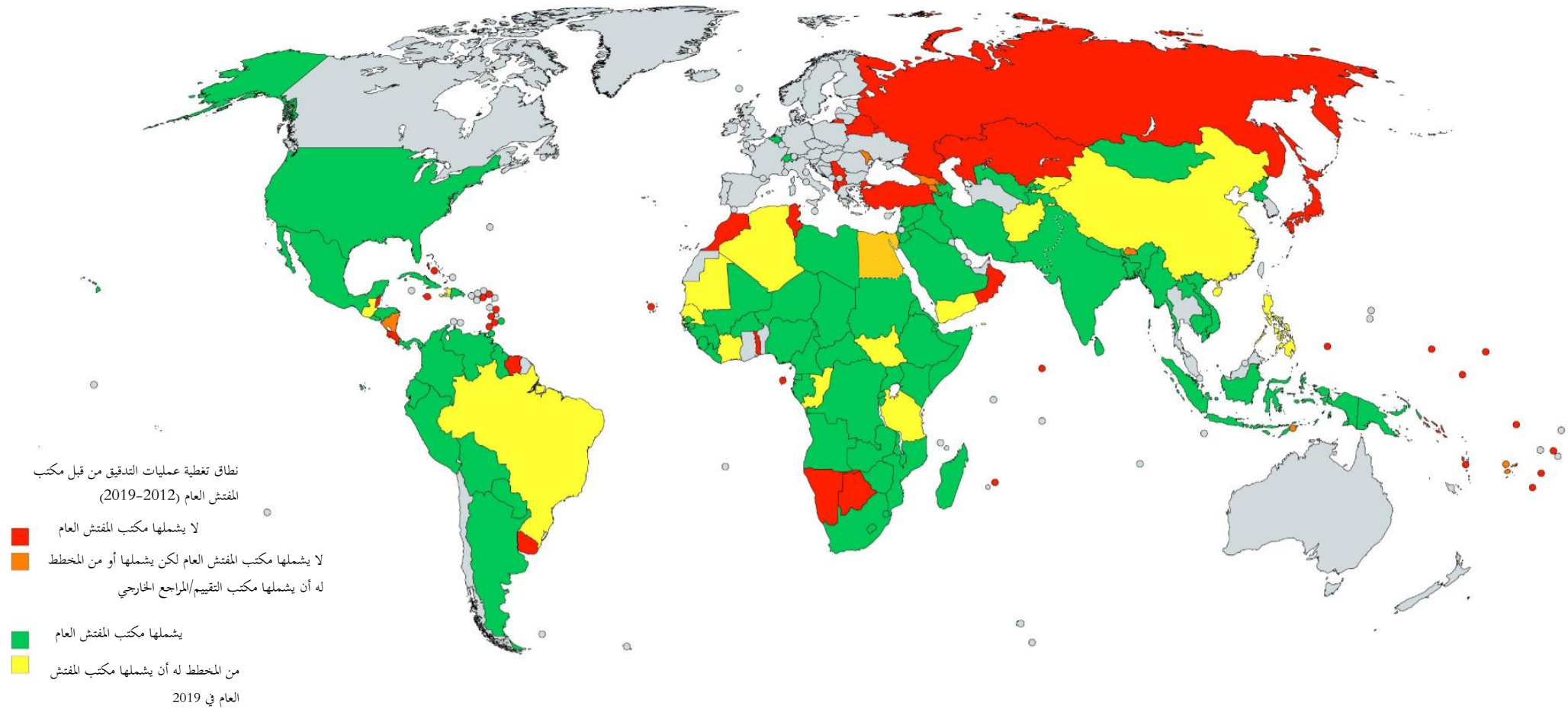
باستثناء المهام المقررة لعام 2019، لم يتم مكتب المفتش العام بمراجعة ما مجموعه 54 مكتباً للمنظمة في السنوات الستة الأخيرة نظراً للقيود على الموارد.

إجمالي الميزانية عام 2018	المكتب الإقليمي لأفريقيا	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى	المجموع
أقل من مليون دولار أمريكي	4	13	7	11	2	37 ملاحظة 1
بين مليون و5 مليون دولار أمريكي	2	4	2	2	1	11 ملاحظة 2
بين 5 و10 مليون دولار أمريكي	3	-	2	-	1	6 ملاحظة 3
المجموع	9	17	11	13	4	54

الملاحظة 1: شمل مهمة مكتب التقييم المقررة عام 2019

الملاحظة 2: شمل مكتبين قطريين مع تغطية الإشراف من مكتب التقييم في الفترة 2017-2018 وتقييمين مقررين عام 2019

الملاحظة 3: شمل مهمة مكتب التقييم المقررة عام 2019.



الملحق جيم

التقارير الصادرة في عام 2018 خضوعاً لسياسة الإفصاح

المرجع	عنوان تقرير المراجعة
AUD 0118	ممثلية المنظمة في غامبيا
AUD 0218	ممثلية المنظمة في بوروندي
AUD 0318	ممثلية المنظمة في السلفادور
AUD 0418	ممثلية المنظمة في تشاد
AUD 0518	تعميم التغذية في المنظمة
AUD 0618	شراء السلع (السياسات، والعمليات والنظم الداعمة)
AUD 0718	التقرير المستقل للحقائق الوقائية بشأن التكاليف المعلنة بموجب برنامج إطار البحث والابتكار EU Horizon 2020
AUD 0818	التقرير الشامل النهائي عن البرنامج والعمليات لاستعراضات المكتب القطري التي أُجريت في الفترة 2016-2017
AUD 0918	مراجعة ممثلية المنظمة في طاجيكستان
AUD 1018	مراجعة ممثلية المنظمة في أوزبكستان
AUD 1118	مراجعة ممثلية المنظمة في ميانمار
AUD 1218	أمن المقر الرئيسي للمنظمة
AUD 1318	نظام إدارة الأمن للأمم المتحدة في إيطاليا
AUD 1418	أمن المقر الرئيسي في المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي - (تقرير مشترك)
AUD 1518	مراجعة ممثلية المنظمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية
AUD 1618	حماية البيانات وإدارة الخصوصية
AUD 1718	مراجعة أصحاب الامتيازات في المقر الرئيسي
AUD 1818	مراجعة ممثلية المنظمة في رواندا
AUD 2018	تعيين الموظفين من الفئة الفنية وشغلهم للوظائف
AUD 2118	مراجعة الصندوق المتعدد الاختصاصات الذي يتولى إدارته مكتب كبير الإحصائيين
AUD 2218	مراجعة تفتيش السلع

مراجعة ممثلية المنظمة في كينيا	AUD 2318
مراجعة ممثلية المنظمة في سرى لانكا	AUD 2418
مراجعة مشروع نظام العمل الإحصائي	AUD 2518
مراجعة إدارة استمرارية تصريف الأعمال	AUD 2618
مراجعة استعداد أهداف التنمية المستدامة في دعم البلدان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030	AUD 2718
مراجعة صندوق التسليف والادّخار في المنظمة	AUD 2818

تقارير الدروس المستفادة من التحقيقات

التقارير الصادرة	الوصف
	لا يوجد لعام 2018

الملحق دال

ملخصات لنتائج عمليات المراجعة والتفتيش التي صدرت تقارير عنها في عام 2018

AUD 0118 - ممثلية المنظمة في غامبيا: استعراض شامل

كان التقييم الإجمالي للممثلة مرضياً بالنسبة إلى البرنامج القطري والدعوة، وخلص إلى الحاجة إلى تحسينات كبيرة في مجالي الحوكمة والمساءلة، والعمليات الميدانية.

البرنامج القطري والدعوة: تم تقييم جهود الممثلة في مجالي الدعوة والاتصالات على أنها ملائمة. وأكد كل من الحكومة والشركاء في التنمية على أن المنظمة هي وكالة رائدة في مجال ولايتها. وقد وثقت الحكومة في خبرة المنظمة، وأشركتها في إعداد خطة التنمية الوطنية. كذلك، تعاونت الممثلة على نحو ناشط مع وكالات أخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك لقيادة مجموعة معنية بالأغذية والتغذية. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها المنظمة نظراً إلى عدم الاستقرار السياسي، وضعت إطار البرمجة القطرية الخاص بها وبادرت إلى مواءمته مع خطة التنمية الوطنية. ونجحت عملية تعبئة الموارد - تم تخطي المبلغ المستهدف في إطار البرمجة القطرية بحلول مايو/أيار 2017. وكانت بعض التحسينات ضرورية في رصد إطار البرمجة القطرية: (1) تقييم دور اللجنة التوجيهية، ولم يتحقق ذلك كما كان متوقعاً، وبالتالي لم يتم رفع تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في الإطار إلى الحكومة؛ (2) ووضع خارطة طريق لمعالجة الثغرات المحددة خلال تمرين تقييم المساواة بين الجنسين.

الحوكمة والمساءلة: كانت ممثلية المنظمة مدركةً للمتطلبات لجهة ملاك الممثلة وهيكلها للاستجابة إلى احتياجات البرنامج؛ إنما لم يجر تحليل للثغرات في الملاك ولم توضع استراتيجية للموارد البشرية. وكان من الضروري تحسين إدارة الموارد البشرية، لا سيما في مجال ملء الوثائق من أجل إظهار الشفافية في عملية التوظيف، ومعدلات التعويضات المطبقة وتقييم أداء الموارد البشرية من غير الموظفين. كذلك، جرى تقييم احتياجات تطوير الموظفين، إنما كان التدريب العملي محدوداً بفعل نقص الأموال المتاحة للتدريب.

كذلك، كانت المساءلة والبيئة الرقابية بحاجة إلى تحسينات كبيرة. فالأدوار والمسؤوليات لم تكن واضحة، فيما لم تشهد المهام فصلاً ملاماً بينها. وكانت الرقابة على الأصول غير مرضية ولم تشر إلى أي تحسين منذ صدور تقرير مكتب المفتش العام لعام 2010. كذلك، ظهر معدل مرتفع من عدم الامتثال لقواعد المنظمة، الأمر الذي قد يشير إلى بيئة رقابية ضعيفة. وكان من الملح أن تعالج ممثلية المنظمة هذه النقاط.

العمليات الميدانية: بذلت الممثلة جهوداً من أجل قياس ورصد حافظتها من المشاريع القائمة والجارية على نحو استباقي. إنما كان من الضروري تحسين توقيت تنفيذ المشروع، وإدارة الميزانية وتحميل البيانات الشاملة في نظام إدارة معلومات البرامج الميدانية. ووضعت الممثلة خططاً لتوظيف مسؤول العمليات الدولية لتحسين إدارة البرامج الميدانية. إضافةً إلى ذلك، كان يتعين على إدارة الممثلة القيام بما يلي:

- 1- مراجعة الترتيبات لإدارة مشاركتها في المشاريع فوق الوطنية؛
- 2- تحسين وظيفة المشتريات لديها؛
- 3- تعزيز إدارة مقدّمي الخدمات؛
- 4- وتحسين عملية اختيار المستفيدين وإنشاء آلية ملائمة لتتبع التوزيع.

وقد تضمن تقرير المراجعة 19 إجراءً اتفقت إدارة الممثلة على اتخاذها.

AUD 0218 - ممثلية المنظمة في بوروندي: استعراض شامل

خلص التقييم الإجمالي للممثلة إلى الحاجة لبعض التحسين في مجالي البرنامج القطري والدعوة، والحوكمة والمساءلة؛ وإلى الحاجة لتحسينات كبيرة في مجال العمليات الميدانية. وكانت بيئة الرقابة الإجمالية قد تراجعت بشكل ملحوظ منذ المراجعة الأخيرة، وكان يتعين على إدارة الممثلة اتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة مواطن الضعف المحددة.

البرنامج القطري والدعوة: أكد أصحاب المصلحة الرئيسيون أن المنظمة وكالة رائدة في توفير المساعدة الفنية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. كذلك، نوّه فريق الأمم المتحدة القطري بالمساهمة الكبيرة للمنظمة في تدخلات الأمم المتحدة في البلاد. إنما كان يتعين على الممثلة وضع خطة اتصالات تتضمن مؤشرات محددة وواقعية وقابلة للقياس والإنجاز، وإجراء تقييم للمساواة بين الجنسين وتحديد هدف واقعي لإدارة الموارد تدعمه خطة عمل.

الحوكمة والمساءلة: اعتمدت الممثلة عام 2014 هيكلية متواءمة مع نهج براجمي لتنفيذ الأولويات المحددة في إطار البرمجة القطرية. وقد أصبح البرنامج الميداني قاعدة محورية لرصد تنفيذ إطار البرمجة القطرية والإبلاغ عنها. إنما كان من الضروري تحديد خطوط الإبلاغ إلى مساعد ممثل المنظمة/منسق البرامج والطوارئ بالنسبة إلى المرؤوسين في مجال البرامج والعمليات. علاوةً على ذلك، ظهرت ثغرات في القدرات المالية والقدرات الإدارية للموظفين.

وكانت الممثلة تعتمد فصلاً معقولاً للمهام المتعارضة نسبةً إلى صغر حجمها، وبخاصة في الشؤون المالية. إنما كانت الضوابط الداخلية في المشتريات والأصول بحاجة إلى بعض التحسينات. وبصورة خاصة، لم يكن تخطيط المشتريات فعالاً ولم تُنفذ الإجراءات بالامتثال الكامل لقواعد المنظمة. كذلك، لم يتم التصرف ببعض الأصول القديمة ولم تُستبدل في الوقت الملائم.

العمليات الميدانية: كانت الممثلة قد وضعت نظام رصد محلي يجمع المعلومات ويقدم التقارير عن التقدم المحرز في إطار البرمجة القطرية باستخدام البيانات المجمعة عن تنفيذ المشاريع الفردية. وأجرت الممثلة بعثات ميدانية لرصد أنشطة مقدّمي الخدمات خلال توزيع مدخلات المشاريع على المستفيدين النهائيين. وبصورة إجمالية، كان تنفيذ المشروع جارياً حسب الجدول الزمني. إنما كان من الملحّ أن تعالج الممثلة الثغرات الرئيسية في تنفيذ المشروع، بما في ذلك: الافتراضات غير الدقيقة في صياغة المشروع؛ التأخير في تقديم التقارير إلى الجهات المانحة؛ عدم توفير المساعدة الفنية؛ وعدم مشاركة الأعضاء من فريق مهام المشروع في تنفيذ المشروع.

تضمن تقرير المراجعة 12 إجراءً اتفقت إدارة الممثلة على اتخاذها.

0318 AUD - ممثلية المنظمة في السلفادور: استعراض شامل

كان التقييم الإجمالي للممثلة مرضياً في مجالات البرنامج القطري والدعوة، الحوكمة والمساءلة والعمليات الميدانية.

البرنامج القطري والدعوة: حظت الممثلة بالدعم الكامل من شركائها في الحكومة الذين اعتبروا أن المنظمة مستشاراً فنياً موثوقاً وكفوءاً. وكانت نظرة وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين إيجابية جداً حيال المنظمة، وقد تمت استشارتهم في إطار التحضيرات لوضع إطار البرمجة القطرية. وأحرز تقدم جيد على صعيد تنفيذ إطار البرمجة القطرية، رغم أن الفجوة لجهة الموارد من أجل تمويل نطاق العمل المقرر بقيت تمثل تحدياً.

ونظراً إلى العدد الضئيل من الجهات المانحة في البلاد، كانت الممثلة تعمل على نحو ناشط لتأمين التمويل من صندوق المناخ الأخضر، مما قد يزيد الموارد بمبلغ 64 مليون دولار أمريكي خلال فترة خمس سنوات. إنما لم تتم إدارة التغييرات التي قد تحصل بفعل هذا التمويل والمخاطر التي قد يطرحها السياق القطري المحدد بشكل ناشط. وكانت ممثلية المنظمة تخطط لإجراء تقييم من أجل تعزيز الالتزام بتعميم المساواة بين الجنسين.

الحوكمة والمساءلة: يقوم في الممثلة هيكل حوكمة ملائم ذو مساءلة محدّدة، وتمّ تقييم نظام الضوابط الداخلية على أنه يعمل بشكل مرضٍ. وضمّ هيكل الحوكمة أربع لجان (الاستشارية، والفنية، والإدارية والاستراتيجية) تكمل بعضها البعض وتكمل الولاية الإجمالية للاستمرار في التركيز على النتائج والحفاظ على المساءلة الإجمالية لعمل المنظمة في البلاد. وكانت الإدارة المحلية قد وضعت أيضاً كتيماً للإجراءات من أجل ضمان الوضوح والاتساق في عمليات الأعمال في الممثلة. وجرى تقييم العمليات الإدارية المتصلة بخطابات الاتفاق، والسفر، والفواتير والمدفوعات لدعم تنفيذ المشروع على أنها مرضية بصورة عامة.

العمليات الميدانية: وضعت الممثلة هيكلًا تشغيلياً ملائماً لإدارة ورصد برنامجها الميداني، وقامت بهذا على نحو فعال من خلال الأطر التسجيلية، وخطط العمل والتقارير المحلية. وعبر كل من الحكومة والشركاء الإنمائيين عن رضاهم عن تنفيذ البرنامج الميداني.

وتضمّن تقرير المراجعة خمسة إجراءات اتفقت إدارة الممثلة على اتخاذها.

0418 AUD - ممثلية المنظمة في تشاد: استعراض شامل

خلص التقييم الإجمالي للممثلة إلى الحاجة لبعض التحسين في مجال البرنامج القطري والدعوة، وإلى تحسينات كبيرة في مجالي الحوكمة والمساءلة، والعمليات الميدانية.

البرنامج القطري والدعوة: نجحت الممثلة في جذب الجهات المانحة وواءت إطار البرمجة القطرية الخاص بها مع الأولويات الوطنية ومع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما أفضى إلى دعم الحكومة ومشاركة الجهات المانحة في تدخلات المنظمة. وقد استُخدمت المشاريع لتنفيذ أولويات المنظمة في البلاد كما هو محدد في إطار البرمجة القطرية.

وفي الوقت ذاته، عبّر اصحاب مصلحة خارجيون أجرى مكتب المفتش العام مقابلات معهم عن قلقهم إزاء قدرة المنظمة على توفير تقارير قائمة على النتائج في الوقت الملائم، وعلى رصد الأداء الفعلي للتدخلات مقارنةً بالتدخلات المقررة أصلاً. إضافةً إلى ذلك، طالب أصحاب المصلحة باتصالات منتظمة للاطلاع على أي تأخير ناجم عن دورة مشروع تستهلك الوقت وعلى العمليات الداخلية في مجال المشتريات من أجل تفادي وقوع سوء تفاهم قد يؤثر سلباً على مصداقية المنظمة.

الحوكمة والمساءلة: كانت الضوابط الداخلية للأصول والمدفوعات وخطاب التمثيل السنوي بحاجة إلى تحسينات كبيرة؛ في حين أن الضوابط المتصلة بالموارد البشرية، والمشتريات وإدارة خطابات الاتفاق كانت مرضية بصورة عامة. كذلك، كان على الممثلة إعادة النظر في قدرات موظفيها لتتمكن من إنجاز إطار البرمجة القطرية الخاص بها وحافطة المشاريع لديها. وبصورة خاصة، إن شغور وظيفة مساعد ممثل المنظمة للبرامج قوّض المساءلة والقدرات، ولا سيما لغرض رصد التقدم المحرز وتقديم التقارير بهذا الشأن إلى أصحاب المصلحة. وكان المكتب الإقليمي قد جمّد شغل هذه الوظيفة نظراً إلى القيود في الميزانية.

العمليات الميدانية: تعيّن على الممثلة تحسين مراقبتها لبرنامجها الميداني لتفادي أي تأخير في المباشرة بالمشاريع وتنفيذها. فقد شكّلت العمليات التي تتطلب الوقت ضمن دورة مشروع المنظمة أحد التحديات. إضافةً إلى ذلك، فإن شغور وظيفة مساعد ممثل المنظمة للبرامج حرم المنظمة من وسيلة لجمع المعلومات من المشاريع، ومن اتخاذ أي إجراءات علاجية ضرورية في الوقت الملائم.

وتضمّن تقرير المراجعة 11 إجراءً اتفقت إدارة الممثلة على اتخاذها.

0518 AUD - استعراض تعميم التغذية في منظمة الأغذية والزراعة

كان الهدف الرئيسي في الاستعراض تقييم كفاية وفعالية الآليات التي وضعتها شعبة التغذية والنظم الغذائية لدعم عملية تعميم التغذية في عمل المنظمة، على مستوى المنظمة وعلى مستوى المكاتب الميدانية، إثر تعيين التغذية موضوعاً مشتركاً في عام 2016 تحت الهدف الاستراتيجي 5-6 (النتيجة 5-6 باء).

وبوصفه موضوعاً مشتركاً، يضمن الهدف الاستراتيجي 5-6 تقديم المنظمة لخدمات رفيعة الجودة متصلة بالتغذية في البرامج الاستراتيجية. ويعكس إطار النتائج للهدف الاستراتيجي 6 التحسينات المتوقعة التي يجري قياسها بمؤشرات الأداء الرئيسية.

ويشكل تعميم التغذية في المنظمة المسؤولية المشتركة بين شعبة التغذية والنظم الغذائية وقادة البرامج الاستراتيجية الذين يحدّدون الفرص الرئيسية المتاحة لدمج التغذية على نحو أكبر في البرامج الاستراتيجية. وتتولى شعبة التغذية والنظم الغذائية مسؤولية رائدة في تنفيذ ورصد الهدف الاستراتيجي 5-6.

وينوّه مكتب المفتش العام بالعمل الذي قامت به الشعبة لتعزيز تعميم التغذية في الفترة المالية الأخيرة؛ غير أن المكتب يشجع الشعبة على الاضطلاع بدور أقوى وأكثر وضوحاً في توجيه وتعزيز عملية تعميم التغذية في المراحل الأولى إلى حين يصبح الموظفون على اطلاع أكبر على النهج المعتمدة إزاء تعميم التغذية.

وأوصى مكتب المفتش العام بإجراء التحسينات الإضافية التالية:

- (أ) تحديث استراتيجية التغذية بحيث تعكس أهداف المنظمة المتصلة بالتغذية ودمج التغذية في المنظمة كموضوع مشترك؛
- (ب) وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة ركائز العمل وصياغة خطة لتنفيذها؛
- (ج) وضع خطة اتصال وتدريب لتعزيز عملية تعميم التغذية؛
- (د) إجراء تمرين لتخطيط القوة العاملة من أجل تقييم احتياجات الشعبة؛
- (هـ) وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل الشعبة بحيث تشمل أهداف تعميم التغذية؛
- (و) وزيادة التعاون مع أصحاب المصلحة في المكاتب الميدانية وفرق إدارة البرامج الاستراتيجية.

وبالاستناد إلى استعراضه، خلص مكتب المفتش العام إلى أن أداء المنظمة، في العمليات والوظائف الخاضعة للاستعراض، بحاجة إلى بعض التحسين. وضمّ تقرير المراجعة ثمانية إجراءات تتطلب انتباه الإدارة.

0618 AUD - شراء السلع (السياسات، والعمليات والنظم الداعمة)

كان هدف هذا الاستعراض لشراء السلع تقييم كفاية وفعالية الحوكمة، وعمليات إدارة المخاطر والمراقبة التي تدعم شراء السلع، وضمان أن تتم المحافظة على الأصول بشكل مناسب والامتثال للسياسات والإجراءات.

وقد حدّدت المراجعة عدة مواطن ضعف في المراقبة كان من الضروري اتخاذ خطوات بشأنها لتعزيز وضمان فعالية عمليات الشراء على نحو أفضل. وتجدد الإشارة إلى أنه رغم أن هذه المراجعة استعرضت العمليات الداعمة في سياق شراء السلع، طالت بعض الاستنتاجات العمليات والنظم الداعمة المتعلقة بالمشتريات عامةً. وكانت الاستنتاجات الرئيسية على النحو التالي:

- رغم تحديث القسم MS 502 من دليل الإجراءات الإدارية بشأن المشتريات من السلع، والأعمال والخدمات، فهو لم يحدّث منذ عدة سنوات وكان بالياً لجهة بعض أفضل الممارسات المتصلة بالمشتريات مثل المناقصة العامة. ويشير هذا القسم أيضاً إلى هيكليات المنظمة التي لم تعد قائمة.
- لم يتوفر نظام عالمي لجمع ورصد البيانات المتعلقة بالمشتريات والمناقصات. وهذا يحدّ من قدرة المنظمة على رصد العملية بصورة استباقية وإجراء أي تغييرات ضرورية لتعزيز الفعالية والكفاءة.
- لم تضمن عملية جمع المناقصات وفتحها عبر البريد الإلكتروني في المقر الرئيسي حماية سرية المعلومات عن العطاءات.
- ضمّ تقرير المراجعة 22 إجراءً متفقاً عليه يهدف إلى معالجة هذه الاستنتاجات وغيرها من مواطن الضعف في المراقبة التي يناقشها التقرير. وبرأي مكتب المفتش العام، يجب أن تمنح الإدارة الأولوية لما يلي:
- وضع اللمسات الأخيرة على تحديث القسم MS 502 من دليل الإجراءات الإدارية وضمان اتساقه مع توجيهات أخرى صادرة عن دائرة المشتريات وأفضل الممارسات في مجال المشتريات؛

- وضع سياسة واضحة وتطوير النظام العالمي ذي الصلة لجمع بيانات مفصلة عن المشتريات والعطاءات ورصدها؛
- وتعزيز الضوابط على حفظ المناقصات وفتحها.

وفي الخاتمة، اعتبر مكتب المفتش العام أن أداء المنظمة، فضلاً عن فعالية وكفاءة العمليات والنظم الداعمة لشراء السلع بحاجة إلى بعض التحسين.

AUD 0718 - التقرير المستقل عن الحقائق الوقائية بشأن التكاليف المعلنة بموجب برنامج إطار البحث والابتكار EU Horizon 2020

استعرض مكتب المفتش العام التكاليف المصرّح عنها في الكشوفات المالية للمنظمة المتعلقة باتفاق المنح الخاص ببناء بيئات بحث لتعزيز الابتكار، وصنع القرار، والحوكمة والتعليم لدعم النمو الأزرق ("BlueBRIDGE")، بكلفة إجمالية مصرّح عنها تبلغ 801 890.30 يورو (مجموع التكاليف الفعلية وتكاليف الوحدة المحتسبة وفقاً للممارسات العادية لاحتساب الكلفة المعتمدة في المنظمة والمعلنة بأنها 641 512.24 يورو). ونظراً إلى أن الإجراءات المنقّذة لم تشكل مراجعةً أو استعراضاً يجري بموجب المعايير الدولية لمراجعة الحسابات أو المعايير الدولية بشأن المشاركة في الاستعراضات، لم يقدم مكتب المفتش العام أي تصريح عن جودة الكشوفات المالية.

ونظر مكتب المفتش العام في التكاليف المصرّح عنها وخلص بصورة عامة إلى تطابقها مع أحكام اتفاق المنحة، ما عدا بالنسبة إلى إدارة جداول الوقت.

وتمكن مكتب المفتش العام من النجاح في التوفيق بين تكاليف العاملين بالنسبة إلى جميع الموظفين من دفتر الأستاذ العام والتكاليف التي يتحمّلها المشروع، كما تمكن من التوفيق بين ساعات العمل في المشروع مع سجلات الوقت التي وقّرها فريق المشروع، حتى إن لم تستجب سجلات الوقت المذكورة بشكل كامل إلى المتطلبات المحددة في شروط المنحة. وضمن مجموعة الترتيبات القائمة لتسجيل الوقت، اعتبر مكتب المفتش العام أن جميع جداول الوقت التي يضعها الموظفون العاملون في المشروع رخص لها مدير المشروع. غير أن هذا الترخيص لم يحصل دائماً كل شهر، كما تتطلبه شروط المنحة.

AUD 0818 - التقرير الشامل النهائي عن البرامج والعمليات لاستعراضات المكاتب القطرية التي أُجريت في الفترة 2016-2017

أجرى مكتب المفتش العام 22 مراجعة للعمليات والبرامج للمكاتب الميدانية في فترة السنتين 2016-2017. وقام التقرير الشامل النهائي بما يلي:

- لخص نتائج المراجعات المتصلة بالبرامج القطرية والدعوة، وبالأشطة المتصلة بالبرامج الميدانية والعمليات؛
- حدّد أسباب أوجه النقص المتكررة التي تؤثر سلباً على الكفاءة والفعالية؛
- وضّم إجراءات لمساعدة الإدارة في تصحيح أوجه النقص المحددة.

لقد بيّن القسم الخاص بالبرنامج القطري والدعوة أن 76 في المائة من المكاتب القطرية التي جرت مراجعتها صُنّفت على أنها مرضية أو بحاجة إلى بعض التحسين مقارنة بنسبة 59 في المائة من المكاتب القطرية في التقرير النهائي الشامل الذي يغطي فترة السنتين 2014-2015.

وشملت المجالات الرئيسية للتحسين حشد الموارد، وإدارة المخاطر، ورصد عملية تنفيذ إطار البرمجة القطرية ورفع التقارير بشأنها.

وأما الأسباب الكامنة الرئيسية لأوجه النقص فكانت عدم توفر القدرة في المكاتب القطرية على دعم هذه العمليات وتوفير مالكي عملية الأعمال لمفاهيم وخطوط توجيهية غير مكتملة إلى المكاتب القطرية. وأحاط مكتب المفتش العام علماً بأن الإدارة العليا تعدّ استراتيجية جديدة لإدارة المخاطر وعمليات جديدة لرصد إطار البرمجة القطرية والإبلاغ عنها من شأنها أن تعالج بعض هذه القضايا. واقترح مكتب المفتش العام ثلاثة إجراءات وقضية امتثال واحدة لمعالجة القضايا المتبقية المتعلقة بالاتصال، وإدارة المخاطر، ووظيفة وعملية الرصد.

وبيّن قسم البرامج الميدانية والعمليات أن 72 في المائة من المكاتب القطرية التي جرت مراجعتها صُنّفت على أنها مرضية أو بحاجة إلى بعض التحسين مقارنة بنسبة 61 في المائة من المكاتب القطرية في التقرير النهائي الشامل الذي يغطي فترة السنتين 2014-2015.

وتشمل مجالات التحسين الرئيسية ضرورة إنشاء وظيفة شراء ملائمة ووضع استراتيجية لتخطيط المشتريات، وإدارة خطابات الاتفاق، وشراء المدخلات، والجرد وأنشطة التوزيع وتنفيذ المشروع.

وتُعزى الأسباب الرئيسية لجوانب القصور في مجالي المشتريات وإدارة خطابات الاتفاق إلى عدم توافر قدرات ملائمة في المكاتب القطرية لدعم وظيفة المشتريات، وإلى عملية غير ملائمة على صعيد المشتريات والتدريب على خطابات الاتفاق لضمان الالتزام بدليل الإجراءات الإدارية، وإلى رصد غير ملائم. كذلك، يعاني كل من مجالي الجرد وإدارة التوزيع من غياب العمليات المدعومة على نطاق المنظمة، مما يفضي إلى اللجوء للحلول المخصصة. وتنشأ القضايا المتصلة بتنفيذ المشروع، والتي تؤدي إلى البطء في تحقيق الأهداف وإلى تمديدات منتظمة بغير تكلفة، من عدم توافر القدرات التشغيلية والمهارات لإدارة المشروع في المكاتب القطرية، وعدم وجود خطوط توجيهية في المنظمة بشأن تنفيذ المشروع ونقص في موارد وحدة إدارة دورة المشروع المسؤولة عن تنفيذ ورصد الخطوط التوجيهية.

ويقرّ مكتب المفتش العام بأنه يجري تنفيذ عدد من المبادرات على نطاق المنظمة لمعالجة هذه القضايا. وقد اقترح مكتب المفتش العام سبعة إجراءات لمعالجة القضايا المتصلة بضمان الجودة الفنية لنواتج المشروع، وإدارة المشروع ورصده.

وأشار مكتب المفتش العام إلى أن وظائف الأعمال على الصعيد القطري، مثل التخطيط الاستراتيجي، والاتصالات والدعوة، وحشد الموارد، وتصميم المشروع وتنفيذه، كانت مترابطة. غير أن هذه الوظائف على مستوى المقر الرئيسي غالباً ما تعود إلى وحدات مختلفة، أو تتبادلها هذه الوحدات من دون أي تنسيق بينها. وفي حين قدّم مكتب المفتش العام

توصية إلى سياسة الأعمال الخاصة أو مالكي العملية، اعتبر أنه من الضروري تعزيز التنسيق بحيث يمكن معالجة التوصيات على نحو مشترك.

0918 AUD - مراجعة ممثلية المنظمة في طاجيكستان

خلص التقييم الإجمالي الذي أجراه مكتب المفتش العام إلى أن الممثلة بحاجة لتحسينات كبيرة في مجالات البرنامج القطري والدعوة، الحوكمة والمساءلة والعمليات الميدانية.

البرنامج القطري والدعوة: دعت الممثلة بصورة عامة إلى اعتماد ولاية المنظمة واتصلت بشركائها. وقد أقر أصحاب المصلحة الخارجيون الذين قابلهم مكتب المفتش العام بهذا الأمر. ورغم أن الممثلة لم تضع استراتيجية لحشد الموارد، إلا أنها تفاوضت على نحو استباقي بشأن طرق مختلفة مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة. ومع ذلك توجّب على الممثلة تعزيز أنشطتها في مجال الدعوة، واعتماد نهج براجمي لتنفيذ الأولويات القطرية للمنظمة وتنفيذ تدابير لتعميم المساواة بين الجنسين في مواضيع مشتركة.

الحوكمة والمساءلة: لم يتوفر لدى الممثلة هيكل حوكمة قوي وإطار مساءلة متين لتعزيز المساءلة والنزاهة. كما أن الملاك الرئيسي كان محدوداً ولم يضم ممثل المنظمة المساعد/إدارة. ولم تنجز الممثلة هيكلها التنظيمي، كما أنها لم توضح أدوار ومسؤوليات موظفيها وموظفين آخرين. وقد تمّ تدريب حفنة فقط من القوة العاملة الرئيسية التي تضم موارد بشرية من غير الموظفين، ولم تحظ إجراءات التشغيل الموحدة لعملياتها بالموافقة ولم تبلغ لهم لتوجيه عملهم. كذلك، كانت العلاقات الشخصية متوترة وكانت بيئة العمل سلبية، حيث انتشرت ثقافة إلقاء اللوم والانتقادات بين الزملاء.

العمليات الميدانية: كان دفع عمل إدارة المشروع مجزئاً من دون أي مشاركة منهجية وتواصل بين فرق المشروع، ووحدة البرنامج ووظيفة الرصد والتقييم. وشارك كبار الموظفين التقنيين بشكل وثيق في الإشراف على المشاريع، ممّا تعارض مع وظائفهم في إجراء استعراضات فنية مستقلة. وقد أضعف هذا الأمر أيضاً مساءلة وحدة البرنامج وسلطتها. ولم تنفّذ الممثلة استراتيجية الرصد والتقييم كما أنها لم تجرّ رصداً مستقلاً منتظماً. وتمّ تحديد أوجه ضعف في مجال المراقبة في اختيار المستفيدين من المشروع وفي إدارة خطابات الاتفاق التي يربعاها مقدّمو الخدمات.

وقد تضمن تقرير المراجعة عشرة إجراءات اتفقت إدارة الممثلة على اتخاذها.

1018 AUD - مراجعة ممثلية المنظمة في أوزبكستان

خلص التقييم الإجمالي الذي أجراه مكتب المفتش العام إلى أن الممثلة بحاجة لتحسينات كبيرة في مجالي البرنامج القطري والدعوة، والمساءلة ولبعض التحسين في مجال العمليات الميدانية.

البرنامج القطري والدعوة: لم تتمتع الممثلة بالقدرة على الاستجابة إلى تطلعات أصحاب المصلحة في سياق قطري حيث كان الطلب كبيراً على خدمات المنظمة وعلى قيام بيئة مؤاتية لحشد الموارد. وكان السبب يُعزى إلى قدرات محدودة في الممثلة، حيث كان لديها ممثل موجود في المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى وموظف واحد، وبالتالي كان ممثل المنظمة المساعد للبرامج يضطلع بأدوار متعددة. ولم تتمكن الممثلة من:

- توفير الدعم للحكومة بشأن وضع استراتيجية للاستثمار الزراعي؛
- الاضطلاع بدور قيادي في آلية التنسيق بين الشركاء في التنمية؛
- الاستجابة إلى مستوى متزايد من الطلبات المقدمة من الحكومة؛
- وتوفير الدعم بشأن أهداف التنمية المستدامة.

وقد أدى ذلك إلى خطر أن تخسر المنظمة موقعها كمستشار فني رئيسي في قطاع الزراعة والأغذية، وإلى إضاعة الفرص لحشد الموارد بسبب شواغل الشركاء في التنمية إزاء عدم توفر القدرات. وقد فاقم غياب استراتيجية للاتصال هذا الخطر.

الحكومة والمساءلة: إن غياب ممثل للمنظمة في البلاد وإدارة ممثل للمنظمة المساعد ترك فجوة في دور الممثلة على صعيد الدعوة، والتنسيق ومراقبة نظم الضوابط الداخلية سيما أنه طلب إلى ممثل المنظمة المساعد للبرامج الاضطلاع بكل هذه الأدوار. وتطلبت الممثلة تعزيزاً كبيراً لقدراتها حتى تتمكن من إنجاز إطار البرمجة القطرية الجديد ومشروع أكبر مقبلة. إضافةً إلى ذلك، كان تمويل النفقات التشغيلية من جانب الحكومة المضيفة معرضاً للخطر. وكانت عمليات الدعم الإداري تعمل عادةً على نحو ملائم في ظل المحدودية التي فرضها حجم المكتب.

العمليات الميدانية: كانت ترتيبات إدارة المشروع ملائمة حتى تاريخه نظراً إلى المحافظة الصغيرة الحجم التي اقتضت على مشاريع التعاون الفني. غير أن القدرات التشغيلية لم تكن كافية لتنفيذ مشروع مرفق البيئة العالمي، الذي أصبح ناشطاً من الناحية العملية عام 2018. وحظيت إدارة المشروع بالدعم من مشاركة كبار الموظفين التقنيين في العملية، مما قد يعرض إلى الخطر ضمان الجودة الفنية للمشروع. إضافةً إلى ذلك، كان تركيز النتائج على ترتيبات التنفيذ ضعيفاً. كذلك، توقرت خطوط قاعدية، ومؤشرات وأهداف غير ملائمة في الإطار المنطقي للمشروع (الأطر التسجيلية)، ولم توجد وظيفة واستراتيجية للرصد والتقييم للتحقق من فعالية المشاريع وآثارها. وعانت مكونات المشاريع فوق الوطنية داخل البلاد من تشاور غير ملائم مع الحكومة خلال مرحلة الصياغة ومن تفويض غير ملائم لأنشطة التنفيذ والميزانيات ذات الصلة إلى الممثلة.

وتضمن التقرير عشرة إجراءات اتفقت إدارة الممثلة على اتخاذها.

1118 AUD - مراجعة ممثلة المنظمة في ميانمار

خلص التقييم الإجمالي الذي أجراه مكتب المفتش العام إلى أن الممثلة بحاجة لبعض التحسين في مجالات البرنامج القطري والدعوة، والحكومة والمساءلة والعمليات الميدانية.

البرنامج القطري والدعوة: استجابت الممثلة إلى التوقعات الأساسية للحكومة والشركاء الإنمائيين، إنما كانت مواردها محدودةً مما حال دون اضطلاعها بدور أكبر وأكثر استراتيجية في قطاعي التنمية والطوارئ، ودون تنفيذ إطار البرمجة القطرية على أساس البرامج. وكان من الضروري توفير عدد أكبر من الموظفين الدوليين والموارد لدعم العملية الجارية لحشد الموارد، ووظيفتي الاتصال والرصد. إضافةً إلى ذلك، كانت الممثلة بحاجة إلى دعم أكبر لتعهداتها في أهداف التنمية المستدامة وفي تعميم المساواة بين الجنسين.

الحكومة والمساءلة: صُنفت الممثلية على أنها تعمل بشكل ملائم بالاستناد إلى معظم المعايير التي يجري تقييمها في هذا القسم. غير أن العملية البطيئة لتعيين الموظفين واستخدام عقود قصيرة الأجل لدعم الوظائف الجارية، حدّ من قدرة الممثلية على اعتماد نهج براجمي. وقد أفضت تأخيرات كبيرة وصلت إلى عام واحد في تعيين موظفين دوليين إلى بطء في تنفيذ المشروع.

العمليات الميدانية: جرى تقييم الممثلية عامّة على أنها تعمل بشكل ملائم بالاستناد إلى المعايير المحددة لهذا القسم. غير أن رفض الحكومة قبول بعض البنود في النماذج الموحدة لاتفاقيات المشاريع المعتمدة في المنظمة أدى إلى تأخير ملحوظ في الموافقة على المشاريع، ونتج عن ذلك خطر عدم رضا الجهات المانحة والمستفيدين. إضافةً إلى ذلك، تطلّبت عملية المشتريات مستوى أعلى من الرصد لضمان الشفافية، والتنافسية والقيمة الفضلى. كما تطلّبت خطابات الاتفاق مزيداً من الرصد للإنجاز مقارنةً بالمواعيد المحددة لهذا الغرض.

وتضمّن تقرير المرجعة ثمانية إجراءات اتفقت إدارة الممثلية على اتخاذها.

AUD 1218 - الأمن في المقر الرئيسي للمنظمة

أجرى مكتب المفتش العام للمنظمة مع مكتب المفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي مراجعةً مشتركةً للترتيبات الأمنية في مقرّيهما. وحظيت المراجعة بدعم شعبة خدمات الأمن والسلامة في المقر الرئيسي التابعة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

وكان الهدف الإجمالي من المراجعة تقييم ما إذا كانت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي قد اتخذتا تدابير كافية وملائمة لحماية موظفيهما، ومبانيهما وأصولهما في مقرّيهما الرئيسيين، وفي إيطاليا بصورة عامة.

وقدّم تقرير المراجعة الاستنتاجات بشأن فعالية الترتيبات الأمنية في المقر الرئيسي للمنظمة. وقد تناول تقرير منفصل تنفيذ نظام إدارة الأمن للأمم المتحدة في إيطاليا.

ومقارنةً بمراجعة سابقة أجراها مكتب المفتش العام في 2011، شهد الأمن في المقر الرئيسي للمنظمة تحسينات كبيرة مثل: (1) تعزيز مراقبة وصول المشاة عن طريق وضع أبواباً دوارة؛ (2) بناء جناح لدخول الزوار الخارجيين مع تعزيز المراقبة الأمنية؛ (3) فرض وتعزيز القيود لدخول الآليات؛ (4) وتحسينات أخرى في البنية التحتية مثل وضع أكشاك أمن جديدة.

وبصورة عامة، كانت الترتيبات الأمنية في المقر الرئيسي للمنظمة، بما في ذلك العناصر الهندسية، والإجرائية والبشرية الموجودة تفي بالغرض. كما كان موظفو المنظمة، وزوّارها، ومبانيها وأصولها المادية في روما معرّضين لمستويات مقبولة من الخطر، في ظل التهديدات والمخاطر المحددة في الوثيقة الخاصة بإدارة مخاطر الأمن. وقد تضمن هذا التقرير 27 توصية من أجل تحسين الأداء على نحو أكبر. ويقرّ مكتب المفتش العام أن معظم التوصيات المقدمة من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن قد تتطلّب استثماراً مرة واحدة وزيادةً في ميزانية دائرة الأمن. وفي ظل كل هذا، وكخطوة أولى ينبغي لدائرة الأمن بالاتصال مع وحدات أخرى أن تقيّم عند الاقتضاء كلفة كل إجراء، وترتب أولوية الإجراءات وتضع خطة عمل.

وبالاستناد إلى ما تقدّم، اعتبر مكتب المفتش العام أن أداء المنظمة في ما يخصّ الأمن في المقر الرئيسي بحاجة إلى بعض التحسين.

AUD 1318 - نظام إدارة شؤون الأمن في الأمم المتحدة في إيطاليا

في سياق مراجعة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لشؤون الأمن في المقر الرئيسي (انظر AUD 1218)، قدّم هذا التقرير استنتاجات بشأن تنفيذ نظام إدارة الأمن للأمم المتحدة في إيطاليا.

ووجد فريق المراجعة أن السياسات والإجراءات المطبقة الخاصة بنظام إدارة الأمن للأمم المتحدة تنفّذ بصورة إجمالية في إيطاليا، مع بعض الاستثناءات الواردة في التقرير. وكان هيكل إدارة المخاطر الأمنية قائماً؛ والوثائق منظّمة؛ وحافظ نظام إدارة الأمن للأمم المتحدة على علاقات ممتازة مع الحكومة المضيفة وحظي بالدعم الكامل من المسؤولين عن إنفاذ القانون، والمسؤولين العسكريين وفي المخابرات.

وارتأى فريق المراجعة أن السياسات والإجراءات القائمة في إيطاليا كانت كافيةً لإبقاء المخاطر التي يتعرّض لها الموظفون والمباين عند مستويات مقبولة.

وكان هناك مجالان تتطلبان الانتباه لضمان أن يطلع جميع الموظفين في جميع الوكالات على السياسات المتصلة بالسلامة والأمن وأن يفهموها: المشاركة والتوعية اللتان يجب أن توجههما وتدعمهما الإدارة الرفيعة للأمم المتحدة في البلاد.

إضافةً إلى ذلك، من شأن الامتثال لسياسات نظام إدارة الأمن للأمم المتحدة كما يوصي به هذا التقرير أن يحسّن قدرة الموظفين في هذا النظام على التعامل مع حالات الأزمة أو الطوارئ في حال وقوعها.

وبالاستناد إلى الاستعراض، خلص المراجعون إلى أن العمليات والوظائف التي جرت مراجعتها بحاجة إلى بعض التحسين. وتضمن تقرير المراجعة 15 توصية تطلّبت انتباه الإدارة.

AUD 1418 - الأمن في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي (تقرير موجز مشترك)

في سياق مراجعة مشتركة بين المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي للأمن في المقر الرئيسي (انظر AUD 1218)، قدّم هذا التقرير استنتاجات المراجعين الرفيعة المستوى بشأن فعالية الترتيبات الأمنية في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

أصدرت وحدات المراجعة الداخلية في منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تقارير منفصلة تضمّنت تحليلاً شاملاً لترتيبات الأمن المادي في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على التوالي، فضلاً عن ترتيبات إجمالية لنظام إدارة شؤون الأمن في إيطاليا، بما في ذلك قوائم إجراءات التحسين الموصى بها.

ووجد فريق المراجعة أن السياسات والإجراءات المطبقة الخاصة بنظام إدارة الأمن للأمم المتحدة تنفذ بصورة فعّالة في إيطاليا، مع إمكانية تحسين عدد من المجالات كما ترد في هذا التقرير. وارتأى فريق المراجعة أن السياسات والإجراءات القائمة في إيطاليا كانت كافيةً لإبقاء المخاطر التي يتعرّض لها الموظفون والمباني عند مستويات مقبولة. ووجد فريق المراجعة أيضاً أن الترتيبات الأمنية الخاصة في المقر الرئيسي للمنظمة ولبرنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك العناصر الهندسية، والإجرائية والبشرية الموجودة تفي بالغرض بصورة إجمالية. كما كان موظفو المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي، وزوّارهما، ومبانيهما وأصولهما المادية في روما معرّضين لمستويات مقبولة من الخطر، في ظل التهديدات والمخاطر المحددة في الوثيقة الخاصة بإدارة مخاطر الأمن.

غير أن المراجعة كشفت عن عدد من المجالات التي ما زالت تحتاج إلى التحسين. وفي حالات عديدة، كان كل من منظمة الزراعة والأغذية وبرنامج الأغذية العالمي يواجه تحديات مختلفة.

ولم يتضمن تقرير المراجعة أي توصيات كما وردت في التقارير الشاملة الموجهة بشكل منفصل إلى كل منظمة.

AUD 1518 - مراجعة ممثلية المنظمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

خلص التقييم الإجمالي الذي أجراه مكتب المفتش العام إلى أن الضوابط، والترتيبات وإدارة المخاطر في مجال البرنامج القطري والدعوة، والحوكمة والمساءلة غير مرضية، وأن العمليات الميدانية بحاجة إلى تحسينات كبيرة.

البرنامج القطري والدعوة: كانت الممثلة قد أقامت علاقة عمل جيدة مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في فنزويلا. غير أن الممثلة لم تتبع تنفيذ إطار البرمجة القطرية ولم تقدم تقارير دقيقة بشأنه، كما أنها لم تضع استراتيجية لحشد الموارد. وكانت أنشطة الدعوة محدودةً أيضاً، بما في ذلك المشاركة في المبادرات المتخذة برعاية الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتقوم في الممثلة مجالات عمل لم تنفذ بعد في تعميم المساواة بين الجنسين. وصدرت أيضاً تقارير إعلامية سلبية تنتقد غياب الاتصال وعدم إصدار منظمة الأغذية والزراعة تقارير دقيقة عن الأغذية والتغذية في البلاد.

الحوكمة والمساءلة: افتقرت الممثلة إلى هيكل حوكمة قوي وإلى إطار مساءلة متين. وقد كانت وظيفة ممثل المنظمة داخل البلاد شاغراً منذ سبتمبر/أيلول 2017. وكان ممثل المنظمة المساعد للبرامج الموظف المسؤول عن الشؤون اليومية حيث أن حوالي 70 في المائة من موظفي الممثلة هم موظفون معيّنون من الحكومة. وبموجب هذا الترتيب، حدّد مكتب المفتش العام أوجه الضعف على صعيد الرقابة في إدارة الموارد البشرية، والمشتريات، والآليات، والأصول والسفر. وإضافةً إلى ذلك، لم يكن لدى الممثلة عملية قائمة لإدارة المخاطر.

العمليات الميدانية: اقتصرَت العمليات الميدانية على مشروعين أنجزا في الفترة 2016-2017 بسبب غياب التمويل. وكان كل من صياغة المشروع الممول من مرفق البيئة العالمي، وتنفيذه، ورصده والإبلاغ عنه مرضياً. إنما بالنسبة إلى مشروع التعاون الفني، كان الرصد والإبلاغ غير ملائمين بشأن تنفيذ المشروع، بما في ذلك غياب زيارات الرصد إلى موقع المشروع، وعدم التحقق من اختيار المستفيدين بالاستناد إلى المعايير المحددة ومن توزيع المدخلات على المستفيدين. ونتيجةً لذلك، لم توجد أي ضمانات بأن المساعدة قدّمت إلى المستفيدين المقرّرين. كما أن غياب آليات التظلم فاقم هذه

المخاطر. وكانت إدارة المشتريات غير ملائمة نظراً إلى غياب تخطيط المشتريات والوثائق الداعمة المتصلة بالتنافسية والشفافية في عملية الشراء.

وتضمّن تقرير المراجعة عشرة إجراءات اتفقت الممثلة على اتخاذها.

1618 AUD - إدارة حماية البيانات وخصوصيتها

استكمل مكتب المفتش العام استعراضاً لإدارة حماية البيانات وخصوصيتها في المنظمة. وقام الاستعراض بتحليل ترتيبات الحكومة لدى المنظمة لإدارة حماية البيانات وخصوصيتها مقارنةً بأفضل الممارسات والقوانين المعترف بها.

ووجدت المراجعة أن المنظمة لم تتّبع أيّاً من الأطر المقبولة دولياً بشأن إدارة حماية البيانات وخصوصيتها. ولا تخضع المنظمة للقانون الوطني، بما في ذلك قانون الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى ميزة الحصانة من الاختصاص المحلي التي تتمتع بها وإلى امتيازاتها وحصاناتها. ولذا، لا ينطبق النظام العام لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي مباشرةً على المنظمة. وقد قامت الأمم المتحدة بعدة محاولات لتوضيح موقعها مع الاتحاد الأوروبي. إنمّا ولتاريخ صدور هذا التقرير، لم يتوضح بعد النطاق الذي قد تنطبق فيه أحكام النظام العام لحماية البيانات. واتساقاً مع موقف المنظمة في مجالات أخرى، يرتأي مكتب المفتش العام أنه في حين ليس من الإلزامي على المنظمة الخضوع للقوانين الوطنية أو الإقليمية، ما زال يتعين على المنظمة أن تظهر لأصحاب المصلحة التزامها بأفضل الممارسات والمبادئ المكرّسة في هذه القوانين وأنظمة أخرى للأمم المتحدة.

وخلصت المراجعة إلى أن الضوابط في مجالات جمع البيانات، ومعالجتها، وحقوق الوصول إليها، والاحتفاظ بها، وحفظها والتصرف بها بحاجة إلى تحسينات كبيرة. وبصورة خاصة، لم تضع المنظمة تصنيفاً كاملاً للبيانات التي تقدمها، وتحفظها وتديرها، وليس لديها ضوابط منظمة للمجالات العالية المخاطر مثل البيانات الحساسة، والشخصية والسرية. ولم توجد أي سياسة بشأن فترات الاحتفاظ بالبيانات والحصول عليها. وأمّا الموظفون الذين يتعاملون مع البيانات الشخصية فلم يتلقوا أي تدريب على كيفية التعامل معها.

إضافةً إلى ذلك، وفي مجالات محددة من إنجاز المشاريع/البرامج، حيث غالباً ما تقوم المنظمة بجمع البيانات الشخصية عن المستخدمين/أصحاب المصلحة، خلص تقييم مكتب المفتش العام إلى أن ضوابط البيانات في المنظمة غير مرضية. ولم تكن هناك أي سياسة بشأن حماية بيانات المستخدمين. ولم تسع المنظمة بشكل روتيني إلى الحصول على موافقة المستخدمين لجمع البيانات الخاصة بهم أو نقلها، كما أن خطابات الاتفاق، واتفاقات الشركاء التشغيليين واتفاقات أخرى لم تتضمن مفاهيم متعلقة بحماية بيانات المستخدمين وتوجيهات للشركاء في التنفيذ. وعلى الصعيد العملي، اختلف مستوى جمع البيانات، ومعالجتها والاحتفاظ بها بين مكاتب المنظمة، وتمّ تفويض هذه العمليات إلى حدّ كبير إلى الشركاء في التنفيذ من دون أي رصد لها من جانب المنظمة.

وتضمّن تقرير المراجعة أحد عشر إجراءً لوضع إطار نظام حماية البيانات وخصوصيتها للمنظمة وتحسين الضوابط الحالية.

AUD 1718 مراجعة أصحاب الامتيازات في المقر الرئيسي

كان الهدف الرئيسي من المراجعة تقييم مدى (1) وضع معايير واضحة لأصحاب الامتيازات الجدد؛ (2) تماشي عمليات الشراء مع القسم 502 من دليل الإجراءات الإدارية؛ (3) إدارة العقود بشكل ملائم؛ (4) المخاطر التي يعرض أصحاب الامتيازات المنظمة لها.

وخلص مكتب المفتش العام إلى أن أداء المنظمة لجهة العمليات والوظائف الخاضعة للاستعراض بحاجة إلى بعض التحسين. وترد أدناه استنتاجات محددة لكل من الأهداف الفرعية للمراجعة.

المعايير المحددة لأصحاب الامتيازات الجدد: جرت مناقشات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ومع الإدارة العليا، إنما لم تتوفر معايير واضحة لتطوير امتيازات جديدة أو لترتيب أولويات الخدمات.

عمليات الشراء: بصفة عامة كانت المشتريات بالنسبة إلى جميع أصحاب الامتيازات متماشية مع السياسات والإجراءات المعتمدة في المنظمة. كذلك، كانت المواصفات الفنية ووثائق المناقصات ملائمة.

إدارة العقود: تخضع عقود أصحاب الامتيازات لإدارة ملائمة. وقامت دائرة البنية الأساسية مؤخراً بتعميم إدارة أصحاب الامتيازات ووحدت معدل الاسترداد بحيث يتفق مع قيم السوق. ومن شأن الدائرة أن تنشئ اتفاقات مستوى الخدمة لجميع العقود، وتراجع تواتر إجراء مسوحات بشأن رضا الزبون عند الاقتضاء وتضع خطوطاً توجيهية واضحة بشأن مسك الدفاتر.

المخاطر التي تواجه المنظمة: تتعرض عقود أصحاب الامتيازات، على غرار عقود أخرى، إلى مخاطر عامة بما في ذلك المخاطر المالية، والقانونية والمخاطر على سمعة المنظمة. فالبند التعاقدية و ضمانات الأداء تحمي المنظمة من المسؤولية، وقد وجدت المراجعة أنها ملائمة. لكن من الضروري تطبيق ضمانات الأداء على نحو متسق و ضمان أن تعكس جميع العقود الأحكام والشروط العامة المحدثة.

وتضمن تقرير المراجعة 11 إجراءً متفقاً عليه يتطلب انتباه الإدارة.

AUD 1818 - مراجعة ممثلية المنظمة في رواندا

خلص التقييم الإجمالي للممثلة إلى الحاجة لبعض التحسين في مجال البرنامج القطري والدعوة، وإلى تحسينات كبيرة في مجالي الحوكمة والمساءلة، والعمليات الميدانية.

البرنامج القطري والدعوة: اتخذت الممثلة موقفاً لها كمستشار موثوق في القطاع الزراعي. وكانت تشارك في ترأس مجموعة العمل المعنية بالقطاع الزراعي، وهي منصة رئيسية للحوار بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي في رواندا. وعبرت وزارة الزراعة عن تقديرها لأنشطة المنظمة في البلاد، كما أنني ممثلون من فريق الأمم المتحدة القطري على المشاركة الناشطة للمنظمة في إطار توحيد الأداء، حيث كانت المنظمة تشارك في ترأس المجموعة المعنية بنتائج التنمية. إنما شملت مجالات التحسين وضع استراتيجية وخطة عمل لحشد الموارد، وتقديم تقارير موثوقة عن إنجازات إطار البرمجة القطرية فضلاً عن تعميم المساواة بين الجنسين. إضافةً إلى ذلك، كان يتعين على الممثلة توضيح اميئزاتها في ظل الاتفاق

مع البلد المضيف بالنسبة إلى مباني المكاتب المجانية. بالفعل، تدفع الممثلة منذ عام 2011 إيجاراً يفوق 100 000 دولار أمريكي في السنة، أي ما مجموعه 800 000 دولار أمريكي، وسوف تتكبّد مبلغاً إضافياً بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي للانتقال إلى المبنى الجديد للأمم المتحدة.

الحوكمة والمساءلة: خلال معتكف الموظفين السنوي واجتماعات الموظفين، أوضحت الممثلة هيكلها التنظيمي، وناقشت خطط الوقاية من الغش وحددت مجالات التحسين. غير أن هذه المبادرات لم تكن ملائمة من دون عملية مناسبة للمتابعة والتنفيذ. وخلص تقييم مكتب المفتش العام إلى أن بيئة الرقابة الداخلية ضعيفة. كما أن موارد التوظيف المعتمدة لم تكن منظمة جيداً للتصدي لعبء العمل، واعتُبرت ضوابط الرصد والمراقبة اختيارية لتقصير الوقت اللازم لمعالجة القضايا. وقد حدّد مكتب المفتش العام عدداً من مواطن الضعف لجهة الرقابة في مجال إدارة الموارد البشرية، والمشتريات، والإدارة المالية، وإدارة الأصول والوقود. وفي فبراير/شباط 2017، لم تجر الممثلة التدقيق الضروري للتأكد من المعلومات المصرفية الخاصة بأحد المتعاقدين فدفعت مبلغ 30 000 دولار أمريكي لحساب مصرفي وهمي. أجرى مكتب المفتش العام تحقيقات في هذه القضية غير أن محاولات شعبة الشؤون المالية في المنظمة لاسترجاع المبالغ الاحتمالية من المؤسسة المالية التي أجرت التحويل باءت بالفشل.

العمليات الميدانية: عقدت الممثلة اجتماعات أسبوعية كان مدراء المشاريع يقدمون خلالها التقارير عن أنشطة المشاريع ويناقشون القضايا التي لا تزال غير منفذة لغرض متابعتها. غير أنه لم يتم قياس التقدّم المحرز في المشاريع بالاستناد إلى مؤشرات محددة مسبقاً وإلى الميزانيات المعتمدة. وكانت التقارير المرحلية في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية غير مكتملة، ولم تُحدّث قائمة المشاريع الجارية منذ عام 2016. إضافةً إلى ذلك، حدّد مكتب المفتش العام عدداً من مواطن الضعف لجهة الرقابة في مجالي المشتريات وإدارة خطابات الاتفاق. وقد شملت: غياب الموافقة على المواصفات الفنية؛ غياب الفصل بين المهام في المشتريات؛ عدم الامتثال لإجراءات فتح العطاءات؛ الدفع المسبق الكامل في حال خطابات الاتفاق مع الحكومة؛ وعدم مراجعة لجنة المشتريات المحلية لتلزمات العقود. وبالنسبة إلى توزيع المدخلات، كان من الضروري تعزيز آلية تتبع الدورة من الشراء إلى التوزيع.

وتضمّن تقرير المراجعة عشرة إجراءات اتفقت الإدارة على اتخاذها.

2018 AUD - تعيين الموظفين من الفئة الفنية وشغلهم للوظائف

كان هدف الاستعراض هو تقييم ما إذا كانت سياسات المنظمة بشأن إجراءات تعيين الموظفين الفنيين فعالة وتتسم بالكفاءة والشفافية وتُطبق في الوقت الملائم. وقد ركّز الاستعراض بصورة أساسية على إجراءات التعيين المعتمدة بين سبتمبر/أيلول 2016 وأغسطس/آب 2017.

وحدّد الاستعراض عدة ممارسات جيدة وتحسينات منذ المراجعة الأخيرة لمكتب المفتش العام (2011)، بما في ذلك: وضع وتوحيد توصيفات الوظائف العامة؛ تشكيل لجان اختيار الموظفين من الفئة الفنية؛ وبصورة عامة منح دور أقوى لمكتب الموارد البشرية بحيث يتولى القيادة، بما يضمن مزيداً من الجودة والاتساق في العملية.

وجرت معظم إجراءات التعيين بسلاسة وأدت إلى توظيف مرشحين يتمتعون بالكفاءة الفنية تمثيلاً مع أهداف التعيين والمبادئ التوجيهية ذات الصلة (التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين). إنما ظهرت بعض مجالات التحسين في بعض المراحل من عملية تعيين الموظفين وشغلهم للوظائف.

إضافةً إلى ذلك، كشفت ممارسات المنظمة في التعيينات من خلال قائمة التوظيف عن مواطن ضعف قلّصت التنافس على الوظائف وخفّضت الملاءمة الفنية للأشخاص المعيّنين. وكان يُعزى السبب في اللجوء الملحوظ إلى التعيينات من القائمة خلال تلك الفترة إلى وجود معدل شعور مرتفع بشكل استثنائي في المنظمة، وبالتالي كان من الضروري ملء عدد كبير من الوظائف في فترة زمنية قصيرة. إضافةً إلى ذلك، قد يكون النقص في الموظفين داخل مكتب الموارد البشرية خلال الفترة قيد الاستعراض قد ساهم في ظهور بعض مواطن الضعف التي تمت ملاحظتها. ويقرّ مكتب المفتش العام أنه وقت صدور هذا التقرير، كان مكتب الموارد البشرية قد باشر باتخاذ الإجراءات لمعالجة مواطن الضعف هذه والتشدد في شروط استخدام القوائم.

ونظراً إلى التطورات الجارية في استخدام القوائم لتعيين الموظفين وفي مجالات أخرى، فإن السياسات، والإجراءات والممارسات العادية المعتمدة إجمالاً في المنظمة بالنسبة إلى تعيين الموظفين وشغلهم للوظائف بحاجة إلى بعض التحسين بحيث تضمن توظيف مرشحين يتمتعون بكفاءة فنية عالية.

وتضمّن تقرير المراجعة 20 إجراءً متفقاً عليه مع مكتب الموارد البشرية ومركز الخدمات المشتركة لتحسين عملية التعيين.

AUD 2118 - مراجعة الصندوق المتعدد الاختصاصات الذي يتولى إدارته مكتب كبير الإحصائيين

استكمل مكتب المفتش العام استعراضاً لإدارة الصندوق المتعدد الاختصاصات لأهداف التنمية المستدامة والذي يتولى إدارته مكتب كبير الإحصائيين. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاستعراض في تقييم مدى:

- (1) التخطيط لاستخدام الصندوق المتعدد الاختصاصات، ورصده وتقديم التقارير بشأنه على نحو ملائم؛
- (2) إنجاز الصندوق المتعدد الاختصاصات لنواتجه المقررة؛
- (3) استخدام الأموال لأنواع الإنفاق المصرّح بها؛
- (4) استخدام الأموال على نحو كفوء واقتصادي؛
- (5) وامتثال الإنفاق للسياسات والإجراءات المعتمدة في المنظمة.

إن منظمة الأغذية والزراعة هي الوكالة الراحية لواحد وعشرين من أصل 230 مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة. وقد أنشئ صندوق متعدد الاختصاصات بقيمة 2.3 مليون دولار أمريكي لفترة السنتين 2016-2017 لدعم عملية رصد هذه المؤشرات؛ وتعزيز القدرات الإحصائية للبلاد عن طريق تطوير دورات للتعليم الإلكتروني وبوابة على الانترنت خاصة بأهداف التنمية المستدامة. وكبير الإحصائيين هو المسؤول عن الميزانية وعن الرصد الإجمالي.

وخلص مكتب المفتش العام إلى أن أداء المنظمة في العمليات والوظائف التي تمّت مراجعتها مرضٍ. وترد في الجدول 1 أدناه استنتاجات محددة لكلّ من الأهداف الفرعية للمراجعة.

الجدول 1: موجز الأهداف والتصنيف

التصنيف	أهداف المراجعة
مرضٍ	تمّ التخطيط لاستخدام الصندوق المتعدد الاختصاصات، ورصده وتقديم التقارير بشأنه
مرضٍ	أنجز الصندوق المتعدد الاختصاصات نواتجه المقررة واستُخدمت الأموال تمثيلاً مع الأنشطة المتفق عليها
بمحااجة إلى بعض التحسين	استُخدمت الأموال للإنفاق المصريح به
مرضٍ	استُخدمت الأموال على نحو كفوء واقتصادي
مرضٍ	كان الإنفاق متمثلاً مع السياسات والإجراءات المعتمدة في المنظمة

AUD 2218 - تفتيش السلع

كان الهدف من الاستعراض تقييم كفاية وفعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة لتفتيش السلع، وضمان المحافظة على الأصول بشكل ملائم والامتثال للسياسات والإجراءات المعتمدة.

وتمّ تحديد العديد من مواطن الضعف لجهة المراقبة، بما يشير إلى الخطوات الواجب اتخاذها لضمان عمليات تفتيش فعالة. وأما الاستنتاجات الرئيسية فكانت كما يلي:

قد تكون التوجيهات القائمة لخدمات التفتيش غير ملائمة بالنسبة إلى بعض المستخدمين. ونتيجةً لذلك، قد لا تضمن عقود خدمات التفتيش الفعالية دوماً.

رغم إجراء موظفي المنظمة لمعظم عمليات تفتيش السلع التي تمّ شراؤها، وبخاصة حين كانت المكاتب القطرية هي الجهة الشارية، كانت التوجيهات والنماذج المتوفرة لمساعدة المستخدمين في إجراء هذا النشاط ضئيلة.

في حين اعتبرت دائرة المشتريات أنه النهج الأفضل في ظل الظروف الحالية، استمرت المنظمة في استخدام مقدم واحد للخدمات فقط، وهي شركة Baltic Control Ltd، لإجراء 89 في المائة من جميع عمليات تفتيش الطرف الثالث، من دون اللجوء إلى اتفاق طويل الأجل وفي معظم الأحيان عن طريق الشراء المباشر.

كما أن النظام لرصد وتقييم أداء خدمات التفتيش، والأداء الإجمالي لمقدم الخدمات الأساسي، أي شركة Baltic Control Ltd، فقد كان عند الحد الأدنى. وحدّ هذا الأمر من قدرة المنظمة على تقييم مدى فعالية وكفاءة أداء خدمات التفتيش.

وتضمّن تقرير المراجعة ثمانية إجراءات متفقاً عليها ترمي إلى معالجة هذه الاستنتاجات وغيرها من مواطن الضعف لجهة المراقبة التي يناقشها هذا التقرير. وبنظر مكتب المفتش العام، ينبغي للإدارة أن تمنح الأولوية لما يلي:

تحديث وتطوير التوجيهات والنماذج لمساعدة المستخدمين في السهر على أن تُنفذ خدمات التفتيش بفعالية منذ البداية؛ استكمال على نحو مَلح عملية تقديم المناقصات لوضع اتفاق في الأجل الطويل مع مقدمي خدمات التفتيش الخارجيين؛ إخضاع استخدام شركة Baltic عن طريق الشراء المباشر إلى موافقة لجنة المشتريات في المقر الرئيسي؛ وإنشاء وحدة فرعية للرصد والاضطلاع بدور مدير العقود للاتفاقات في الأجل الطويل الخاصة بخدمة التفتيش. في الخلاصة، اعتبر مكتب المفتش العام أن أداء المنظمة وفعالية وكفاءة العمليات والنظم الداعمة لتفتيش السلع بحاجة إلى بعض التحسين.

AUD 2318 - مراجعة ممثلية المنظمة في كينيا

خلص التقييم الإجمالي الذي أجراه مكتب المفتش العام إلى أن الممثلة تخضع لإدارة جيدة وبحاجة لبعض التحسين في مجالات البرنامج القطري والدعوة، والحوكمة والمساءلة والعمليات الميدانية.

البرنامج القطري والدعوة: لطالما ناصرت الممثلة على نحو ناشط ولاية المنظمة، وتواصلت مع شركائها وأقر أصحاب المصلحة الرئيسيون على نحو واسع بأنها شريك قيم في التنمية بالنسبة إلى كينيا. غير أنه تعيّن على الممثلة تحديد هدف واقعي على صعيد حشد الموارد في إطار البرمجة القطرية للفترة 2018-2022، بدعم من استراتيجية حشد الموارد وخطة العمل الخاصة بها، مع الأخذ في الاعتبار اتجاهات الموارد، وقدرتها على الإنجاز وقائمة الشركاء المحتملين في الموارد. إضافةً إلى ذلك، قد تستفيد الممثلة من تمرين تقييم المساواة بين الجنسين، وهو أمرٌ لم يُجدّد منذ 2013، لتوفير قاعدة لتعميم أكثر فعالية للمساواة بين الجنسين.

الحوكمة والمساءلة: كانت الممثلة تشغّل هيكلًا معقدًا في ظلّ وجود مقرها الرئيسي في نيروبي، و17 مكتباً ميدانياً في البلاد، أي ما مجموعه 138 موظفًا. إضافةً إلى ذلك، كانت المنظمة تستضيف 22 موظفًا من وحدات فنية مختلفة في نيروبي، الأمر الذي زاد عبء عملها الإداري. وكان هناك فصل ملائم بين المهام، وتتوفر السجلات الصحيحة للموارد البشرية وضوابط جيدة على إدارة الأصول. وكان لدى الممثلة أيضاً خطة لإدارة المخاطر والوقاية من الغش. إنما تعيّن على المكتب الإقليمي لأفريقيا دعم الممثلة في وضع اللمسات الأخيرة على تعيين ممثلي الممثلة المساعدين للبرامج والإدارة، وهما وظيفتان شاغرتان منذ عام 2015 و2017 على التوالي. وأدّى هذا الأمر في جزء منه إلى تعيين ممثلين مساعدين بالوكالة يشرف كل منهما على 25 إلى 33 موظفًا موزعين على 9 إلى 16 موقعًا، على التوالي. كذلك، تعيّن على الممثلة تقييم المردودية والتبريرات بشأن وجود 69 في المائة من موظفيها في نيروبي عوضاً عن وجود عدد أكبر من الموظفين في المواقع الميدانية الأقرب إلى مواقع المشاريع.

العمليات الميدانية: كان لدى الممثلة دفع عمل منظم لإدارة المشاريع وملاك ملائم من الموظفين يكملّه فريق معني بالرصد والتقييم، فضلاً عن وحدة الامتثال التي توفّر إشرافاً مستهدفاً في مواقع المشاريع. وبصورة عامة، حافظت الممثلة على الوثائق المناسبة عن إدارة المشاريع، والمشتريات، وخطابات الاتفاق وتوزيع المدخلات. إنما كشفت المراجعة عن بعض الاستثناءات في المشتريات وإدارة خطابات الاتفاق مثل تسديد رسم الإعلان لمنظمة غير حكومية، والدفع مقابل حفل

لأحد موسيقيي البوب لبرنامج التعاون الفني، ودفعة مسبقة بنسبة 80 في المائة عند توقيع خطاب اتفاق، ودفع نسبة 25 في المائة كرسوم لتنسيق المشروع إلى مقدم الخدمات. كذلك، لم تتوفر لدى الممثلة آلية للتظلم لتلقي الشكاوى من المستفيدين من المشروع ومعالجتها.

وتضمّن تقرير المراجعة ستة إجراءات اتفقت الحكومة على اتخاذها.

2418 AUD - مراجعة ممثلية المنظمة في سري لانكا

خلص التقييم الإجمالي الذي أجراه مكتب المفتش العام إلى أن الممثلة بحاجة لبعض التحسين في مجالات البرنامج القطري والدعوة، والحوكمة والمساءلة والعمليات الميدانية.

البرنامج القطري والدعوة: كانت الممثلة تنتقل من تنفيذ برنامج ميداني كبير إلى توفير دعم فني تمهيدي وبناء القدرات حيث كانت استباقية في السياسات، وأهداف التنمية المستدامة، والتغذية والنوع الاجتماعي. واستجابت الممثلة إلى تطلعات الحكومة والشركاء في التنمية. إنما تمثل الخطر الرئيسي في إمكانية أن تنخفض الموارد الفنية وموارد الدعم المتاحة للممثلة مع تقلص البرنامج الميداني ومغادرة المسؤول عن تأثير الأمن الغذائي والتغذوي، والقدرة على الصمود، والاستدامة وسياسة التحوّل. وقد لا يمكن تحقيق الهدف الخاص بحشد الموارد والبالغ 20.3 مليون دولار أمريكي بعد أن فشلت الممثلة في تأمين مبلغ 8 مليون دولار أمريكي لمشروع خط أنابيب بسبب تغييرات في أولويات الحكومة. وفي مجال تعميم المساواة بين الجنسين، تعيّن على الممثلة تحديث خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لتوفير قاعدة للتنفيذ الفعال.

الحوكمة والمساءلة: كانت الممثلة تتمتع بهيكل ملائم للحوكمة ونظام للضوابط الداخلية متناسب مع حجمها، ضمن القيود التي فرضها التمويل المحدود من البرنامج العادي. كذلك، كان الفصل بين المهام ملائماً قدر الإمكان حيث كان إجمالي ثمانية وظائف ممولة من البرنامج العادي. إنما قد يتغير هذا الأمر سيما أن التقلص المتوقع في البرنامج الميداني قد يقلص قدرات الدعم الإداري والتشغيلي للممثلة. ويتعين على الممثلة تفادي منح سلف نقدية لموظفي المنظمة من أجل القيام بتوزيعات نقدية مباشرة للمستفيدين، نظراً إلى مخاطر وقوع خسائر مالية خلال مناولة ونقل الأموال النقدية.

العمليات الميدانية: كان لدى الممثلة دفع عمل تشغيلي منظم لإدارة المشاريع. ورغم أن المشاريع الأربعة ضمن العينة تأخرت ولم تتطلب أي تمديد في الكلفة، حدّدت الممثلة أسباب ذلك واتخذت الإجراءات لمعالجتها. وضمت هذه الإجراءات المتخذة العمل على نحو استباقي مع النظراء ليتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم المتفق عليها، وتخصيص موظفين تشغيليين للتعجيل في تنفيذ المشروع. وبعد تحديد هذه القضايا، تمت تسويتها وتمكنت الممثلة من تنفيذ المشاريع وفقاً لخطط العمل والنتائج المحققة حسب الأطر التسجيلية ضمن الميزانيات المعتمدة. وكانت العمليات الخاصة بالمشتريات واختيار خطابات الاتفاق وإدارتها تعمل على نحو ملائم، رغم إمكانية إجراء بعض التحسينات فيها. وقد شملت هذه التحسينات تخطيط المشتريات، واستعراض الميزانيات، وأحكام وشروط خطابات الاتفاق، والتحقق من المعلومات المالية الكامنة التي يقدمها مقدّمو الخدمات قبل الدفع النهائي. وكان يتعين على الممثلة ترتيب أولويات مهام المسؤولين عن الرصد، والتوقف عن إسناد مهام لهم قد تعارض مع استقلالهم في الاضطلاع بوظيفة الرصد.

وتضمّن تقرير المراجعة ستة إجراءات اتفقت الإدارة على اتخاذها.

AUD 2518 - مراجعة مشروع نظام العمل الإحصائي

كان الهدف الإجمالي من الاستعراض هو تقييم إدارة التخطيط والتنفيذ لنظام العمل الإحصائي واحتمال تحقيق المشروع لأهدافه.

حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2018، كان نظام العمل الإحصائي مشروعاً للإنفاق الرأسمالي يتألف من ثلاث مراحل، أُجرت المرحلتان الأولى والثانية منه. امتدت المرحلة الأولى من أغسطس/آب 2010 حتى يونيو/حزيران 2014، وتولت إدارتها شعبة تكنولوجيا المعلومات. وأما المرحلة الثانية فامتدت من ديسمبر/كانون الأول 2014 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2017، وتولت إدارتها شعبة الإحصاءات. وصادق مجلس الإنفاق الرأسمالي على اقتراح بشأن المرحلة الثالثة في أبريل/نيسان 2017، إنما لم يبدأ بعد تنفيذها الفعلي. وحتى سبتمبر/أيلول 2018، بلغ إجمالي الإنفاق الذي جرى تكبده في تنفيذ المشروع 4 053 943 دولاراً أميركياً (بما في ذلك مبلغ 2 334 000 دولار أميركي، و 1 388 835 دولاراً أميركياً و 331 108 دولاراً أميركياً للمراحل الأولى، والثانية والثالثة على التوالي).

ووجد الاستعراض ثغرات في مجالات الحوكمة، وتحديد النطاق، وتحديد الكلفة، والتخطيط، والتنفيذ وضمان الجودة في المرحلتين الأولى والثانية. وأفضت هذه الثغرات إلى صعوبة بالنسبة إلى مكتب المفتش العام في قياس وتقييم مدى تحقيق الأهداف في هاتين المرحلتين. ومن أبرز هذه الثغرات الطابع الواسع للأهداف وتغطية النطاق في المرحلتين، والعدد غير الأكيد من المنتجات النهائية الواجب إنجازها. وبعد استكمال المرحلتين الأولى والثانية، والمباشرة غير الرسمية بالمرحلة الثالثة، لم يكن قد تحقق بالكامل بعد الهدف الأساسي لوضع نظام عمل جديد يدعم العمليات الإحصائية المؤسسية. وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2018، كان نظام العمل الإحصائي يُستخدم في إنجاز نواتج هامة في المنظمة مثل إنتاج شعبة الإحصاء، والتجارة، وإحصاءات عن الميزان الغذائي وحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، فضلاً عن دعم عمليات إحصائية معقدة في شعبة الإحصاء. إنما ينبغي توسيع نطاق النظام إلى عمليات إحصائية أخرى، وتعزيزه وفقاً لوظائف تكنولوجيا المعلومات.

وقد تجاوز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية الحد الزمني المقرر بشكل كبير. وكان يُعزى السبب الرئيسي إلى التغييرات العديدة في نطاق المشروع وخطة تنفيذه، والتوفير المتأخر للأموال المخصصة من الميزانية والتبديل الكبير في موظفي المشروع. كما أن غياب الدعم الملائم من الإدارة العليا للمنظمة أعاق المحاولات الرامية إلى الحد من هذه التأخيرات. وقد أُغلقت المرحلتان قبل الانتهاء من جميع الأنشطة المقررة وإنجاز جميع النواتج المستهدفة.

وفي الخلاصة، اعتبر مكتب المفتش العام أن أداء المنظمة في ما يخص إدارة مشروع نظام العمل الإحصائي بحاجة إلى تحسينات كبيرة. وثمة حاجة ملحّة إلى تطبيق الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية في توسيع نطاق المرحلة الثالثة ووضع خطة تنفيذها لزيادة ضمان الاستخدام الفعال والكفوء لموارد المنظمة وتحقيق أهداف المشروع. واتفقت شعبة تكنولوجيا المعلومات ونائب المدير العام للبرامج على اتخاذ أو تنسيق الإجراءات الثمانية عشرة الواردة في التقرير لمعالجة القضايا المحددة.

AUD 2618 - مراجعة إدارة استمرارية تصريف الأعمال

تمثلت أهداف الاستعراض بتقييم التقدم المحرز على صعيد المنظمة في وضع وتنفيذ برنامج لإدارة استمرارية تصريف الأعمال على نطاق المنظمة منذ تقرير المراجعة الأخير.

وفي حين أُحرز تقدم ملحوظ منذ عام 2010، لم يتوفر في المنظمة برنامج فعال بالكامل لإدارة استمرارية تصريف الأعمال على نطاق المنظمة. وهذا يضع المنظمة في موقع ضعيف في حال حصول حدث غير متوقع. ويقرّ مكتب المفتش العام أنه حتى تاريخ صدور هذا التقرير، كان العمل جارياً لسدّ الثغرات في هذا المجال.

إثر تقرير مكتب المفتش العام لعام 2010، كانت المنظمة قامت بمحاولات مختلفة لوضع إطار لإدارة استمرارية تصريف الأعمال، بدعم من المستشارين المتخصصين. أولاً في الفترة 2011-2013، لكن مسودة الخطط التي تمّ وضعها لم تنفّذ بسبب غياب الخبرة الداخلية والتمويل. وبعد عدم إحراز أي تقدم طيلة ثلاث سنوات استكشفت خلالها المنظمة حلاً لتقاسم الكلفة مع برنامج الأغذية العالمي، انخرطت المنظمة عام 2017، تحت إشراف نائب المدير العام للعمليات وتحت قيادة إدارة الخدمات المؤسسية، في مشروع جديد يشكل جزءاً من مبادرة الأمم المتحدة، من أجل تنفيذ نظام إدارة القدرة على الصمود في المنظمة يجمع بين إدارة الأمن، واستمرارية تصريف الأعمال وإدارة المخاطر. ويتضمن المشروع مرحلتين:

التنفيذ في المقر الرئيسي وفي مكتب مركز الخدمات المشتركة في بودابست (الذي من المفترض أن يكون قد بدأ العمل به في أوائل عام 2018)؛

والنشر إلى المكاتب القطرية (من المقرر أن يبدأ العمل به خلال الربع الأول من عام 2019).

وقد تأخر المشروع نظراً لتعذر التجديد للمستشار الخبير الذي وظّفته إدارة الخدمات المؤسسية لأسباب إدارية. وتمّ توظيف مستشار جديد في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 لاستكمال المشروع.

AUD 2718 - مراجعة استعداد أهداف التنمية المستدامة في دعم البلدان لتنفيذ خطة التنمية

المستدامة لعام 2030

ركّزت المراجعة على تقييم مدى وجود ترتيبات متصلة بالحوكمة والتنفيذ لتوجيه عمل المنظمة في مجال أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى المخاطر الرئيسية التي قد تحدّ من قدرة المنظمة على الارتقاء بالتقدم المحرز لمساعدة البلدان في بلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وبالشراكة مع أصحاب مصلحة آخرين.

ووضعت معايير التقييم بالتعاون مع الفريق المعني بأهداف التنمية المستدامة، بالاستناد إلى المخاطر الأولية التي تمّ تحديدها خلال مرحلة التخطيط. وقد أنشأ مكتب المفتش العام "نموذج نضج" مع طيف من أربعة مستويات من النضج كمرجع قياسي لاستعداد المنظمة. وكانت هذه المستويات مترسخة في معايير التقييم والمخاطر المرتبطة بها، وتمّت المصادقة عليها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وارتأى مكتب المفتش العام أن مستوى النضج الإجمالي للمنظمة يُصنّف "مدركاً"، حيث يختلف مستوى الوعي إذ أن الأدوار الرعائية والعلمية أكثر تقدماً من المشاركة الإقليمية والقطرية. وقد تمّ تقسيم هذا المستوى إلى الفئات التالية.

الاستنتاجات الرئيسية	مستوى النضج	
عرّفت المنظمة التغييرات في البيئة، وحدّدت الأدوار الفردية، واتخذت خطوات للتبليغ عن هذه التغييرات في كل أنحاء المنظمة. ويجب أن تكون التعزيزات الإضافية أكثر استباقيةً وأن تنتهز الفرص الأساسية لتعديل وتبديل الأولويات من أجل التصدي للتحديات على الصعيدين القطري والعالمي.	المستوى 2- مدرك	الدور المؤسسي للمنظمة، والأولويات والتوجيهات لدعم أهداف التنمية المستدامة
حدّدت المنظمة المسؤوليات الفردية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، والتي تمّ إسنادها وتبليغها بشكل غير رسمي. وقد تشمل التنقيحات الإضافية التبليغ الرسمي بهذه المسؤوليات الفردية، حيث يكون نظام إدارة أداء الموظفين متوائماً بالكامل مع الأدوار المؤسسية للارتقاء بأهداف التنمية المستدامة.	المستوى 2- مدرك	الأدوار، والسلطة والمساءلة في الشعب الفردية والمكاتب
أجرت المنظمة بصورة إجمالية تقييماً لمواردها البشرية واحتياجاتها لجهة القدرات من أجل دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تشمل التنقيحات الإضافية في نموذج النضج عملية إجراء تقييم تفصيلي للاحتياجات، وتنفيذ استراتيجية لمعالجة الفجوات في الموارد، ومواءمة الموارد البشرية والقدرات المؤسسية لدعم الدول الأعضاء على نحو أفضل. ورغم الموارد المحدودة جداً المخصّصة لأهداف التنمية المستدامة على صعيد المنظمة، أحرز تقدم جيد في دور الرعاية وعلى الصعيد العالمي.	المستوى 2- مدرك	الموارد والقدرات في المنظمة المخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
أحرزت المنظمة تقدماً جيداً في دعوتها الدول الأعضاء إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات المطابقة لها. وفي هذا الخصوص، فإن نطاق عمل المنظمة يتواءم بصورة عامة مع خطة التنمية لعام 2030. وينبغي إحراز مزيد من التقدم على صعيد مساعدة البلدان في الدعم المتكامل للسياسات في قطاعي الأغذية والزراعة، وفي تعزيز الشراكات. ويجب أن تبذل المكاتب القطرية للمنظمة جهوداً أكبر لاعتماد نهج براجمي يتسق مع أهداف التنمية المستدامة.	المستوى 3- محدد	لدى المنظمة فهم واضح لتوقعات الدول الأعضاء من مشاركة المنظمة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة
وضعت المنظمة نهجاً متسقاً مع إطارها الاستراتيجي للارتقاء بأهداف التنمية المستدامة. وتشمل التنقيحات الإضافية فيما يصبح النموذج أكثر نضجاً: خارطة طريق لزيادة المساهمات التي توجهها السياسات في المنظمة في التنمية وضمان التكامل بين إطارها الاستراتيجي، وأهداف التنمية المستدامة والأولويات القطرية لدعم الدول الأعضاء.	المستوى 2- مدرك	خارطة طريق الخطوات المقبلة للمنظمة

واقترح مكتب المفتش العام إجراءين لمساعدة المنظمة في الانتقال إلى مستوى أعلى من النضج، حيث يتعين على المنظمة: تحديد الأدوار الرئيسية للمنظمة وترتيب أولوياتها لجهة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري، والإقليمي والعالمي؛ وتقييم القدرات وتحليل الفجوات بين الدور المتوقع للمنظمة وقدرتها الحالية على ربط التوقعات بالقدرات على التنفيذ، والموارد البشرية والمالية والشراكات.

AUD 2818 - مراجعة صندوق التسليف والادخار

يشكل صندوق التسليف والادخار جزءاً لا يتجزأ من المنظمة عملاً بقرار المؤتمر 75/37. ويعمل الصندوق بموجب مجلس إدارة تحت سلطة المدير العام وفقاً للقواعد والأنظمة المعتمدة في المنظمة. ويضطلع صندوق التسليف والادخار بمهمة أساسية تتمثل في تشجيع الموظفين على الادخار من رواتبهم، كما يوفّر لهم إمكانية الحصول على ائتمانات لاحتياجاتهم الطارئة. وإن العضوية في صندوق التسليف والادخار مفتوحة أمام الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة وفي برنامج الأغذية العالمي.

ووجدت المراجعة بصورة إجمالية أن الفوائد التي تتلقاها المنظمة من صندوق التسليف والادخار أكبر من أي مخاطر محتملة قد تتحملها المنظمة من وجود هذا الصندوق.

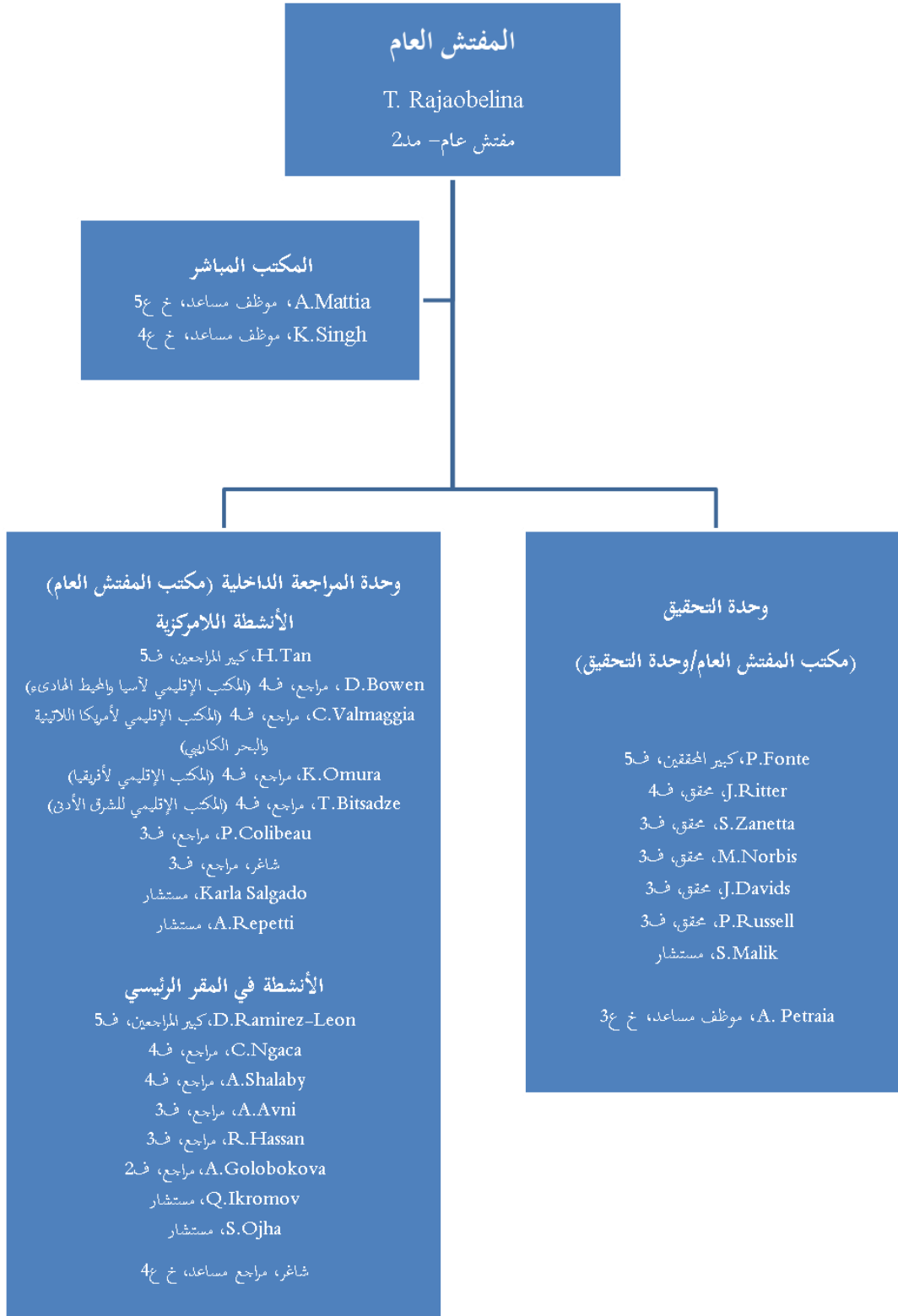
وقد وُفّرت إدارة الصندوق الخدمات المقررة إلى الأعضاء بصورة جيدة وأُنجزت مهمتها. وقدّر الأعضاء الادخارات وفرص القروض التي وقرها لهم الصندوق، وكذلك جودة الخدمات التي قدّمها فريق الإدارة في الصندوق.

إنما من الضروري تقييم هيكل الموظفين الحالي لضمان أن يتطابق مع عبء العمل في الصندوق. كذلك، ظهرت فرص لتحسين التخطيط الاستراتيجي لأنشطة صندوق التسليف والادخار عبر تقييم ترتيبات الاستثمار الحالية مقارنةً ببدايل أخرى متاحة؛ ومكنة العمليات المستندة إلى الورق من أجل زيادة ضمان فعالية آليات الضوابط الداخلية الوقائية والكشفية.

واتفق مدير صندوق التسليف والادخار على اتخاذ أو تنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الإجراءات الـ11 الواردة في تقرير المراجعة لمعالجة القضايا المحددة.

الملحق هاء

مكتب المفتش العام - الهيكل التنظيمي في يناير/كانون الثاني 2019



الملحق واو

جدول ملاك موظفي مكتب المفتش العام في يناير/كانون الثاني 2019

المجموع	شاغرة	أنثى	ذكر	الدرجة	
1			1	مد-2	المفتش العام
13					المراجعون
2		1	1	ف-5	كبير المراجعين
4		2	2	ف-4	مراجع إقليمي
2		1	1	ف-4	مراجع
4	1 ¹	1	2	ف-3	مراجع
1		1		ف-2	مراجع
6					المحققون
1			1	ف-5	كبير المحققين
1		1		ف-4	محقق
4		2	2	ف-3	محقق
20	1	9	10		
4					الدعم المكتبي والإداري
1			1	خ-ع-5	مساعد مكتب
1	1			خ-ع-4	مراجع مساعد
1			1	خ-ع-4	مساعد مكتب
1			1	خ-ع-3	مساعد مكتب
24	2	9	13		

¹ استكمل التعيين قبل 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

البلدان التالية ممثلة:

الإجمالي	الخدمات العامة	فئة المدير والفئة الفنية	البلد
1		1	الأرجنتين
2		2	مصر
1		1	فرنسا
1		1	جورجيا
1	1		الهند
2	2		إيطاليا
1		1	اليابان
1		1	كينيا
1		1	مدغشقر
1		1	ماليزيا
1		1	روسيا
1		1	إسبانيا
1		1	سويسرا
1		1	المملكة المتحدة
1		1	أوروغواي
5		5	الولايات المتحدة الأمريكية
2	1	1	شاغر
24	4	20	المجموع

الملحق زاي

مؤشرات الأداء الرئيسية في مكتب المفتش العام

مؤشر الأداء	مؤشر الأداء	مؤشر الأداء	مؤشر الأداء
العمل الرئيسي لمكتب المفتش العام			
1	النسبة المئوية من التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الخارجي للمراجع المستقل والمنقذة	100%	غير متوافر
2	النسبة المئوية من التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الخارجي لوحدة التحقيق والمنقذة	100%	غير متوافر
3	إنجاز الخطة: النسبة المئوية من المجالات ذات المخاطر العالية التي شملتها المراجعة	100%	80%
4	إنجاز جميع المراجعات ضمن المهلة الزمنية	100%	57%
5	المهام الفعلية مقابل المهام المقررة	100%	84%
6 أ	عدد الأيام لإنجاز المهام المراجعة مقابل خط الأساس (الأيام المحتسبة)	120 يوماً	64 يوماً
6 ب	عدد الأيام لإنجاز المهام المراجعة مقابل خط الأساس (الأيام التقويمية)	6 أشهر	7.7 شهراً
7	معدل رضى الزبائن (أكثر من 90 في المائة راضون)	>90%	85%
8	معالجة جميع الشكاوى	100%	100%
9	متابعة جميع تقارير التحقيق	100%	يُجدد لاحقاً
10	النسبة المئوية من التوصيات المقبولة (أكثر من 90 في المائة)	>90%	100%
11	توصيات المراجعة المنقذة في خلال سنتين	100%	74%
12	إنجاز وثائق العمل في Teammate و i-sight قبل تقديم التقرير	100%	97%
13	الامتثال لميثاق مكتب المفتش العام (100 في المائة)	100%	100%
14	عدد تقارير المراجعة لكل موظف: أعلى من متوسط الأمم المتحدة	2.25	2.85
15	إنجاز تقييم المخاطر في Teammate قبل المعتكف السنوي الذي يجري في ديسمبر/كانون الأول	غير متوافر	غير متوافر
16	نسبة كبار المدراء الذين تمت استشارتهم في إطار عملية التخطيط	غير متوافر	غير متوافر
إدارة مكتب المفتش العام			
17	المبالغ الفعلية مقابل الميزانية (100 في المائة)	100%	100%
18	كلفة/عدد موظفي مكتب المفتش العام مقارنة بمنظمات أخرى/الميزانية الإجمالية للمنظمة/الناتج	يُجدد لاحقاً	
19	عدد الشواغر	0%	8%
20	إنجاز نظام تقييم وإدارة الأداء بالكامل في الوقت المحدد	100%	100%
21	إنجاز شهادة النوع الاجتماعي والأمن بالنسبة إلى جميع الموظفين	100%	100%
22	رضى المستخدم عن التدريب (85 في المائة)	85%	يُجدد لاحقاً
23	معدل المصادقة	100%	100%
24	أيام التدريب لكل موظف في مكتب المفتش العام (10/السنة)	10	7
25	معدل التغيب (دون متوسط المنظمة): الإجازات المرضية غير المصادق عليها	1.7	2.8
26	معدل التغيب (دون متوسط المنظمة): الإجازات المرضية المصادق عليها	7.7	4.8

يُحدّد لاحقاً	يُحدّد لاحقاً	النسب النسبية لخطّة مكتب المفتش العام المنفذة بمصادر داخلية وخارجية (على أن يُحدّد خط الأساس)	27
2 إلى 5	10	تقديم الوثائق إلى لجنة المراجعة قبل 10 أيام عمل على الأقل من موعدها	28
30	30	تقديم الوثائق إلى لجنة المالية قبل 30 أيام عمل على الأقل من موعدها	29
% 100	% 100	مواد منبثقة من معتكف مكتب المفتش العام تمّ التحرك بشأنها جميعها	30
% 80	% 100	مواد منبثقة من اجتماعات مكتب المفتش العام تمّ التحرك بشأنها جميعها	31
% 100	% 100	تنفيذ جميع الإجراءات الموجهة من لجنة المراجعة إلى مكتب المفتش العام	32